هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
الدورة الثالثة
روما، 2-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التعليقات والردود على مسودة تقرير ما قبل الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD13/3/INF.3

التاريخ: 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

مراجع مفيدة: مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا (IFAD13/3/R.X)

الأسئلة التقنية:

Satu Santala
نائب الرئيس المساعد
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: s.santala@ifad.org

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Katherine Meighan
نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة
مكتب المستشار العام
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات وتعبئة الموارد
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

التعليقات والردود على مسودة تقرير ما قبل الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الجدول 1- التعليقات الواردة على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
إندونيسيا	زملائي الأعزاء، تجدون أدناه تعليق إندونيسيا على تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: نعرب عن تقديرنا للعمل الذي جرى إنجازه لإعداد هذه المسودة الأولى، كما ذكرت إندونيسيا في هيئة المشاورات التي جرت في الأسبوع الماضي. ولكي يحظى التقرير بقبول جميع الأعضاء، نؤكد على ضرورة أن يستخدم التقرير صيغة جرى الاتفاق عليها بشكل متعدد الأطراف ويمكن لجميع الأعضاء قبولها بشكل مريح. بناء السلام: عند ذكر منظمات بناء السلام أو جهود بناء السلام، ينبغي أن نذكر "منظمات الأمم المتحدة لبناء السلام" أو "جهود الأمم المتحدة لبناء السلام" لأن ذلك يضمن إمكانية الاستفادة من مشاركة الصندوق في الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام في حالات التكامل الواضح بين جهود الأمم المتحدة والبعثات في المناطق التي تغطيها مهمة الصندوق المحددة وتركيزه، كما يتبين من شراكة الصندوق القائمة مع "صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام". عملية وضع البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني: ليس من الواضح تماما ما هي عملية وضع البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني. ولا توجد حاليا صيغة متفق عليها (وثيقة متفاوض عليها) في الأمم المتحدة بشأن هذا المصطلح في نيويورك ولا في جنيف. وما يمكن استخدامه هو ما جرى الاتفاق عليه مؤخرا في روما في المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات للجنة الأمن الغذائي العالمي والتي سيجري الاتفاق عليها	تشكر الإدارة إندونيسيا على هذه التعليقات. لقد أحيط علما بهذه التعقيبات عن ضمان استخدام صيغة جرى الاتفاق عليها بين الأطراف المتعددة ويمكن لجميع الأعضاء قبولها، وهذه التعقيبات موضع تقدير. وحيثما كان ذلك مناسبا في الوثيقة، جرى تحديث الإشارات إلى "بناء السلام" للإشارة إلى "بناء الأمم المتحدة للسلام" على النحو المقترح. ونُقِّحت أيضا الإشارات إلى "عملية وضع البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني" و"تحويل المعايير الجنسانية" تماشيا مع المقترحات للمواءمة مع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات للجنة الأمن الغذائي العالمي واستخدام المصطلحات المتفق عليها بين الأطراف المتعددة لضمان فهم مشترك. استُبدلت الإشارات إلى التقاطع بين المنظور الجنساني والتغذية بـ "النهج الترابطي بين المنظور الجنساني والتغذية". وفيما يتعلق بمصطلح "النهج المتعدد الجوانب"، هذا المفهوم متجذر في سياسة استهداف الفقر المنقحة والموافق عليها في الصندوق (EB 2023/138/R.3). وتعريف المجموعة المستهدفة من الصندوق في سياسة استهداف الفقر في الصندوق متجذر في مفهوم تعدد الجوانب المتعلق بالتقاطع بين العوامل المحركة المتعددة للفقر: المنظور الجنساني، والعمر، والإعاقة، والانتماء الإثني، وبُعد المسافة الجغرافية، والتدهور البيئي وما إلى ذلك. ويُشار إلى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	في الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (حيث كان الصندوق عضوا نشطا في عملية التفاوض). وبناء على تلك الوثيقة نقترح ما يلي: البرامج المراعية للمنظور الجنساني في جميع القطاعات التي تشمل نهجا تحويليا أو التركيز على البرامج التي ستحدث تغييرا تحويليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (استنادا إلى الفقرة 16 من تقرير التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق) تحويل المعايير الجنسانية: لم يجر أيضا الاتفاق على هذا المصطلح مطلقا في أي من وثائق الأمم المتحدة التي جرى التفاوض عليها في نيويورك أو جنيف. وهذه هي المرة الأولى التي يُستخدم فيها هذا المصطلح في الصندوق، ولم يُستخدم هذا المصطلح أيضا في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وليس من الواضح ما معنى "تحويل المعايير الجنسانية". ولا ينبغي لأي برنامج للصندوق أن يحول المعايير في بلد ما. ومع ذلك فإننا نقترح ما يلي: ينبغي أن تشجع البرامج على تطبيق نُهج مبتكرة للمساواة بين الجنسين تتحدى وتعالج أعراض عدم المساواة بين الجنسين وأسبابه الهيكلية، بما في ذلك القوانين والسياسات والمعايير الاجتماعية التمييزية والمواقف والممارسات العرفية الضارة والقوالب الجنسانية من أجل نظم غذائية مستدامة للجميع مع احترام الثقافات والقوانين المحلية والوطنية التقاطع بين المنظور الجنساني والتغذية: لسنا متأكدين تماما من التقاطع بين المنظور الجنساني والتغذية حيث إن المفهوم لا يزال محل نقاش حاد في نيويورك أو جنيف. ونقترح استخدام صياغة أكثر قبولا وحيادية مثل "النهج الترابطي بين المنظور الجنساني والتغذية والدور الحاسم للمرأة والدور الحاسم للمرأة لتحسين حصائل التغذية".	المصطلح أيضا في استراتيجية إدماج منظور الإعاقة في الصندوق للفترة 2022-2027 الموافق عليها. وقد جرى تحديث الإشارة إلى "نهج متعدد الجوانب" لمواءمته على نحو أوثق مع السياسة الموافق عليها.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	النهج المتعدد الجوانب: لم يجر الاتفاق على هذا المصطلح مطلقا في أي من وثائق الأمم المتحدة التي جرى التفاوض عليها في نيويورك أو جنيف. وهذه هي المرة الأولى التي يُستخدم فيها هذا المصطلح في الصندوق، ولم يُستخدم هذا المصطلح أيضا في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونقترح استخدام المزيد من المصطلحات المتفق عليها في الأمم المتحدة بهذا الشأن مثل "نهج على مستوى المنظومة" أو "نهج شامل" (منصة بيجين) أو "استراتيجية شمول". شكرا لكم ومع أطيب التحيات.	

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
نيوزيلندا	تجدون أدناه التعليقات الأولية لنيوزيلندا على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: تشكر نيوزيلندا الصندوق على إعداد مسودة التقرير هذه وتكرر دعمها للصندوق وعمل المنظمة وعملية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ورغم سرورنا بشكل عام بمحتويات مسودة التقرير وتوجهه، فإن لدينا عددا من التعليقات والاقتراحات التي نعرضها أدناه. الدول الجزرية الصغيرة النامية في حين يسر نيوزيلندا أن ترى أن مسودة التقرير تحتوي على إشارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية الصندوق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نرى أنه يمكن القيام بالمزيد لتسليط الضوء على هذا المجال الهام من مجالات عمل الصندوق. فعلى سبيل المثال، في حين تحتوي الفقرة 34 على إشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية في الصندوق، فإننا نرى أن التقرير سيستفيد من فقرة مخصصة لاستراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية وكيفية تنفيذها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (بنفس الطريقة التي أدرجت بها استراتيجية منظور الإعاقة في الفقرة 66). ويمكن أن تستفيد الفقرة 18 من الموجز التنفيذي أيضا من إضافة إشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لأن العديد منها دول هشة أيضا (وهو ما جرى الاعتراف به في الملحق الرابع). وقد تكون هذه الفقرة (بالإضافة إلى الفقرة 10) هي المكان المنطقي للإشارة إلى قدرة الصندوق على تقديم التمويل بالمنح والحاجة المرتبطة بذلك إلى الدعم من الجهات المانحة. وينبغي إضافة إشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الفقرة 4 من التقرير الرئيسي بحيث يصبح نص الفقرة "... العمل في السياقات الهشة والضعيفة، بما	تشكر الإدارة نيوزيلندا على هذه التعليقات. فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، عُدِّلت الفقرات المشار إليها تماشيا مع المقترحات لإدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أفضل في السرد الشامل، وأُدرجت فقرة مخصصة جديدة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوثيقة. وفيما يتعلق بمنظور الإعاقة، تؤكد الإدارة أنه تماشيا مع استراتيجية إدماج منظور الإعاقة، سيتعلم الصندوق دروسا ويعمم تدريجيا إدماج منظور الإعاقة في جميع أنحاء حافظته الكاملة، فضلا عن استكمال نهج التعميم هذا بتدخلات هادفة موجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، تؤكد الإدارة أنه في حين قام الصندوق بالتزامات محددة بشأن وضع خمسة مشروعات جديدة في التجديد الثاني عشر للموارد وخمسة مشروعات جديدة في التجديد الثالث عشر للموارد حيث الأشخاص ذوو الإعاقة هم مجموعة مستهدفة ذات أولوية، فإن إمكانية جمع بيانات النتائج المصنفة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة متاحة في جميع المشروعات، وستُشجَّع المشروعات الجديدة أو القائمة على جمع هذه البيانات عند الاقتضاء. ونُقِّحت الصياغة في الملحق الأول فيما يتعلق بتصنيف المؤشرات القائمة على الأشخاص كي تعكس ذلك على نحو أفضل. وفيما يتعلق بشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، فإن استنتاجات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لا تزال تُعتبَر، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، استنتاجات أولية. ونتيجة لذلك، سيمتنع الصندوق عن اقتباس مقتطفات محددة من مسودة تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وعلى الرغم مما تقدّم، لا يزال الصندوق ملتزما بالبناء على الاستنتاجات والدروس المستفادة من تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، عند صدوره في صيغته النهائية، وقد أدرج إشارة إلى ذلك في مسودة تقرير هيئة المشاورات، فيما سلط الضوء أيضا على المسائل المحددة المتوقع ورودها في

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، ...". وستستفيد الفقرتين 32 و33 من التقرير الرئيسي أيضا من إدراج الدول الجزرية الصغيرة النامية في السرد. وهناك بالفعل ما يبرر الإشارة هنا على وجه التحديد إلى منطقة المحيط الهادي، ومن شأنه أن يساعد على التوعية بقيمة عمل الصندوق في بلدان المنطقة. ويمكن دمج الإشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية في الفقرة 34 بشكل أفضل في هذا القسم للتعبير عن إمكانية تطبيق التداخل بين مفهومي الضعف والهشاشة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. منظور الإعاقة يسر نيوزيلندا أن ترى إشارة إلى استراتيجية إدماج منظور الإعاقة وأن ترى أن الصندوق يقترح استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية في خمسة مشروعات جديدة إضافية. ونود أن نلتمس توضيحا بشأن ما إذا كان جمع البيانات المصنفة للأشخاص ذوي الإعاقة ينطبق فقط على تلك المشروعات الخمسة الجديدة والخمسة القائمة (على النحو الذي تعنيه الصيغة الواردة في الملحق الأول) أو إذا كان القصد هو جمع بيانات مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أعمال الصندوق. ونظرا لارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين الفقراء الريفيين، فإننا نشجع الصندوق على اتباع نهج موسع لتلبية احتياجاتهم. ونشجع الصندوق على جمع بيانات مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة عبر حافظته بأكملها. كما نشجع الصندوق على استخدام الدروس المستفادة من المشروعات الخمسة الحالية والمشروعات الخمسة الجديدة المقترحة كنقطة انطلاق نحو زيادة تعميم وإدراج مسائل الإعاقة في جميع أعمال الصندوق بهدف نهائي يتمثل في إدراج مسائل الإعاقة في تصميم جميع برامج الصندوق. المسائل الأخرى	النسخة النهائية من التقييم، مثل مخصصات الميزانية للبرامج القطرية ورفاه الموظفين. وفيما يتعلق بالفقرة 11 في الموجز التنفيذي، جرى توضيحها من خلال الإشارة إلى أن مجموعة البنك الدولي هي وكالة الأمم المتحدة الأخرى الوحيدة التي تعمل في أسواق رأس المال.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	في حين ندرك أن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لم تنته من إعداد تقريرها، فإننا نرى أن بعض المسائل التي أثيرت في التقرير الأولي يمكن أن تُدرج في مسودة التقرير هذه، خصوصا في الحالات التي تكون فيها مسائل موجودة مسبقا ومعترف بها. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد الفقرة 6 من مسودة التقرير من الإشارة إلى الاستجابة لتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بتطوير المشروعات بشكل أكثر فعالية لزيادة معدلات الصرف. وتشير الفقرة 11 من الموجز التنفيذي إلى الصندوق باعتباره "إحدى وكالات الأمم المتحدة الوحيدة التي تعمل في الأسواق الرأسمالية". بما أن كلمة "فقط" تعني المفرد، فإننا نقترح تغيير هذه الجملة إما إلى "إنها وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تعمل في الأسواق الرأسمالية" أو "إنها إحدى وكالات الأمم المتحدة [القليلة/أدخل العدد هنا] التي تعمل في الأسواق الرأسمالية". الخطوات التالية إذا طلب الصندوق توضيحات بشأن أي مما ورد أعلاه، فإننا نرحب بفرصة الاجتماع ومناقشة أي مسائل. وتشكر نيوزيلندا الصندوق مرة أخرى على هذه الفرصة للمساهمة في هذه العملية الهامة وتتطلع إلى المشاركة في الخطوات التالية.	

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
النمسا	يرجى الاطلاع على التعليقات الأولية للنمسا على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. التعليقات العامة • تود النمسا أن تهنئ مختلف الأفرقة المشاركة على الوثيقة المكتوبة بشكل جيد للغاية والعالية الجودة والتي تصف بشكل جيد السياق الذي سيعمل فيه التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والدور الفريد للصندوق وميزته النسبية، ومصادره الجيدة ودعمه طوال الوقت. • ونود أيضا أن نشكر الإدارة والموظفين على النهج المحدث والمقنع للعمل في الأوضاع الهشة، والذي أضيفت عليه مسودة التقرير كملحق، مما يزيد من قيمته. • وبالمثل، نود أن نشكر الإدارة والموظفين على المقترح المحدث لبرنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك المعلومات الإضافية عن التوزيع المقرر للموارد. ومع ذلك، نود أن نفهم بشكل أفضل اختيار مشروعات معينة وكيفية تحديد أي بلدان تحتاج إلى الموارد أكثر من غيرها، كما هو مذكور في النص. • ويعكس التقرير بشكل جيد طلب الدول الأعضاء مواصلة تعزيز خطة التعميم في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، نرى أن النص يمكن أن يستفيد من أن يعكس المناقشة التي أجريناها بشأن كيف يمكن أن تؤدي إضافة التعميم إلى تعقيد المشروعات، وأن ذلك يمكن أن يؤثر على تحقيق حصائل المشروعات المقررة، ولا سيما في البيئات الهشة وكيف ستجرى معالجة ذلك في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. • ونحن نرحب بالتركيز على المشاركة الفعالة للشباب ونؤيد المستوى الحالي من الطموح. ومع ذلك، سنكون ممتنين لو فهمنا بشكل أفضل ما إذا كانت عبارة "مراعية للشباب" تعني أن المشروع سيشمل الشباب كمجموعة مستهدفة	تشكر الإدارة النمسا على هذه التعليقات. فيما يلي الردود على المسائل المختلفة المطروحة: سيستند اختيار مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المبادئ ومعايير الفحص الواردة في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق (EB/2020/129/R.11/Rev.1) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في الصندوق، وهي: الملاءمة، والإضافية، والأثر، والمعايير الاجتماعية والبيئية، والمخاطر. وعلى نطاق أوسع، سيظل المبدأ الموجِّه لتخصيص الموارد هو إعطاء الأولوية للبلدان الأكثر حاجة، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والأوضاع الهشة، وستُستخدَم جميع الموارد الأساسية المخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر للموارد في مشروعات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تماشيا مع الاتفاق المتعلق بالبرنامج الأوسع نطاقا للقروض والمنح. وبصورة عامة، سيسعى برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المواءمة مع التوزيع القائم للموارد حسب الإقليم أو مجموعة البلدان. ومن بين سبع عمليات غير سيادية وافق عليها المجلس التنفيذي، تُنفَّذ أربع عمليات في البلدان المنخفضة الدخل وثلاث عمليات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حتى تاريخه. ولكن الاختيار النهائي سيعتمد على الامتثال لمعايير فحص العمليات غير السيادية المذكورة آنفا والقيود المنبثقة من مصادر التمويل. وعلى سبيل المثال، فإن الأولوية في تخصيص الموارد التكميلية و/أو مزج الموارد من خلال المظروف المطلوب للمنح غير القطرية ستُعطى للمعاملات العالية الأثر والأكثر خطورة في البلدان ذات الاحتياجات الأكبر.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	ذات أولوية (الالتزام: 60 في المائة من المشروعات السيادية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للشباب)؟ • ونحن نقدر التركيز المعزز على الأثر التغذوي. وسنكون ممتنين لو أمكن إدراج وصف موجز لمقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بآثاره على قياس أثر تدخلات الصندوق على التغذية. • وبالنظر إلى النتيجة الواردة في تقدير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف مثلا فيما يتعلق بالضغط الواقع على الصندوق لتحقيق المزيد في الوقت الذي يواجه فيه تعقيدا متزايدا في العديد من جوانب عمله، فإننا نرحب بالتزام الصندوق المتزايد بالشراكات في إطار التجديد الثالث عشر لموارده، والذي نرى أنه سيسمح له بتحقيق أثر أكبر مع الحفاظ على التركيز على مهمته، ولا سيما في مجالات مثل عمله مع القطاع الخاص وتدخلاته في البلدان ذات السياقات الهشة. • ونحن نقدر التزام الصندوق بزيادة أثره في دورة السياسات، وهو جانب متزايد الأهمية من مهمته. وبالنظر إلى النتائج الواردة في تقدير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف مثلا فيما يتعلق باستعداد موظفي الصندوق لتحقيق ذلك، سنكون ممتنين لأن نفهم بشكل أفضل ما إذا كانت إدارة الصندوق ترى أن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لزيادة قدراتها على المستوى القطري في مجال المشاركة في السياسات على المستوى القطري لتحقيق هذا الطموح وكيف تهدف إلى ضمان تحقيق ذلك؟ • ونود أن نشكر الإدارة على أخذ تعليقات الدول الأعضاء بعين الاعتبار من خلال مواءمة سيناريوهات التمويل وبالتالي تحقيق توازن أفضل بين الطموح والواقعية بالنسبة لغالبية الجهات المانحة.	وفيما يتعلق بالتعميم، أُدرِج نص إضافي في الفقرة 56 بما يعكس هذه النقطة الهامة. وفيما يتعلق بالشباب، أُدرجت حاشية في الفقرة 65 توضح أن خطة عمل الصندوق بشأن الشباب الريفي (2019-2021) تعرّف المشروعات المراعية للشباب بأنها مشروعات: (1) تصف الشباب وتحدياتهم وفرصهم السياقية في تحليل تصميم المشروعات؛ (2) توجّه استراتيجية استهداف تستهدف صراحة الشباب من خلال أهداف وأنشطة ملموسة لتحقيق أثر في المجالات ذات الأولوية، ويُعبَّر عنها كجزء من نظرية التغيير الخاصة بالمشروع ونهجه وإطاره للنتائج؛ (3) تخصص الموارد لتنفيذ أنشطة تستهدف الشباب. وفي التجديد الثاني عشر للموارد، جرى تحديث هذا التعريف بما يتطلب من المشروعات المراعية للشباب أن تتضمن مؤشرا محددا للحصائل بشأن العمالة، وهو المؤشر الرئيسي 2-2-1: الأشخاص الذين لديهم وظائف/فرص عمل جديدة. وفيما يتعلق بالتغذية، ونزولا عند الطلب، أضيف وصف لمقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في حاشية على النحو التالي: "مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي هو مقياس للأمن الغذائي قائم على التجربة يُستخدَم لقياس الحصول على الأغذية وفقا لمستويات مختلفة من الحدة يمكن المقارنة بينها عبر السياقات. ويستند إلى بيانات يُحصَل عليها من خلال طرح السؤال على الأشخاص، مباشرة في الاستقصاءات، عن معدل حدوث الظروف والسلوكيات التي يُعرَف أنها تعكس حصولا مقيدا على الأغذية". ولكن من المهم توضيح أن مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي يقيس انعدام الأمن الغذائي لا التغذية. ويقيس الصندوق الأثر على التغذية باستخدام دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ودليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري هو مقياس نوعي

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	• ونود أيضا أن نشكر الإدارة على تقديم تقرير مستقل عن تجديد الموارد، بدءا من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونرى أن مثل هذا التقرير سيكون له قيمة مضافة قوية للدول الأعضاء وكذلك للمنظمة. الالتزامات المتعلقة بالسياسات • يسعدنا أن نرى عددا أقل وتركيزا أقوى على الالتزامات الاستراتيجية أو التشغيلية. ونلاحظ أيضا بشكل إيجابي أن التزامات سياسات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المقترحة في العديد من المجالات تستند إلى الالتزامات المتعلقة بالسياسات التي جرى تحقيقها خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أو التطورات المؤسسية الأخرى. • ونحن نتفق، بشكل عام، مع مستوى الطموح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كما جرى التعبير عنه من خلال الالتزامات المتعلقة بالسياسات ونقدر بشكل خاص المستويات المستهدفة المتزايدة للتمويل المناخي (45 في المائة من برنامج القروض والمنح)، والعمل في البلدان ذات الأوضاع الهشة (30 في المائة من الموارد الأساسية) والمستوى المستهدف الجديد بشأن الموارد الأساسية التي سيجري تخصيصها للبلدان المنخفضة الدخل (45 في المائة). • وبناء على المناقشات التي جرت حتى الآن بين الصندوق والدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، سنكون ممتنين لمعرفة ما إذا كانت هناك اعتبارات للنهوض وربما زيادة المستوى المستهدف العام للتمويل المناخي تدريجيا (45 في المائة) حسب المبلغ الإجمالي لتعهدات المساهمات المناخية الإضافية. • ونرحب أيضا بشكل خاص بالالتزامات الجديدة المتعلقة بالسياسات والتي تتوقع أن تتواءم 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع المساهمات القطرية المحددة وطنيا، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع	للاستهلاك الغذائي يعكس إمكانية حصول الأسر المعيشية على أغذية منوّعة. والتغذية المحسنة، التي تقاس من خلال زيادة تنوع الأنماط الغذائية، مختلفة عن الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالشراكة، نشكركم على تشجيعكم لالتزام الصندوق بالشراكات. وفي التجديد الثالث عشر للموارد، سيواصل هذا العمل الاسترشاد بإطار الشراكة في الصندوق مع إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز. وفيما يتعلق بالمشاركة في السياسات على المستوى القطري، وكما أُبلِغ مؤخرا إلى المجلس التنفيذي في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 (EB/2023/139/R.14)، وفي حين أن المشاركة في السياسات على المستوى القطري لا تزال مجالا أضعف في أداء الصندوق، تُتَّخذ خطوات لمعالجة ذلك وتُلاحَظ تحسينات في الأنشطة غير الإقراضية بصورة عامة في استنتاجات التقييم الذاتي واستقصاء أصحاب المصلحة في الصندوق لعام 2022. ومؤخرا حسّن الصندوق أدواته التوجيهية بشأن المشاركة في السياسات على المستوى القطري، وجدد استراتيجيته لإدارة المعرفة لضمان زيادة التركيز على: (1) البيانات والأدلة المنهجية؛ (2) استخدام المعرفة؛ (3) تعزيز الروابط مع البرامج القطرية، ولا سيما للمشاركة في السياسات الوطنية. ويخطط الصندوق أيضا لتوفير خدمات استشارية قطرية تجريبية في سبعة بلدان في عامَي 2023 و2024 من أجل تقديم بيانات وأبحاث هادفة لتوجيه المشاركة في السياسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق الاستثمار في اللامركزية وزيادة القُرب من الشركاء من أجل تحسين الدعم غير الإقراضي الذي يُقدَّم على المستوى القطري. وفيما يتعلق بالسيناريوهات المالية، الإدارة ممتنة لهذا الإقرار بتحسن التوازن بين الطموح والواقعية في مختلف السيناريوهات المالية. وتحث الإدارة الدول الأعضاء على دعم السيناريوهات الأعلى من أجل تخصيص أقصى قدر من

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	البيولوجي، ومسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة على المستوى الوطني، وتحديد الفرص المتعلقة بالقطاع الخاص. • ونظرا لتضرر القارة الأفريقية بشكل خاص من الأزمات الحالية، فإننا نرى أنه من المرغوب فيه زيادة المستوى المستهدف الحالي المتمثل في تخصيص 55 في المائة من الموارد للقارة. ومع ذلك، فإننا نفهم أيضا أن ذلك سيكون صعبا نظرا لحالة الديون التي يعاني منها العديد من البلدان الأفريقية والقدرة المحدودة للصندوق على تقديم منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، والتي ترتبط مباشرة بحجم الموارد الأساسية. • وبشكل عام، تشيد النمسا بالتزام الصندوق النشط بالشمولية. وبالنظر إلى أن الصندوق قد تجاوز بالفعل بشكل كبير مستواه المستهدف البالغ 35 في المائة للمشروعات السيادية التي تفضي إلى التحول في المنظور الجنساني، فإننا نتساءل عما إذا كان ينبغي زيادة هذا المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؟ <u>إطار قياس النتائج</u> • نود أن نشكر الإدارة والموظفين على المذكرة الشاملة للغاية بشأن إطار قياس النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتي تشرح المنطق والسبب الكامن وراء تكوينه والتغييرات المقترحة مقارنة بإطار قياس النتائج الخاص بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالتفصيل. وبفضل هذه المذكرة، يمكننا أن نبقي ملاحظاتنا قصيرة. • وفي حين أننا نرى أن هناك حاجة إلى الاستمرارية والاتساق في مؤشرات إطار قياس النتائج في جميع الدورات، فإننا ندعم تبسيط المؤشرات عندما يكون ذلك منطقيا والمواءمة مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والمقارنة المعيارية الخارجية.	الموارد للبلدان الأشد فقرا والإسراع في العمل من أجل الأمن الغذائي وتحويل النظم الغذائية بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بفكرة وضع تقرير إنجاز مستقل عن تجديد الموارد، تعرب الإدارة عن تقديرها للمقترح الذي تقدمت به النمسا لاستحداث هذا التقرير وتوافق على أنه ستكون له قيمة مضافة للدول الأعضاء وكذلك للصندوق. وفيما يتعلق بالالتزامات، سعت الإدارة إلى ضمان حزمة طموحة من الالتزامات تبني على مهمة الصندوق وأولوياته الأساسية، وإلى الاستفادة من الإصلاحات الأخيرة والعمل الذي أُنجِز في التجديد الثاني عشر للموارد لاستخدامها كأساس للتجديد الثالث عشر للموارد. وكما ورد في اجتماعات هيئة المشاورات، يُعتبَر المستوى المستهدف للتمويل المناخي المحدد بنسبة 45 في المائة طموحا ولكنه قابل للتحقيق ويعكس الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق التمويل المناخي لصغار المنتجين والمناطق الريفية. وفيما يتعلق بالنقطة عن المساهمات المناخية الإضافية، يُقترَح أن يظل المستوى المستهدف المحدد بنسبة 45 في المائة من برنامج القروض والمنح المستوى المستهدف الأساسي للتمويل المناخي، ولكن ستُدرَج المساهمات المناخية الإضافية في الإبلاغ الشامل عن التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح، وتبعا لذلك قد تتجاوز النتيجة النهائية 45 في المائة حسب مستوى المساهمات المناخية الإضافية المعبأة. ولكن لا يُعد مناسبا في هذه المرحلة أن يُنظَر في زيادة هذا المستوى المستهدف. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق، وبالإضافة إلى التمويل المناخي المتعلق ببرنامجه للقروض والمنح، يعبئ أيضا مبالغ كبيرة للتمويل المناخي من صناديق المناخ العالمية مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. وتُدرَج هذه الموارد في التمويل المشترك المبلّغ عنه في الصندوق. وتعكس المستويات المستهدفة لتخصيص الموارد للبلدان ذات الأوضاع الهشة والبلدان المنخفضة الدخل التزام الدول الأعضاء المشترك بتخصيص أقصى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	• ونحن نؤيد ونقدر تماما إدخال مؤشر الأثر الجديد لقياس تمكين المرأة. ويعكس ذلك مشاركة الصندوق القوية والمتنامية في هذا المجال، فضلا عن الأهمية القوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق مهمة الصندوق. • وهناك العديد من المؤشرات التي يكون خط أساسها أعلى (مثل أداء الحكومة أو فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق) أو في بعض الأحيان أعلى بكثير (مثل المشروعات التي تفضي إلى التحول في المنظور الجنساني) من المستوى المستهدف للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والسؤال هو، إذا كانت النتائج مرتفعة باستمرار في الماضي القريب، أفلا ينبغي زيادة المستويات المستهدفة هذه؟	قدر من الموارد للبلدان الأشد فقرا مع الحفاظ على الطابع العالمي. وتُعد المساهمات في تجديد الموارد بالغة الأهمية لتمكين الصندوق من الحفاظ على المستوى الكبير من التيسيرية التي يوفرها للبلدان المعرضة لأوجه الضعف المرتبطة بالديون. وفيما يختص بالالتزامات الجديدة المتعلقة بالسياسات التي تتوقع أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية متوائمة مع المساهمات المحددة وطنيا، تهدف هذه الالتزامات إلى دعم نهجنا البرنامجي القطري المعزز وتمكين البرامج القطرية في الصندوق من أن تشكل منصة للصندوق والحكومات والشركاء لدعم تنفيذ جداول الأعمال هذه ذات الأولوية. وفيما يتعلق بحصة الموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا، فإنها ناتجة عن عدة عوامل، بما فيها عنصرا "الأداء" والاحتياجات" في صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولا سيما المستوى الشامل لتجديد الموارد ومبلغ التمويل الذي يمكن تخصيصه على نحو مستدام لتمويل المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة. ومن بين 43 بلدا أفريقيا حصلت على التمويل في التجديد الثاني عشر للموارد، احتاج 12 بلدا إلى منح في إطار القدرة على تحمل الديون. وحاليا ارتفع هذا العدد إلى 15، وقد يرتفع أكثر خلال التجديد الثالث عشر للموارد. وتبعا لذلك، حصة الموارد الأساسية لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتبطة بقوة بحجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون المتاح في التجديد الثالث عشر للموارد، والذي يتحدد في حد ذاته بمستوى المساهمات في تجديد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تؤخَذ في الاعتبار التغييرات الممكنة في قيم متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي يمكن أن يكون لها مزيد من التأثير على الحصائل الإقليمية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. بناء على ذلك، وفي حين أنه جرى تجاوز الحد الأدنى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		لحصص أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التجديد الثاني عشر للموارد، من الحكمة الإبقاء على هذه المستويات الدنيا في التجديد الثالث عشر للموارد لمراعاة هذه العوامل، مع الإقرار بأنها حد أدنى وليست حدودا عليا. وسيجري الإبلاغ الأول عن الحصة الفعلية للموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال التقرير المرحلي المزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي في الدورة التي ستُعقَد في ديسمبر/كانون الأول 2024، والذي سيتضمن توزيع موارد التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق بالمستويات المستهدفة المتعلقة بالمنظور الجنساني، وكما نوقش في استعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر للموارد، فإن إدارة الصندوق تسعى إلى إدارة مخاطر التعقيد المتزايد للمشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلع الصندوق إلى تعزيز دعمه لتنفيذ المشروعات الجارية المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني خلال السنوات المقبلة لضمان تحقيق الأثر الكامل، لذلك يُفضَّل الإبقاء على المستوى المستهدف نفسه في مرحلة التصميم. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأرقام الحالية التي تشير إلى أن 53 في المائة من المشروعات الموافق عليها في التجديد الثاني عشر للموارد مصنّفة على أنها مشروعات مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني في مرحلة التصميم تعبّر فقط عن نسبة المشروعات التي جرت الموافقة عليها في عام 2022. وفي عامَي 2023 و2024 حيث لا تزال هناك ذخيرة كبيرة من المشروعات الجديدة المقررة، من الممكن أن النتائج النهائية، التي سيجري الإبلاغ عنها في تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2025، ستكون أقرب إلى المستوى المستهدف. ويرجى أخذ العلم أيضا بالاقتراح المقدم ردا على تعليقات أخرى باستبدال المصطلحات المستخدمة في التجديد الثاني عشر للموارد لمواءمتها مع المصطلحات المتفق عليها في لجنة الأمن الغذائي العالمي، والإشارة إلى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		"المشروعات ذات الحصائل المفضية إلى التحول في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". شكرا على التعقيب الإيجابي. فيما يتعلق بزيادة المستويات المستهدفة للمؤشرات حيث يتحقق بالفعل أداء قوي، وتماشيا مع الممارسات الشائعة عبر المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن المستويات المستهدفة المحددة بـ 80 إلى 90 في المائة في أطر إدارة النتائج هي بالفعل مستويات عالية. وزيادة هذه المستويات لن تدعم بالضرورة مزيدا من التحسين، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات الخاضعة لمجموعة من التأثيرات، وكذلك المؤشرات المواضيعية حيث يجب أيضا ترك مساحة للاستجابة للطلب القطري. وكان أداء بعض المجالات، مثل الأداء الحكومي أو توسيع النطاق، أضعف خلال التجديد العاشر للموارد، وتحسّنَ في التجديدَين الحادي عشر والثاني عشر للموارد، ولذلك ظلت المستويات المستهدفة واقعية.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
الأرجنتين	- تود الأرجنتين أن تشكر الصندوق على إتاحة الفرصة للتعليق على مسودة التقرير هذا في ضوء الدورة الثالثة لتجديد الموارد. - ونحن لا نزال ننظر بقلق إلى معايير الأهلية الموضحة في المقترح الخاص بإنشاء مساهمات مناخية إضافية، كما نوقشت في آخر دورة لهيئة المشاورات. وبهذا المعنى، فإننا نؤكد من جديد إيماننا بأن هذه المساهمات المناخية الإضافية ينبغي أن تكون متاحة لجميع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي اقتراح آلية تُمكّن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من التأهيل للحصول على أموال المساهمات المناخية الإضافية، وبالتالي تعزيز المشاركة المنصفة في المساعي المتعلقة بالمناخ. ونأمل أن تتضمن الوثيقة الجديدة التعقيبات والملاحظات التي أعربت عنها الدول الأعضاء. - وسنكون ممتنين للحصول على مزيد من المعلومات عن استراتيجية تعزيز التنفيذ الفعال لآلية الحصول على الموارد المقترضة في مناقشات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. - ونحن ندعو بقوة إلى استخدام صيغة الأمم المتحدة التي اتفقت عليها أطراف متعددة لأنها توفر الوضوح والاتساق والقدرة على التنبؤ في مناقشاتنا. - ونحن نؤيد مقترح فرنسا فيما يتعلق بالتعددية اللغوية ووضع المؤشرات التي ستُمكّننا من تقييم تنفيذها بشكل سليم في الصندوق.	تشكر الإدارة الأرجنتين على هذه التعليقات. تود الإدارة أن تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ستستفيد من إنشاء المساهمات المناخية الإضافية لأن زيادة الموارد الأساسية تقود إلى زيادة التمويل بالديون وبالتالي إلى زيادة توافر التمويل عن طريق آلية الحصول على الموارد المقترضة، والذي يمكن أن تستخدمه أيضا البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بمرونة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ. ومن المهم تسليط الضوء على أنه في المساهمات المناخية الإضافية، لا تمرير مباشر للتمويل كما يحصل في حالة الموارد التكميلية حيث تُربَط المساهمات بمشروعات ومبالغ مصروفة محددة. فقد أصبحت المساهمات المناخية الإضافية جزءا من الموارد الأساسية للصندوق وهي مدمجة في الإطار المالي الشامل لتجديد الموارد. وستتيح زيادة التمويل للصندوق توفير "إضافات التمويل المناخي" للبلدان المؤهلة للاستفادة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بمبلغ مساو لمستوى المساهمات المناخية الإضافية التي جرى تسلمها، وكذلك زيادة التمويل عن طريق آلية الحصول على الموارد المقترضة بمبلغ يُقدَّر استدلاليا بـ 30 في المائة من قيمة المساهمات المناخية الإضافية التي جرى تسلمها. والسبب في تمييز إضافات التمويل المناخي عن المخصصات العادية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو تمكين الصندوق من أن يضمن أن مبلغ التمويل المناخي المبرمج نتيجة للمساهمات المناخية الإضافية يساوي على الأقل قيمة المساهمات المناخية الإضافية، ومن أن يكون قادرا على الإبلاغ عن ذلك على هذا الأساس. وقد دُمِج تعزيز آلية الحصول على الموارد المقترضة نتيجة للمساهمات المناخية الإضافية بالفعل في السيناريوهات المالية، استنادا إلى المستوى المستهدف للمساهمات المناخية الإضافية في كل سيناريو. وستتمكن البلدان المؤهلة للاستفادة من آلية الحصول على الموارد المقترضة من الحصول على

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		هذا التمويل الإضافي مع قيود أقل على استخدامه مقارنة بإضافات التمويل المناخي للبلدان المؤهلة للاستفادة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي يجب استخدامها في استثمارات متعلقة بالمناخ بنسبة 100 في المائة. ولكننا ندرك أنه ربما لم يكن ذلك واضحا على نحو كاف في النسخ السابقة من الوثيقة، وقد أُدرجت توضيحات إضافية في الوثيقة للتشديد على أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ستتمكن من الحصول على الأموال المتزايدة المستمدة من المساهمات المناخية الإضافية، من خلال الآلية القائمة للحصول على الموارد المقترضة ومن دون تخصيص إضافي. وفيما يتعلق بطلب معلومات إضافية عن تنفيذ آلية الحصول على الموارد المقترضة، تؤكد الإدارة أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة سيظلان آليتَي التوزيع الأساسيتين للموارد لإقراض القطاع العام في التجديد الثالث عشر للموارد. ومنذ إنشاء آلية الحصول على الموارد المقترضة، نُفِّذت خطة التمويل السنوية للصندوق بهدف ضمان التمويل الكافي لاستيفاء المستويات المستهدفة لآلية الحصول على الموارد المقترضة (مع إبلاغ سنوي إلى المجلس التنفيذي)، وهناك ذخيرة قوية من المشروعات الاستثمارية التي ستموّلها الموارد المخصصة عن طريق آلية الحصول على الموارد المقترضة. والإدارة على ثقة من أن الحجم الكامل للموارد المتاحة سيُبرمَج بحلول نهاية الدورة. وتُقدَّم تحديثات عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة إلى المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر/كانون الأول من كل عام، وستجري مناقشة التحديث التالي في الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التي ستُعقَد في ديسمبر/كانون الأول 2023. وستُقدَّم لمحة عامة كاملة عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		الموارد المقترضة في نهاية دورة التجديد الثاني عشر للموارد، بما يتيح فرصا لمناقشة الدروس المستفادة من تنفيذ هذه الآلية الجديدة بعد اكتمال الدورة الكاملة. وفيما يتعلق باستخدام صيغة الأمم المتحدة المتفق عليها بين الأطراف المتعددة، تعرب الإدارة عن تقديرها لهذا التعليق وتدرك أهمية استخدام صيغة متفق عليها بين الأطراف المتعددة حيثما وُجدت. وقد جرى تحديث نص التقرير في هذا الصدد، واستجابة لتعليقات محددة قدمتها أيضا دول أعضاء أخرى. وفيما يتعلق بموضوع التعددية اللغوية، يرجى الاطلاع على الرد على التعليق المشترك للأرجنتين ودول أعضاء أخرى بشأن هذه المسالة.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
آيرلندا	قدم الصندوق مقترحا قويا جدا بشأن تجديد الموارد. وهو يقدم حجة واضحة وقوية لزيادة الموارد الأساسية ويقترح نُهجا مبتكرة مناسبة للسياق المالي الحالي. ونشيد بتخصيص حصة متزايدة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل وزيادة التيسير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وزيادة مكون المنحة من 44 في المائة إلى 47 في المائة. ومنذ شأن ذلك، إلى جانب التدابير الأخرى للاستجابة لحالات المديونية الحرجة، أن يساعد على ضمان أن تدعم موارد الصندوق أولوية آيرلندا المتمثلة في الوصول أولا إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب. ولدينا تعليقات على 3 مجالات: 1- لقد أظهرت التقييمات الأخيرة قوة وقيمة قدرة الصندوق على مواصلة العمل في المواقف التي تحول فيها العديد من الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى إلى الاستجابة الإنسانية. ويسعدنا أن نرى أنه جرى تسليط الضوء على مبدأ مواصلة العمل في الفقرة 16، لكننا نرى أن هذه ميزة نسبية كبيرة للغاية يمكن إيلاؤها المزيد من الاهتمام في الوثيقة. ولا يقتصر الأمر على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية فحسب، بل أيضا بالقدرة على الحفاظ على العمل والبرامج في الأزمات الحالية والمستمرة. 2- ويسعدنا أن نرى الزيادة في النسبة المستهدفة للدين إلى حقوق المساهمين (من 31 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 35-39 في المائة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق) إلى جانب الالتزام بالتراكم التدريجي للتمويل بالديون والاستعراض المقرر لكفاية رأس المال. ونود أن نرى الصندوق مساهما قويا في إصلاح التمويل في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كجزء من دوره في تعبئة وتجميع الموارد للنظم الغذائية والزراعة. 3- ونرحب بتعزيز عرض التغذية وزيادة التكامل بين التغذية والأمن الغذائي وهو ما ينعكس في مؤشر الأثر الجديد المقترح بشأن الأمن الغذائي والذي سيُكمل المؤشر	تشكر الإدارة آيرلندا على هذه التعليقات. فيما يتعلق بمبدأ مواصلة العمل، أُدرجت مواد إضافية في الفقرة 33 من التقرير الرئيسي، بما يعكس بعض النقاط الأساسية في الملحق عن الهشاشة، مع توضيح أن الصندوق ليس منظمة إنسانية، وأنه ينسق عن كثب مع الشركاء ذوي الصلة عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفيما يتعلق بإصلاح التمويل في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، يتابع الصندوق عن كثب المناقشات بشأن إصلاحات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ويواصل العمل لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من الإصلاحات المالية التي أجراها خلال الأعوام الأخيرة، ومن إمكانيات الاقتراض بموجب إطار الاقتراض المتكامل، وبفضل التصنيف الائتماني القوي للصندوق. ومن المقرر إجراء مزيد من المناقشات مع المجلس التنفيذي بشأن هذا الموضوع خلال عام 2024. وفيما يتعلق بالتغذية، تؤكد الإدارة أنه سيجري إبلاغ المجلس التنفيذي عن النتائج على أساس سنوي، في حين أنه يجري الإبلاغ عن الأثر في نهاية كل دورة لتجديد الموارد. وستُقدَّم نتائج تقييمات الأثر التي تجرى للمشروعات التي أُغلِقت خلال التجديد الثاني عشر للموارد إلى المجلس التنفيذي في عام 2025 وستتيح فرصة مهمة لتقييم التقدم المحرز في مجال التغذية. وأظهر تقرير تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد الذي قُدِّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، أن المشروعات التي أُغلقت خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد أدت إلى تحسين التغذية لـ 0.6 مليون شخص، وهو عدد أقل من المستوى المستهدف المحدد بـ 12 مليون شخص. واستمرت المشروعات المدرجة في تقييمات الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد لمدة ثماني سنوات في المتوسط، وبالتالي صُمِّمت قبل تعميم التغذية على نحو منهجي في المشروعات. وأظهر هذا التقرير أنه على الرغم من

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	الخاص بتنوع الأنماط الغذائية. ويسعدنا أن نرى أن اثنتين من نقاط الدخول الرئيسية الأربع لبناء القدرة على الصمود في الدول الهشة هما زيادة الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تحسين النظم الغذائية وتعزيز دور المرأة. ويعد الحد من سوء التغذية في المناطق الريفية نتاجا لمجموعة من الاستثمارات بما في ذلك زيادة الدخل وتدخلات الأمن الغذائي والتغذية، وغيرها. وبالتالي، من المثير للدهشة أنه في حين أن من المتوقع زيادة دخل 103 ملايين شخص وتحسين الأمن الغذائي لِـ 78 مليون شخص، فمن المتوقع أن يظهر 5 ملايين شخص فقط - أقل من 5 في المائة - تحسنا في التغذية بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وخصوصا إنه كان من المطلوب أن تكون 60 في المائة من الاستثمارات الجديدة مراعية للتغذية منذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونحن ندرك أن هذا الأمر يمثل في جزء منه مسألة قياس، ونرحب بمقترح الانتقال من الرصد مقابل المستويات المستهدفة إلى تتبع النتائج مع مرور الوقت. غير أننا نود أن نرى إعطاء أولوية مستدامة للمسارات المحددة السياق بين التحول الاقتصادي الريفي وحصائل الأغذية والتغذية، والتي تجمع بين الأغذية الكافية والمغذية، بما يعكس هدف التنمية المستدامة 2. وسيكون التقييم القادم للأمن الغذائي والتغذوي بمثابة مساهمة مهمة في هذا الأمر. وثانيا، كجزء من الانتقال لتتبع النتائج مع مرور الوقت، نأمل أن نرى تقديم معلومات سنوية عن المراحل الرئيسية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز. ومن شأن ذلك أن يخفف من مخاطر أن يؤدي المستوى المستهدف المنخفض إلى تقليل الطموح.	تحسن الأمن الغذائي، فإن تحقيق التغييرات السلوكية الضرورية لتحسين التغذية يستغرق وقتا طويلا وينطوي على تحديات في حال عدم وجود نظرية تغيير مخصصة. ولا يعني ذلك أن الاستثمارات في مشروعات الصندوق لا تحقق حصائل في مجال التغذية، ولكنه يعني أن هناك احتمالا أكبر بأن تتحقق الآثار عند تضمين التغذية في مرحلة التصميم.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
مملكة هولندا	في البداية، تود هولندا أن تشيد بالإدارة على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المكتوبة بشكل جيد. ونحن نقدر الفرصة المتاحة لمناقشة التقرير افتراضيا وتقديم تعليقات مكتوبة قبل الدورة الثالثة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونعرض الملاحظات والأسئلة التالية على مسودة التقرير: عام: تظل هولندا داعمة لمجالات التركيز الثلاثة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ وهي الهشاشة، والمناخ والتنوع البيولوجي، والقطاع الخاص. وتتواءم الوثيقة بشكل وثيق مع سياسة التعاون الإنمائي الهولندية. ونود أن نشكر الإدارة على التعديلات التي أدخلت على سيناريوهات التمويل. ونحن نقدر العمل مع الشركاء الرئيسيين مثل منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب. وتعد مشاركة المستفيدين مسألة ضرورية في إنشاء نهج مدفوع بالطلب. وتتطلع هولندا إلى استراتيجية موحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. ما الذي سيترتب على التركيز على التنوع البيولوجي؟ وهل سيؤثر ذلك على ذخيرة أنشطة الصندوق؟ ونود الحصول على توضيح بشأن الأرقام المستخدمة في التقرير، وكيف تتوافق السيناريوهات مع الأرقام المشار إليها في التقرير؟ ويتقاسم تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أيضا النصيحة بإبقاء الأمور بسيطة. فكيف ستجري الموازنة بين مواضيع التعميم والبساطة؟ (الطموح مقابل التعقيد؟) الهشاشة: نحن نقدر الورقة المضافة بشأن الهشاشة والتي تشرح بشكل أكثر وضوحا النهج الذي يتبعه الصندوق في الأوضاع الهشة.	تشكر الإدارة هولندا على هذه التعليقات. فيما يتعلق بالمسائل المحددة: أولا، فيما يتعلق بالتركيز على **التنوع البيولوجي**، فإن المعايير القائمة لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق بشأن التنوع البيولوجي واستخدام المدخلات توفر بالفعل إطارا لضمان أن المشروعات الممولة من الصندوق تحدد وتعالج أي مخاطر بفقدان التنوع البيولوجي، وتعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويضمن ذلك المواءمة مع المستويَين المستهدفين 7 و10 على الأقل في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتُعد الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية وإعادتها إلى هيئتها الأصلية (المستويان المستهدفان 1 و2 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي) جانبين هامين أيضا في الحافظة الحالية للصندوق، وثمة تداخلات كثيرة بين عمل الصندوق في مجال التنوع البيولوجي وبين الاستثمارات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمراعية للتغذية، مما يظهر النهج الترابطي القوي بين التنوع البيولوجي والمناخ والتغذية. وبالمضي قدما، سيبني الصندوق على مكامن قوته ويناصر نهجا تحوليا متمحورا حول الإنسان فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي يستفيد من الروابط مع المناخ والطبيعة والتغذية والنظم الغذائية. ويُعَد الالتزام بالاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز التنمية المواتية للتنوع البيولوجي، مثل تعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وخدمات النظم الإيكولوجية للمناظر الطبيعية من خلال الإيكولوجيا الزراعية ونهج مبتكرة أخرى، أساسيَّين لاستراتيجية الصندوق. ومن الأمور الحاسمة في هذا المجال تحديد الفوائد المشتركة مع الجوانب المناخية والتغذوية وتحقيق أقصى قدر من هذه الفوائد المشتركة، وكذلك تعزيز حوافز السوق للتنوع البيولوجي من خلال تعزيز الأسواق المحلية، وإدماج التنوع البيولوجي في معايير سلاسل القيمة، واستحداث فرص عمل خضراء

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	هل يمكن للإدارة أن تشرح الاختلافات في التعريفات المستخدمة بشأن البلدان الهشة والأوضاع الهشة. فليست كل المشروعات المنفذة في البلدان الهشة تُنفذ في أوضاع هشة. وهل سيكون هناك اختلاف في النهج بهذا الشأن؟ وهل يمكن للإدارة أن تشرح بالتفصيل دوافع الهشاشة التي سيركز عليها الصندوق في التقرير؟ المناخ: تدعم هولندا زيادة نسبة التمويل المناخي من 40 في المائة إلى 45 في المائة وإطلاق المساهمات المناخية الإضافية. ونود أن نشجع الإدارة على تحديد الميزة النسبية لأنشطة الصندوق فيما يتعلق بالتكيف مع المناخ. ويذكر التقرير في الوقت الراهن مجموعة واسعة من الأنشطة. ونود أن نحصل على فهم أفضل للمواءمة مع اتفاق باريس المذكورة في التقرير. وما الذي سترتب على ذلك؟ القطاع الخاص: تدعم هولندا دمج القطاع الخاص في المساهمات الأساسية للصندوق لأنه جزء لا يتجزأ من سد فجوة التمويل. غير أن هذا النهج يبدو، ولا سيما فيما يتعلق بالتجميع، طموحا لجولة تجديد الموارد هذه (2025-2027). هل يمكن أن يوضح الصندوق ما إذا كان إدراج القطاع الخاص في المساهمات الأساسية سيؤدي إلى أنشطة أقل في القطاعات الأخرى (هل سيكون هناك تأثير استبدال؟). وكيف ستجري مواءمة نهج القطاع الخاص مع نهج اللامركزية الجاري؟ الالتزامات المتعلقة بالسياسات وإطار إدارة النتائج فيما يتعلق بالمؤشرات التي تبلغ عن الأثر الذي جرى تقييمه من خلال تقييمات الأثر الذي يعزى إلى الصندوق، نود أن نسأل الصندوق عما إذا كانت هناك إمكانية للنظر في مسألة مدى ديمومة هذه الآثار، مثلا خمس سنوات بعد الخروج.	على طول سلاسل الإمداد الخاصة بالتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، يسعى الصندوق إلى تعزيز البيئات التمكينية وتضخيم تمويل القطاعين العام والخاص الذي يعزز الحوافز للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الخاصة في قطاع التنوع البيولوجي، بما يشمل تطوير التدخلات المواتية للتنوع البيولوجي وآليات التمويل المبتكرة، وتعبئة التمويل المخصص للتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بكيفية توافق **السيناريوهات** مع الأعداد المستخدمة في التقرير، تعتمد تقديرات الأثر في كل سيناريو على التوقعات من نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد، والافتراضات لمراعاة سياق الأزمة العالمية حيث يعمل الصندوق. وقُدِّمت نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة. والمستويات المستهدفة للأثر المدرجة في إطار إدارة النتائج المقترح للتجديد الثالث عشر للموارد هي الحدود الدنيا استنادا إلى السيناريو ألف. وفيما يتعلق **بالتعميم**، توازن الإدارة بين الطموح والتعقيد من خلال الإبقاء على المستويات المستهدفة نفسها لإدماج المستويات المستهدفة للتعميم في تصاميم المشروعات الجديدة. وسيتيح ذلك تخصيص مزيد من الموارد للتركيز على دعم مواضيع التعميم خلال تنفيذ المشروعات، وسيحافظ على المرونة لأفرقة تصميم المشروعات والمقترضين أنفسهم، لاختيار مواضيع التعميم التي يركز عليها كل مشروع استنادا إلى تقييمهم لملاءمة هذه المواضيع للسياق، وإقامة الروابط مع الأولويات والأهداف الشاملة للبرامج القطرية، وتجنب الاعتماد المفرط على العرض، لأنه لا يتماشى مع نموذج عمل الصندوق أو مهمته. وفي جانب مهم، لا يعني ذلك أن الصندوق يتراجع عن الطموح المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني أو المناخ أو الشباب أو التغذية في جميع المشروعات، أو أن الإدارة تخفض الطموح فيما يتعلق بالأثر في جميع هذه

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	وكما أظهر التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023، تظل الكفاءة مجالا مهما للاهتمام. كيف يدمج الصندوق تحسين الكفاءة في التقرير؟ وكيف يعتزم الصندوق تحقيق التوازن بين الفعالية من حيث التكاليف (تمويل المشروعات الكبيرة) مقابل أثر المشروعات وفعاليتها؟ ونحن ندعو الصندوق إلى أن يكون أكثر طموحا وأن ينظر إلى ما هو أبعد من المساهمات المحددة وطنيا واتفاق باريس وحدهما. شكرا لكم ومع أطيب التحيات	المواضيع على مستوى الحافظة. لا بل تدرك الإدارة أنه ليس بإمكان جميع المشروعات أن تعطي الأولوية على نحو متساو لجميع المواضيع بغض النظر عن السياق أو طبيعة المشروع المحدد. ويتيح ذلك للإدارة التركيز على تحقيق هذه المستويات المستهدفة على مستوى الحافظة، مع الحفاظ على المرونة على مستوى المشروعات الفردية. وفيما يتعلق **بالهشاشة**، ومنذ الموافقة على استراتيجية الصندوق للعمل في البلدان ذات الأوضاع الهشة (EB 2016/119/R.4)، لم يعد الصندوق يستخدم مصطلح "البلدان الهشة" أو "الدول الهشة" ولكنه يدرك أن البلدان قد تتأثر بأشكال وحالات مختلفة من الهشاشة أو الضعف على المستويات الوطنية أو دون الوطنية أو الإقليمية، مع عوامل محركة وتداعيات خاصة بالسياق. وبالإضافة إلى ذلك، من الصواب تسليط الضوء على أن المشروعات الممولة من الصندوق في البلدان ذات الأوضاع الهشة لا تُنفَّذ جميعها فعليا في المناطق الأكثر تضررا. وعلى سبيل المثال، في البلدان التي تشهد حالات نزاع نشطة، غالبا ما تُنفَّذ مشروعات الصندوق في المناطق الأقل تضررا في البلد، مما يوفر دعما هاما لاستدامة النظم الغذائية في تلك البلدان، ولإنشاء فرص للنازحين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في المناطق غير المتأثرة بالنزاعات النشطة. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يعمل الصندوق في المناطق الأكثر هشاشة في البلدان غير المدرجة في قائمة البنك الدولي. وعادة ما تكون المجموعات المستهدفة من الصندوق موجودة في المناطق الأكثر نأيا وضعفا في البلدان حيث يعمل الصندوق. وعادة ما تكون هذه المناطق بين الأكثر فقرا والأكثر تقييدا من ناحية الموارد في البلاد، حيث قد تكون المجتمعات المحلية الريفية مهمشة بشكل خاص أو يُزَجّ بها في حالات ضعف، وحيث السياق مشابه في نواح كثيرة للسياق في البلدان المدرجة رسميا في قائمة البنك الدولي.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		تبعا لذلك، فإن المستوى المستهدف الذي حدده الصندوق بتخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع وفقا لتعريف البنك الدولي يجب ألا يُنظَر إليه بأنه يمثّل النطاق الكامل لعمل الصندوق فيما يتعلق بالهشاشة والضعف على نطاق أوسع. وأُدرجت حاشية إضافية في الفقرة 31 بشأن العوامل المحركة للهشاشة ذات الصلة بمهمة الصندوق وميزته النسبية. وفيما يتعلق **بالمناخ**، كان الصندوق من أوائل الجهات التي تحركت بشأن التكيف مع المناخ، من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في التجديد التاسع للموارد (2013-2015)، ومن خلال التزامه بتعميم تغير المناخ عبر حافظته بأكملها والزيادات المطردة في الحصة المخصصة تحديدا للاستثمارات المتعلقة بالمناخ في البرنامج الشامل للقروض والمنح في الصندوق. وتتجلى الميزة النسبية المحددة للتكيف في حصة تمويل التكيف البالغة 90 في المائة من التمويل المناخي الشامل في الصندوق، وفي التزام الصندوق الحالي بأن تتضمن 90 في المائة من المشروعات التي يموّلها أنشطة تساهم في بناء القدرة على التكيف. ولا تزال تتكشف آثار الاستثمارات التي تركز على التكيف، وستستمر في التكشف في السنوات العديدة المقبلة فيما تصبح آثار تغير المناخ أكثر وضوحا، ولكن الصندوق ولّد بالفعل أدلة ودروسا هامة على تصميم وتمويل إجراءات فعالة للتكيف في القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، واكتسب خبرات داخلية كبيرة وسمعة قوية بوصفه شريكا أساسيا للآخرين المهتمين بالاستثمار في التكيف في الزراعة الصغيرة النطاق والحيّز الريفي، وروابطه مع الأمن الغذائي، والحد من الفقر ومسائل أخرى مثل التغذية والمنظور الجنساني والهشاشة.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		ومن المهم تسليط الضوء على أن إجراءات التكيف الفعالة هي إجراءات خاصة جدا بالسياق. فما ينجح في سياق محلي معين قد يكون له في الواقع تأثير سلبي في سياق محلي آخر. لذلك، ليست هناك قائمة موحدة لأنشطة التكيف الفعال (مثلما هو الحال في التخفيف من آثار تغير المناخ). ولا يستطيع الصندوق سوى تقديم أمثلة على ما جرت تجربته واختباره حتى تاريخه. ومنذ بدء العمل على هذه المسألة، أيد الصندوق أيضا أهمية النُّهج المصممة من أسفل إلى أعلى والتشاركية جدا لتحديد الاستجابات المحتملة لمكامن الضعف الأساسية المحددة في تقييمات المخاطر المناخية، مدركا أهمية المعرفة المحلية والتملك المحلي للحلول. وبهذه الطريقة، اتسمت نُهج الفوائد المتعددة التي برمجها الصندوق على مدى أكثر من عقد من الزمن بالمرونة، وتتضمن مجموعة واسعة إلى حد ما من الأنشطة (مثل تطوير نظم الإنذار المبكر، وتوفير أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف، وتدريب عمال الإرشاد، والمرافق المحصنة من المخاطر المناخية لتخزين المحاصيل بعد الحصاد). ويُعَد وجود موظفين تقنيين مخصصين وذوي مؤهلات عالية لدعم عملية تصميم المشروعات، بالإضافة إلى توافر التمويل بالمنح لتجريب الأنشطة الجديدة من دون مخاطر، جانبا أساسيا أيضا في نموذج عمل الصندوق وميزته. وفيما يتعلق **بالمواءمة مع اتفاق باريس**، فإن وضع خارطة طريق سيوضح الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق في دعم البلدان من تنفيذ خططها المتعلقة بالعمل المناخي في الزراعة الصغيرة النطاق والمجال الريفي، عملا باتفاق باريس، واستنادا إلى المبادئ المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتقييم المواءمة مع اتفاق باريس،[1] بما في ذلك توضيح الإجراءات المحددة والجداول الزمنية والآثار على الموارد.

[1] https://www.worldbank.org/en/publication/paris-alignment/joint-mdb-paris-alignment-approach

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		ومن شأن خارطة الطريق في الصندوق أن تتضمن إجراءات مستقبلية محددة تشمل ما يلي: • الانتقال إلى إجراء تحليل مفصل لغازات الدفيئة في جميع المشروعات الممولة من الصندوق، بما في ذلك خلال مرحلة وضع التصورات الخاصة بها لتحديد الخيارات الأمثل للاستثمار الزراعي المتجذرة في تحقيقها الانسجام بين التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وفي آفاقها للتخفيف من الآثار. وستُجرى هذه العملية أيضا عند اكتمال المشروع؛ • تعزيز التكامل بين المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ضمن مخططات مشروعاتنا؛ • تعزيز إلمام الموظفين باتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وتوضيح الطرق التي يمكننا المساعدة من خلالها؛ • تضخيم المزايا المجمّعة للتكيف والتخفيف من الآثار والتنوع البيولوجي في استثماراتنا؛ • مواصلة تحسين نهجنا في تقييم المخاطر المناخية في تصاميم المشروعات، وزيادة تحديد الاستراتيجيات المستدامة وذات الصلة بالسياق والابتكارية للتكيف مع المناخ، المصممة خصيصا للمجموعات الديمغرافية التي يستهدفها الصندوق؛ • زيادة حجم التمويل المناخي الذي يُحصَل عليه من مساهمين متنوعين، ولا سيما من القطاع الخاص. • تكثيف دعمنا للدول الأعضاء في زيادة مساهماتها المحددة وطنيا وخططها الوطنية للتكيف وفي صياغة مبادرات صالحة للاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المناخية، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وتحويل النظم الغذائية؛

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		• مواصلة تعزيز تقييم وتوثيق النتائج التي تحققها المشروعات في مجال القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وفيما يتعلق **بالقطاع الخاص**، اتبع الصندوق حتى الآن نهجا حذرا لبناء أنشطته الاستثمارية في القطاع الخاص وسيواصل ذلك. وقد حُدِّد الطموح للتحفيز والتجميع بما يتماشى مع ما يلي: (1) تجربة الصندوق السابقة: مثلا، استثمر الصندوق أكثر من مليار دولار أمريكي في أنشطة التمويل الريفي من خلال استثماراته السيادية، وثمة فرصة لتعزيز التأثير التحفيزي لهذه العمليات في تمويل القطاع الخاص. وقام الصندوق أيضا بتجميع التمويل لصندوق الاستثمار الرأسمالي في الأعمال الزراعية، وصندوق أوغندا للعوائد، ومبادرة التمويل الأخضر الشمولي؛ (2) الذخيرة المقبلة: تشمل الذخيرة الحالية العديد من المنصات المحتملة التي من المرجح أن يقودها الصندوق أو يدعمها. وتشمل منصة الآلية الأفريقية لتمويل التكيف الريفي مع المناخ التي ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في الحلقة الدراسية غير الرسمية التي ستُعقَد في 30 أكتوبر/تشرين الأول. وفيما يتعلق بتأثير الاستبدال، إن عمل الصندوق موجَّه بالطلب، وتشكل زيادة مشاركة القطاع الخاص أولوية عالية لعدد كبير من البرامج القطرية. ويتواءم الهدف المعلن لبرنامج تمويل القطاع الخاص وتركيزه مواءمة شديدة مع مهمة الصندوق الشاملة لخدمة الفقراء الريفيين، من خلال الاستفادة من الحلول التي يقدمها الصندوق بالفعل عن طريق برنامجه للقروض والمنح واستكمالها. ويُتوقَّع أن يكون المستفيدون النهائيون من برنامج تمويل القطاع الخاص الأشخاص الفقراء، وأصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الذين يعيشون في مناطق ريفية محرومة وفقيرة في الدول الأعضاء النامية وينشطون في النظم الغذائية المحلية من خلال الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وينصب تركيز برنامج تمويل القطاع الخاص تحديدا على المجموعات التي

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		تعاني من نقص في الخدمات، ولا سيما النساء والشباب. وفي نهاية المطاف، ستعود هذه الموارد بالفائدة على الدول الأعضاء في الصندوق والمجموعات التي يستهدفها، مع فارق وحيد هو أنه سيجري توجيهها من خلال كيان في القطاع الخاص بدلا من الحكومة. ويُشار أيضا إلى أنه في ضوء زيادة الضغوط المالية التي تمنع البلدان من الاقتراض والشح في موارد إطار القدرة على تحمل الديون، قد يكون توجيه الموارد من خلال القطاع الخاص لدعم مهمة الصندوق الخيار الوحيد أو الخيار الأكثر جدوى حين تتناقص قدرة الحكومة على الاقتراض. وفي البرنامج الشامل للقروض والمنح في التجديد الثالث عشر للموارد، تمثل الحصة المخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص نحو 3 في المائة، في حين أن الموارد الأساسية البالغة 18 مليون دولار أمريكي تمثل نسبة 0.5 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح. ولكن يُتوقَّع أن يكون لهذا المبلغ المحدود من التمويل تأثير محفز كبير من حيث استقطاب تمويل مشترك أعلى بكثير من الاستثمارات السيادية، وسيزداد أيضا أثر الروابط مع الاستثمارات السيادية. وفيما يتعلق باللامركزية، يوجد بالفعل في مكتب نيروبي موظف استثمار من وحدة الاستشارات والتنفيذ المعنية بالقطاع الخاص. ويشارك أيضا في التنفيذ الشامل لبرنامج تمويل القطاع الخاص موظفون في الصندوق من مختلف الدوائر موجودون في روما وفي المكاتب اللامركزية على السواء. وفيما يتعلق بمقترح إجراء **تقييمات الأثر** بعد انقضاء فترة أطول عقب اكتمال المشروع، من شأن إجراء مزيد من تقييمات الأثر من هذا القبيل أن يتطلب موارد مالية وبشرية إضافية، وقد تكون النتائج أقل موثوقية بسبب التلوث والانعكاسات من متغيرات مثل تنفيذ مشروعات أخرى في المناطق المستهدفة وهو تلوث وانعكاسات يصعب تمييزها، فضلا عن المخاطر المرتبطة بتحديد المستفيدين لإجراء مقابلات معهم.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		تُعد **الكفاءة على مستوى المشروعات** مجالا أقل أداء مقارنة بالمجالات الأخرى، لكنها تحسنت منذ التجديد العاشر للموارد (صُنِّفت 67 في المائة من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل في التجديد العاشر للموارد، مقابل 76 في المائة في التجديدَين الحادي عشر والثاني عشر حتى تاريخه). ويستمر إطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر للموارد في قياس كفاءة المشروعات عند الإنجاز (انظر المؤشر 2-2-3)، وخطة العمل بشأن الكفاءة التي وُضعت كالتزام في التجديد الثاني عشر للموارد هي قيد التنفيذ حاليا وسيتواصل تنفيذها في التجديد الثالث عشر للموارد. ويشمل ذلك إجراءات لتحسين التخطيط في مرحلة تصميم المشروعات، والتمكين من إجراء التصويبات في الوقت المناسب خلال التنفيذ، وتحسين التقييم عند الإنجاز. واستثمر الصندوق أيضا في تحسين عملية التوريد، بوصفها عاملا محركا أساسيا للكفاءة على مستوى المشروعات، وفي تسريع تجهيز الصرف. وختاما، يُتوقَّع أيضا أن يؤدي توحيد الحافظة من خلال زيادة استخدام النُّهج البرنامجية المتعددة المراحل، وخفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى نحو 200، إلى تحسين الكفاءة.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
فرنسا	تودّ فرنسا أن تشكر إدارة الصندوق على الوثيقة الشاملة والمعمقة التي تغطي جميع المسائل التي أثارها مختلف الدول الأعضاء منذ بدء المشاورات. ونود تقديم التعليقات التالية بعد قراءتنا وتحليلنا الأوليين للوثيقة. 1- السيناريوهات وترتيبات التمويل فيما يتعلق بالسيناريوهات المالية، نود أن نشكر الصندوق على عرضه الواضح والمفصل للسيناريوهات المالية الأربعة المختارة وتداعياتها. وندعم الدعوة إلى تعبئة ملياري دولار أمريكي في شكل تمويل إضافي للصندوق. وتتيح دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة فريدة من نوعها لتقديم مساهمة هادفة ومنسقة من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع). وتبعا لذلك، قررت فرنسا تجديد دعمها من خلال المساهمة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي لهذه الدورة الجديدة لتجديد الموارد، وتتماشى هذه الزيادة في التمويل مع السيناريو جيم. ونود أيضا الإشادة بالإعلانات الطموحة التي صدرت عن إسبانيا والنرويج، والتي ستقربنا من تحقيق هذا الهدف. ونلاحظ باهتمام الزيادة المطردة في نسبة التمويل بالديون في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتي تستمر خلال التجديدين الثالث عشر والرابع عشر للوارد الصندوق، بما يتماشى مع طموح الصندوق بتعبئة المزيد من موارد المنح، ولا سيما القروض السيادية. ونشجع الصندوق على اعتماد موقف حكيم في هذا الصدد لضمان زيادة هذه التعبئة على نحو مطرد وعدم زعزعة استقرار نموذجه. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك، نشيد بزيادة المستوى المستهدف إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولكننا نأسف لأنه أقل من المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ولذلك، نشجع الصندوق على زيادة المستوى المستهدف لنسبة التمويل المشترك، لا سيما من خلال تحسين الأداء من حيث التمويل المشترك الوطني، من أجل الزيادة التدريجية للاستثمارات الوطنية	تشكر الإدارة فرنسا على هذه التعليقات وتعرب عن تقديرها للدعم القوي الذي تقدمه لتجديد طموح للموارد في إطار التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق بالزيادة التدريجية في **التمويل بالديون**، من المهم تسليط الضوء على أن التمويل بالديون يتألف من قروض الشركاء الميسرة التي تُعد محورية لدعم الإقراض التيسيري في الصندوق، فضلا عن القروض السيادية والإصدارات الخاصة. وستواصل الإدارة التقيد بنهج تدريجي وحذر للاقتراض بما يعكس استدامتها المالية والطلب من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، سيواصل الصندوق ضمان ملاءمته للبلدان المعرضة لأوجه الضعف المرتبطة بالديون من خلال توفير حصة كبيرة من موارده المالية بشروط تيسيرية. وفيما يتعلق **بالتمويل المشترك**، ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية وارتفاع مستويات الديون، تعتقد الإدارة أنه سيكون من الصعب زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي في التجديد الثالث عشر للموارد، وتقترح الإبقاء على المقترح الحالي المتمثل في زيادة المستوى المستهدف من 1:1.5 في التجديد الثاني عشر للموارد إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر للموارد، ويُتوقَّع أن تنشأ الزيادة من زيادة التمويل المشترك الدولي. ويلاحظ الصندوق بالفعل الأثر الأولي للبيئة الاقتصادية الحالية، كما يُلاحَظ من نسبة التمويل المشترك الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 للفترة 2020-2022، والتي تبلغ 1:1.63 مقارنة بـ 1:1.95 في الفترة 2019-2021. وكان التمويل المشترك للعمليات غير السيادية أعلى من المستوى المستهدف في عام 2022 ولكن استنادا إلى عدد محدود من العمليات. ومع توسع حافظة العمليات غير السيادية، سيتمكن الصندوق أيضا من رصد الاتجاهات وتعزيز التعلم في هذا المجال.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	لصالح المزارعين الأسريين، واستدامة بعض الاستثمارات وتحقيق أثر أكبر. ونسجّل الملاحظة نفسها فيما يتعلق بتأثير التمويل بالديون للاستثمارات غير السيادية، والذي يمكن زيادة مستواه المستهدف – لا سيما في ضوء توسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص. وفيما يتعلق بمصادر التمويل، نرى أنه يجب أن تخضع مسألة إدراج الإصدارات العامة في نموذج التمويل للمشاورات في المجلس التنفيذي، وفقا لما أعلنه الرئيس لاريو في معتكف المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2023. ولذلك، نؤيد حذف الجملة الأولى من الفقرة 115 لإتاحة وقت كاف لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من أجل التفكير والتحليل. 2- المواضيع والأولويات الشاملة أ- المناخ والتنوع البيولوجي نود أن نثني على الإدارة التي وضعت في اعتبارها آراء العديد من الدول الأعضاء بشأن زيادة الطموح المناخي عُقب المناقشات في فبراير/شباط. ولذلك، نرحب بالزيادة غير المشروطة للمستوى المستهدف للتمويل المناخي من 40 في المائة إلى 45 في المائة من برنامج القروض والمنح، بغض النظر عن مستوى المساهمات المناخية الإضافية. ونود أن نذكّر بالمقترح الذي قدمناه بشأن وضع "مستوى مستهدف فائق" يتمثل بنسبة 50 في المائة، وسيجري تفعيله تلقائيا عندما تبلغ المساهمات المناخية الإضافية عتبة محددة مسبقا (مثلا 100 مليون دولار أمريكي، على النحو المذكور في النسخة السابقة من الوثيقة)؛ ونعتقد أيضا أنه يمكن وضع شرط عدم استبدال أكثر صرامة، لا سيما في حالة الخيار الأول المتعلق بحقوق التصويت، وبموجبه لا يمكن تقديم المساهمات المناخية	وفيما يتعلق **بالفقرة 115**، نؤكد أن الصياغة الجديدة التي تقترحها فرنسا تتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للإدارة، وقد نُقِّحت الفقرة تماشيا مع التعليق، وحُذِفت الجملة الأولى. وفيما يتعلق بحصة **التمويل المناخي** من برنامج القروض والمنح، ونظرا إلى أن المستوى المستهدف المحدد بـ 45 في المائة هو مستوى طموح بالفعل، ونظرا إلى الطبيعة المحافظة لمنهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، يُقترَح الإبقاء على المستوى المستهدف المحدد بـ 45 في المائة. ولكن الإبلاغ خلال التجديد الثالث عشر للموارد سيأخذ المساهمات المناخية الإضافية في الاعتبار، ومن الممكن تجاوز المستوى المستهدف المحدد بـ 45 في المائة. ويُقدَّر أن مبلغ 300 مليون دولار أمريكي إلى 350 مليون دولار أمريكي من المساهمات المناخية الإضافية قد يكون كافيا لبلوغ مستوى إجمالي قدره 50 في المائة من برنامج القروض والمنح. وفيما يتعلق **بشرط الاستبدال للمساهمات المناخية الإضافية**، جرى تلقي تعليقات تتضمن مقترحات لعدد من البدائل المختلفة من أجل تجنب مخاطر الاستبدال. ويبدو أن هناك توافقا قويا على الخيار التالي: يجب على الدولة العضو، كي تتمكن من الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، أن تقدّم تعهدا أساسيا بالمساهمة في التجديد الثالث عشر للموارد بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من مساهمتها الأساسية الأخيرة بالقيمة الاسمية وبالعملة المحلية. وتُقترَح هذه العتبة، مقرونة بتوفير مستوى أدنى من حقوق التصويت (50 في المائة) مقارنة بالمساهمات الأساسية، كآلية كافية لإدارة مخاطر الاستبدال. وقد أحيط علما أيضا بالتعليقات عن **خارطة الطريق للمواءمة مع اتفاق باريس**. وستوضَع التفاصيل المتعلقة بنهج إدماج الحلول القائمة على الطبيعة

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	الإضافية إلا للدول الأعضاء التي تتعهد بسداد 100 في المائة على الأقل من مساهمتها الأساسية "الأعلى"، بدلا من مساهمتها الأساسية "الأخيرة". وإن كنا نرحب بالمستوى المستهدف المحدد بـ 30 في المائة لتمويل العمل المناخي المخصص للحلول المستندة إلى الطبيعة، فإننا نرغب في الحصول على توضيحات عن الصيَغ التي سيتخذها هذا التمويل. ونثني أيضا على وضع خارطة طريق لمواءمة عمل الصندوق مع أهداف اتفاق باريس وسنضمن المراعاة الكاملة للأهداف الثلاثة، وهي التكيف والقدرة على الصمود والتخفيف من آثار تغير المناخ. ختاما، وفي ضوء تحديات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي والتغذية، التي يتناولها الصندوق، يمكن أن تشكل تنمية قطاعات البروتين النباتي، لا سيما إنتاج البقول، مجالا مهما للمزيد من العمل، مما يساعد في تعزيز القطاعات الزراعية المحلية وتشجيع الممارسات الزراعية الإيكولوجية، مع خفض الاعتماد على الواردات (زيت الطعام، الأعلاف الحيوانية، الأسمدة). ب- القطاع الخاص تدعم فرنسا عموما رغبة الصندوق في العمل مع القطاع الخاص لتمكين صغار المزارعين. ولذلك، فإن إنشاء نموذج تمويل جديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص يبدو أساسيا لتحقيق هذا الهدف. ونود التأكد من أن صيغة تخصيص التمويل الجديد متوافقة مع المستويات المستهدفة الشاملة لبرنامج القروض والمنح في الصندوق. وندرك أن الموارد التكميلية هي وحدها التي ستتيح تمويل عمليات خاصة لدعم البلدان الأكثر فقرا والتي تعاني من أوضاع هشة – في حين أن هذه البلدان هي الأكثر حاجة إلى وصول ميسّر إلى التمويل الخاص لا سيما البلدان حيث القطاع العام متعثر. لذلك، من الضروري تقديم	في تدخلات الصندوق كجزء من الاستراتيجية المتكاملة للمناخ والتنوع البيولوجي التي سيجري إعدادها خلال التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق **بالقطاع الخاص**، تؤكد الإدارة أن تمويل العمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والأوضاع الهشة لن يعتمد على تعبئة موارد تكميلية إضافية. ولا يمكن تنفيذ العمليات غير السيادية في هذه السياقات القطرية إلا عن طريق الموارد الأساسية والمقترضة إذا دعت الحاجة. وهناك بالفعل ثلاث طرق لتمويلها، باستخدام ما يلي: 1- موارد الصندوق المقترضة التي تُمزَج، عند الاقتضاء، مع الموارد التيسيرية (المنبثقة من موارد المنح الأساسية التي تصل قيمتها حتى 18 مليون دولار أمريكي و/أو الأموال التكميلية في حال توافرها)؛ 2- استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص التي توجَّه من خلال كيانات القطاع الخاص الموجودة في مواقع غير هشة أو عالية المخاطر لديها فروع في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة، مع الاحتفاظ بفوائد التمويل للبلد الذي هو بأمس الحاجة إليه. وقد اتبعت عدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف هذا النهج للتوفيق بين المخاطر والأثر؛ 3- الموارد التكميلية التي توجَّه من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بحوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص وعملياته، المجلس التنفيذي هو حاليا السلطة النهائية لاتخاذ القرار فيما يتعلق ببرنامج تمويل القطاع الخاص ويوافق على جميع مقترحات المشروعات والاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة. ويتماشى ذلك مع استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019- 2024 التي وافق عليها المجلس التنفيذي، ومع إطار سياسة

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	توضيحات أكثر بشأن تخصيص الموارد الأساسية (18 مليون دولار أمريكي) المتاحة. ونود أيضا توضيحا عن التغيير في حوكمة البرنامج: هل سيجري إعفاء اللجنة الاستشارية السابقة تماما من مهامها؟ وهل ستكون دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة مسؤولة بالكامل عن إدارة البرنامج؟ ج- المنظور الجنساني نشيد بالصندوق لرفعه المستوى المستهدف لعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف فنية من الرتبة ف-5 وما فوق، إلى 45 في المائة – مقابل 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق و35 في المائة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ونعتبر أن من الضروري أن تنعكس أهداف المنظور الجنساني في النموذج التشغيلي للصندوق وأن يُترجَم التزامه في مجال المساواة بين الجنسين والتكافؤ بين الجنسيين بالتزامات ملموسة داخل المؤسسة. د- الشباب نقترح توضيح المؤشر التالي "60 في المائة من المشروعات مراعية للشباب". ه- الهشاشة ونحن نتفق مع المقترح الذي يدعو إلى زيادة نسبة الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة إلى 30 في المائة. ونود أيضا التأكيد أنه في هذا النوع من السياق، فإن جودة الاستثمار، أي كونه مصمما خصيصا، لا تقل أهمية عن قيمته. و- البلدان المنخفضة الدخل ونرحب بالزيادة المقترحة من الصندوق في الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل (45 في المائة مقابل 42 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق) – والتي ستشكل لأول مرة مستوى مستهدفا ملزما في دورة تجديد الموارد. ووفقا	الصندوق لعمليات القطاع غير السيادية الخاصة بكشف وثائق عمليات القطاع الخاص غير السيادية. وتضطلع اللجنة الاستشارية، التي تتألف من جهات مانحة تقدّم أموالا تكميلية للصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، بدور إشرافي على الذخيرة وتوفر توجيهات عن مواءمة المشروعات المقترحة مع أهداف برنامج تمويل القطاع الخاص. وحتى تاريخه، وافق المجلس التنفيذي على ثماني عمليات غير سيادية في بوليفيا وكمبوديا ومدغشقر وملاوي وموزمبيق ونيجيريا وأوغندا، بالإضافة إلى استثمار في حقوق المساهمين في صندوق الاستثمار الرأسمالي في الأعمال الزراعية. وفي سبتمبر/أيلول 2023، أجاز المجلس تقديم عمليات غير سيادية حتى سقف يصل إلى 25 مليون دولار أمريكي للموافقة عليها بموجب إجراء انقضاء المدة. وفيما يتعلق بتشغيل البرنامج، وفي حين أن تنسيق برنامج تمويل القطاع الخاص في عهدة دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، يتولى فريق تطوير المشروعات المشترك بين الدوائر إدارة جميع مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص ودعمها، ويتألف هذا الفريق من: موظف الاستثمار، والمدير القطري، وموظف إدارة المخاطر، ومحامي المشروع، وموظف لشؤون مخاطر الجرائم المالية، وموظف مالي وموظف لشؤون الإدارة المالية واختصاصي في المناخ والبيئة والمنظور الجنساني. وتُضمَّن التقييمات المستقلة من مكتب إدارة المخاطر في الصندوق في العملية لضمان أن يكون للمجلس التنفيذي وصناع القرار الداخليين تقييم دقيق للمخاطر التي تنطوي عليها كل عملية. وبالمثل، يُضمَّن تقييم مستقل لمبادئ التمويل المختلط في عملية الاستعراض ويُقدَّم إلى المجلس التنفيذي، عند الاقتضاء، لإظهار الدقة في تنفيذ عمليات التمويل المختلط. وكجزء من إطار تنفيذ طرائق التمويل الجديدة لبرنامج تمويل القطاع الخاص المقرر تقديمها إلى المجلس التنفيذي خلال الفصل الثالث من عام 2024

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	لسياستنا المحدثة للمساعدة الإنمائية (اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعاون الدولي والتنمية، 2023)، فإننا ندافع في المنتديات المتعددة الأطراف عن مساهمة مالية للبلدان الأقل نموا تعادل 50 في المائة من الموارد. ونتساءل أيضا عما إذا كان ينبغي الحفاظ على المستويات المستهدفة المتعلقة بأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (55 في المائة و50 في المائة على التوالي)، في ضوء زيادة المستوى المستهدف للبلدان ذات الأوضاع الهشة (وهي في غالبيتها بلدان أفريقية)، وبالنظر إلى أن أفريقيا هي القارة الأكثر تضررا من عواقب الأزمات الحالية. 3- المحتوى الموجود والإضافات المقترحة نحيط علما بالإشارة إلى مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد الذي عُقد في باريس في يونيو/حزيران 2023، ونشكر الصندوق على ذلك. ويشكل ذلك معلما هاما في تحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بتمويل مكافحة الفقر والحفاظ على الكوكب، وتطوير الهيكلية المالية الدولية. ونشيد أيضا بالصندوق لاضطلاعه باستعراض سياسته لكفاية رأس المال، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير مجموعة العشرين بشأن أطر كفاية رأس المال، التي أُطلقت خلال الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين، ثم اعتمدتها الرئاستان الإندونيسية والهندية. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما التوصيات التي تهدف إلى تحرير قدرات تمويلية إضافية مع الحفاظ على الجدوى المالية والتصنيف الائتماني للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونأسف لعدم ورود أي إشارة إلى سياسة التخرج المعتمدة في المشاورات الأخيرة لهيئة المشاورات (التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق). وتحدد هذه الوثيقة الخطوات المقبلة لتنفيذ هذه السياسة، والوسائل المقترحة لضمان إمكانية تعديلها	(الالتزام 1-4، الإجراء القابل للرصد 14)، ستستعرض الإدارة هذه الترتيبات استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في المنظمات الأخرى، وستقدّم تدابير محدّثة لحوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي. وسيظل المبدأ الموجِّه الإشراف القوي من المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق **بالشباب**، أُدرجت حاشية في الفقرة 65 توضح أن خطة عمل الصندوق بشأن الشباب الريفي (2019-2021) تعرّف المشروعات المراعية للشباب بأنها مشروعات: (1) تصف الشباب وتحدياتهم وفرصهم السياقية في تحليل تصميم المشروعات؛ (2) توجّه استراتيجية استهداف تستهدف صراحة الشباب من خلال أهداف وأنشطة ملموسة لتحقيق أثر في المجالات ذات الأولوية (انظر أدناه)، ويُعبَّر عنها كجزء من نظرية التغيير الخاصة بالمشروع ونهجه وإطاره للنتائج؛ (3) تخصص الموارد لتنفيذ أنشطة تستهدف الشباب. وفي التجديد الثاني عشر للموارد، جرى تحديث هذا التعريف بما يتطلب من المشروعات المراعية للشباب أن تتضمن مؤشرا محددا للحصائل بشأن العمالة، وهو المؤشر الرئيسي 2-2-1: الأشخاص الذين لديهم وظائف/فرص عمل جديدة. وفيما يتعلق **بالهشاشة**، أحيط علما بهذا التعليق، وكما ورد في الملحق الرابع، يجب أن تسترشد جميع البرامج والتدخلات الممولة من الصندوق في الأوضاع الهشة بفهم عميق للسياق. والعناصر الأساسية لنهج الصندوق المحدث في مثل هذه السياقات هي تعزيز التشخيص من أجل تكييف التدخلات مع السياق المحلي المحدد، والتركيز على مناطق جغرافية محدودة لتيسير ذلك، واتباع نهج تدريجي وتعزيزه بمرور الوقت للسماح بإدماج الدروس المستفادة. ويتماشى ذلك أيضا مع مبدأ ضمان أن التدخلات الممولة من الصندوق لا تتسبب بالضرر. وأُدرِجت صياغة إضافية أيضا في الفقرة 33 لتعكس النقطة المتعلقة بجودة التمويل.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	على نحو مرن بحيث تعكس بالكامل مستويات الدخل الحقيقية للبلدان. ونعتقد أنه ينبغي أن يُرفَق ملحق بوثيقة استراتيجية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونأسف أيضا لحذف هدف تقليل الوقت بين الموافقة على المشروع والصرف الأول من التزامات الصندوق ونرغب في أن نراه مدرجا من جديد في إطار إدارة النتائج. ونود أن نكرر تأكيد أهمية أن يدعم الصندوق تنمية النظم الغذائية المستدامة فيما يتعلق ببرامج التغذية المدرسية، آخذين في الاعتبار وضع الصندوق كمنظمة عضو في ائتلاف الوجبات المدرسية. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن وثيقة المناقشة الأولى التي أعدها الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 للمشاورة المسبقة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تضمنت إشارة محددة إلى توفير الأغذية للنظم المدرسية (الفقرة 30). وفي ضوء ما تقدم، يُقترَح ما يلي: إضافة فقرة جديدة برقم 65 إلى مسودة التقرير، على النحو التالي: "يدرك الصندوق، بوصفه عضوا في ائتلاف الوجبات المدرسية، أهمية التغذية المدرسية من أجل تغذية الأطفال وصحتهم وتعليمهم، بعدما حالت أزمة جائحة كوفيد-19 دون تمكن ملايين الأطفال من الحصول على وجبة صحية ومغذية في اليوم. ويمكن أن يشكل الاستثمار في برامج التغذية المدرسية أداة قوية نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، ودعم المزارعين المحليين وفرص العمل، وصحة الأطفال ورفاههم، وتعزيز فرص الحصول على التعليم والاستبقاء في المدارس لجميع الأطفال، لا سيما الفتيات. وسيركز الصندوق على تعزيز دعمه لسلاسل الإنتاج المحلية التي تسمح للمزارعين بتوفير أغذية صحية ومغذية للوجبات المدرسية المنتجة محليا"؛ إضافة المؤشر 3-1-9 بعنوان "المشروعات المصممة لتعزيز برامج التغذية المدرسية المنتجة محليا"، إلى الملحق الثاني المتعلق بإطار إدارة النتائج.	وفيما يتعلق بحصة الموارد الأساسية المخصصة **لأفريقيا**، فإنها ناتجة عن عدة عوامل، بما فيها متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولا سيما المستوى الشامل لتجديد الموارد ومبلغ التمويل الذي يمكن تخصيصه على نحو مستدام لتمويل المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة. ومن بين 43 بلدا أفريقيا حصلت على التمويل في التجديد الثاني عشر للموارد، احتاج 12 بلدا إلى منح في إطار القدرة على تحمل الديون. وحاليا ارتفع هذا العدد إلى 15، وقد يسجل زيادة إضافية خلال التجديد الثالث عشر للموارد. وحصة الموارد الأساسية لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتبطة بقوة بحجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون المتاح في التجديد الثالث عشر للموارد، والذي يتحدد في حد ذاته بمستوى المساهمات في تجديد الموارد. وقد يكون للتغييرات في قيم متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مزيد من التأثير على الحصائل الإقليمية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. لذلك، وفي حين أنه جرى تجاوز الحد الأدنى لحصص أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التجديد الثاني عشر للموارد، من الحكمة الإبقاء على هذه المستويات الدنيا في التجديد الثالث عشر للموارد لمراعاة العوامل المذكورة آنفا، مع الإقرار بأنها حد أدنى وليست حدودا عليا. وسيجري الإبلاغ الأول عن الحصة الفعلية للموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال التقرير المرحلي المزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي في الدورة التي ستُعقَد في ديسمبر/كانون الأول 2024، والذي سيتضمن توزيع موارد التجديد الثالث عشر للموارد.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	ونلفت انتباه الصندوق أيضا إلى أهمية التطبيق الكامل للتعددية اللغوية، بوصفها قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة، خلال فترة تجديد الموارد الممتدة لثلاث سنوات من 2025 إلى 2027. وتحقيقا لهذه الغاية، يُقترَح ما يلي: - إضافة فقرة برقم 108(أ) إلى مسودة التقرير: "سيتخذ الصندوق إجراءات حاسمة لضمان التعددية اللغوية وتطويرها. وسيستند في هذا الصدد إلى أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وسيضع مؤشرات رئيسية للأداء متعلقة بالتعددية اللغوية في إطار تنفيذ استراتيجيته للتنوع والإنصاف والشمول. وسيتضمن عناصر متعلقة بتصور احترام التعددية اللغوية في الاستقصاء العالمي للموظفين. وسيعيّن منسقا للتعددية اللغوية من بين كبار مديريه"؛ - إضافة الإجراء القابل للرصد 25(أ) إلى الملحق الأول الذي يتضمن الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفقا للصياغة التالية: "وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتعددية اللغوية في إطار تنفيذ استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق" مع تحديد تاريخ الإنجاز بـ "الفصل الرابع من عام 2024"؛ - إضافة المؤشر 3-6-4 بعنوان "النسبة المئوية للموظفين الذين يتقنون أكثر من لغة واحدة من لغات الصندوق الرسمية" إلى الملحق الثاني الذي يتضمن مؤشرات إطار إدارة النتائج، ويوضَع هذا المؤشر استنادا إلى قواعد البيانات المؤسسية ويُعرَّف على النحو التالي: "عدد الموظفين الذين يتقنون على نحو متقدم أكثر من لغة واحدة من لغات الصندوق الرسمية، مع مستوى من الكفاءة اللغوية مطابق للمستوى الثالث أو أعلى منه في إطار الأمم المتحدة للغات".	وفيما يتعلق **بتقرير مجموعة العشرين عن كفاية رأس المال**، أضيفت إلى التقرير إشارات أوضح إلى توصيات مجموعة العشرين. وفيما يتعلق **بسياسة التخرج**، أُضيفت إشارة إليها في مسودة تقرير التجديد الثالث عشر للموارد، وكذلك حاشية تشير إلى التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة التخرج الذي قُدِّم إلى هيئة المشاورات. وعلى النحو المتفق عليه في سياسة التخرج في الصندوق (EB 2021/133/R.5)، قُدِّم تقرير مرحلي إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في دورتها الثالثة. وسيُقدَّم تحديث إضافي إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورة ديسمبر/كانون الأول 2023، فضلا عن التقرير السنوي بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، كما حدث في عام 2022 (EB 2022/137/R.3/Add.1/Rev.2). ويتماشى ذلك مع الالتزام بالإبلاغ السنوي إلى المجلس المنصوص عليه في السياسة. ويُقدَّم هذا التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة التخرج إلى المجلس التنفيذي للعلم كجزء من الوثيقة الشاملة عن برنامج عمل الصندوق القائم على النتائج لعام 2024، والميزانيات العادية والرأسمالية، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026. ولكنه غير مدرج في وثيقة الميزانية اللاحقة المقدّمة إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها، لأنه لا يُطلَب الموافقة على التقرير المرحلي. وتوصي الإدارة باتباع النهج نفسه فيما يتعلق بتقرير تجديد الموارد. وكما ورد في تحديث سياسة التخرج، ستُطبَّق في التجديد الثالث عشر للموارد عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لعام 2024، وفقا للتعريف الذي وضعه البنك الدولي. وبمجرد أن يؤكد البنك الدولي الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لعام 2024 في منتصف عام 2024، ستُجمع قائمة محدّثة بالبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لمدة ثلاث سنوات متتالية، وستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		2024. وستعمل الإدارة بعد ذلك مع أي بلدان جديدة انضمت إلى القائمة لإطلاق حوار منظم من أجل وضع برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق **بمؤشر الوقت الذي ينقضي بين الموافقة على المشروع والصرف الأول**، رُصِد المؤشر في إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الحادي عشر للموارد (2019-2021)؛ ولكن في عام 2020، وافقت الدول الأعضاء على حذفه من إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثاني عشر للموارد (2022-2024). وكان الأساس المنطقي لإلغاء المؤشر هو حقيقة أنه يتأثر بعوامل خاصة بكل بلد لا علاقة لها بأداء الصندوق. وكانت الأسباب الشائعة للتأخير عمليات التصديق المطلوبة في بعض البلدان (مثلا في أمريكا اللاتينية، والتي سيعاقِب عليها المؤشر بطريقة مجحفة) أو التأخير في استيفاء الشروط لتحقيق الأهلية. ونظرا إلى التأثير الشديد للعوامل الخارجية وإلى حقيقة أن المؤشر كان قد استُبعد بالفعل من إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثاني عشر للموارد، تقترح الإدارة عدم إدخال المؤشر من جديد في التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق **ببرامج التغذية المدرسية**، تقدّر الإدارة هذا المقترح، وقد أُدرجت فقرة جديدة عن التغذية المدرسية في القسم ثالثا-دال في تقرير تجديد الموارد استنادا إلى المقترح الذي قدمته فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يدعم بالفعل البرامج المتعلقة بالتغذية المدرسية في 19 بلدا ويشارك أيضا في التعاون على المستوى الميداني مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في هذا المجال. وكما ورد في التعليق، تُعَد التغذية المدرسية وسيلة قوية لتحقيق النتائج في الأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن الآثار المضاعفة الأخرى، ولذلك تشكل نشاطا مدرجا في مشروعات الصندوق ويجري رصده على مستوى المشروعات. ولكن الصندوق لا يقوم بتتبع هذا النشاط على المستوى المؤسسي

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		في أدواته للإبلاغ عن تخصيص الميزانية في مشروعاته. والهدف من إطار إدارة النتائج في الصندوق هو أن يكون أداة مبسطة لقياس النتائج الرئيسية بدلا من رصد الأنشطة. ولهذا السبب، يتضمن إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد مؤشرات عن الأمن الغذائي والتغذية (يُتوقَّع أن تكون نتائج لأنشطة الصندوق، بما في ذلك التغذية المدرسية) بدلا من إدراج جميع الأنشطة الضرورية لتحقيق هذه النتائج. وأحيط علما أيضا بالتعليقات عن أهمية قطاع **البروتين النباتي**. والتدخلات التي تركز على البقول هي بالفعل جزء من عمل الصندوق. وتركز استثمارات كثيرة في الصندوق على البروتينات النباتية من خلال تعزيز المحاصيل البقولية بسبب مساهمتها في الأنماط الغذائية الصحية وكذلك خصائصها الزراعية الإيكولوجية. ودعم الصندوق والاتحاد الأوروبي بصورة مشتركة أيضا أبحاث الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية عن البروتينات النباتية. ولكن في حين أن البروتين القائم على النبات مهم، يدرك الصندوق أيضا الدور البالغ الأهمية للأغذية ذات المصادر الحيوانية كوسيلة للحصول على البروتين والمغذيات الأخرى التي عادة ما تفتقر إليها الأنماط الغذائية للسكان الريفيين. وقد يكون ذلك ذا أهمية خاصة للرعاة والنساء وفي الحالات حيث يكون الاحتفاظ بقطيع صغير من الماشية، مثلا، خيارا أكثر جدوى لسبل العيش من إنتاج البروتينات النباتية. ولذلك، سيواصل الصندوق دعم الأنماط الغذائية الصحية الغنية بالأغذية ذات المصادر الحيوانية والنباتية على السواء، مع مراعاة الاحتياجات المحلية المحددة والموارد المتاحة في السياقات المختلفة. وفيما يتعلق **بالتعددية اللغوية**، يقر الصندوق بالتزام الأمم المتحدة بالتعددية اللغوية، ويشير إلى مقترح إدراج مؤشر للتعددية اللغوية في إطار التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق. ويلتزم الصندوق بوضع أفضل الممارسات لتنفيذ استراتيجيته للتنوع والإنصاف والشمول، والعمل جار لوضع نقاط

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		المقارنة المعيارية بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لضبط مؤشرات الأداء. وتتيح مشاركة الصندوق في الفريق العامل المتعدد الاختصاصات المعني بالتنوع والإنصاف والشمول التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى فرصة لتبادل المعرفة. ولا أمثلة حاليا عن مؤشرات للتعددية اللغوية يمكن استخلاصها من المقارنة المعيارية التي نُفِّذت حتى الآن، ولكن الصندوق سيواصل العمل بهذا الخصوص. ولا يزال التزام الصندوق بالتعددية اللغوية في سياق قوته العاملة، وأصحاب المصلحة والمستفيدين يتجلى باستخدام اللغات الرسمية للصندوق في جميع حالات التواصل على موقعه الشبكي المؤسسي، وقنواته للتواصل الاجتماعي وبياناته الصحفية. ونواظب أيضا على تشجيع الموظفين على حضور حصص دراسية مجانية في اللغات. ولسوء الحظ، ليس إدراج المؤشر المقترح الخاص بإطار إدارة النتائج والجدول الزمني ممكنا في الوقت الحالي. ولا تنص سياسة الصندوق وأحكامه الحالية المتعلقة بالتوظيف على ضرورة الإتقان المتقدم لأكثر من لغة واحدة من لغات الصندوق الرسمية، ما لم يُحدَّد ذلك في نبذة محددة عن الوظيفة ويرد ضمن متطلباتها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يضع الصندوق العملية والمعايير اللازمة لجمع البيانات المحتملة والتحقق منها وتحديثها. وسيتطلب تعريف المؤشر والعملية وكذلك جمع البيانات موارد إضافية ولن يكون ممكنا في الفصل الرابع من عام 2024. وكما ورد آنفا، ليس لأي كيان آخر في الأمم المتحدة أو مؤسسة مالية دولية أخرى مؤشر للتعددية اللغوية. وقد صُمِّم إطار إدارة النتائج في الصندوق لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات والتوجهات الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وإطار إدارة النتائج هو أداة تستخدمها المؤسسات المالية الدولية بصورة أساسية لإدارة الأداء خلال فترة تجديد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، التزم إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد بتبسيط عدد المؤشرات كمبدأ أساسي. ولم

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		تدرج أي من المؤسسات المالية الدولية الأخرى هذا المؤشر في إطارها المكافئ لإطار إدارة النتائج. وختاما، الصندوق منظمة لامركزية، وبالتالي هناك في مكاتبه عدد كبير من الموظفين الوطنيين الذين لغتهم الرئيسية هي لغة غير رسمية.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
إيطاليا	أولا، نشيد بالإدارة على العمل الذي قامت به في إعداد هذه النسخة الأولى من تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو أساس ممتاز لمواصلة المناقشات. ونود أن: نشدد على الحاجة إلى مزيد من التركيز على البُعد المحلي للقدرة الريفية على الصمود، بدءا من عنوان التقرير ("بناء القدرة الريفية المحلية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا")، باعتباره الموضوع الشامل للصندوق في هذا الجانب. ونرى المزيد من الطموح فيما يتعلق بالمستوى المستهدف الخاص بالقارة الأفريقية (55 في المائة و50 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء على التوالي). ونتساءل أيضا لماذا، بالنظر إلى نتيجة 1.95:1 التي تحققت في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، لا يمكن أن يتجاوز طموح التمويل المشترك في هذا التجديد نسبة 1.6:1، ونطلب أيضا إجراء مقارنة مع الصناديق الرأسية والمتعددة الأطراف الأخرى لتقييم مستوى الطموح بشكل أفضل. ومن حيث الأثر، نؤكد على الحاجة إلى تحديد النشر الملموس للطموح فيما يتعلق بالمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الأجيال الشابة: الإشارة إلى "المبادرات المراعية للشباب" تبدو عامة إلى حد ما ونود أن نفهم بشكل أفضل ما تعنيه والهدف الملموس للمشروعات التحويلية والمؤثرة على الشباب. وفيما يتعلق بالنموذج المالي الجديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص، نشدد على أهمية توضيح كيفية تمويل المبادرات في السياقات التي تنطوي على أكبر المخاطر مثل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الهشة إذا لم تتوفر موارد تكميلية من الجهات المانحة. وبالنظر إلى التطورات الجيوسياسية الأخيرة التي أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار، هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن ما يمكن أن يفعله الصندوق في هذه البلدان، بما في ذلك مع القطاع الخاص نظرا لصعوبة العمل مع السلطات الوطنية.	تشكر الإدارة إيطاليا على هذه التعليقات. تؤكد الإدارة أن تركيز الصندوق هو على **النظم الغذائية المحلية والأبعاد المحلية للقدرة الريفية على الصمود**، وقد ضمنت الإشارة إلى ذلك على نحو كاف في التقرير بأكمله. وفيما يتعلق بحصة الموارد الأساسية المخصصة **لأفريقيا**، فإنها ناتجة عن عدة عوامل، بما فيها متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولا سيما المستوى الشامل لتجديد الموارد ومبلغ التمويل الذي يمكن تخصيصه على نحو مستدام لتمويل المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة. ومن بين 43 بلدا أفريقيا حصلت على التمويل في التجديد الثاني عشر للموارد، احتاج 12 بلدا إلى منح في إطار القدرة على تحمل الديون. وحاليا ارتفع هذا العدد إلى 15، وقد يسجل زيادة إضافية خلال التجديد الثالث عشر للموارد. وحصة الموارد الأساسية لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتبطة بقوة بحجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون المتاح في التجديد الثالث عشر للموارد، والذي يتحدد في حد ذاته بمستوى المساهمات في تجديد الموارد. وقد يكون للتغييرات في قيم متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مزيد من التأثير على الحصائل الإقليمية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. لذلك، وفي حين أنه جرى تجاوز الحد الأدنى لحصص أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التجديد الثاني عشر للموارد، من الحكمة الإبقاء على هذه المستويات الدنيا في التجديد الثالث عشر للموارد لمراعاة هذه العوامل، مع الإقرار بأنها حد أدنى وليست حدودا عليا.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	ونرحب بشدة بالإشارة إلى استعراض كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، والذي جرى إطلاقه مع الفخر تحت الرئاسة الإيطالية في عام 2021 ونرى مجالا لإلقاء نظرة فاحصة وأكثر دقة على توصياته. ونود أن نرى صيغة أقوى في لحظة تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2، التي عقدت في يوليو/تموز الماضي في روما. ونود أن نرى إشارة إلى تنفيذ التزامات سياسة التخرج في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.	وسيجري الإبلاغ الأول عن الحصة الفعلية للموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال التقرير المرحلي المزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي في الدورة التي ستُعقَد في ديسمبر/كانون الأول 2024، والذي سيتضمن توزيع موارد التجديد الثالث عشر للموارد. وفيما يتعلق **بالتمويل المشترك**، ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية وارتفاع مستويات الديون، تعتقد الإدارة أنه سيكون من الصعب زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي في التجديد الثالث عشر للموارد، وتقترح الإبقاء على المقترح الحالي المتمثل في زيادة المستوى المستهدف من 1:1.5 في التجديد الثاني عشر للموارد إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر للموارد، ويُتوقَّع أن تنشأ الزيادة من زيادة التمويل المشترك الدولي. ويلاحظ الصندوق بالفعل الأثر الأولي للبيئة الاقتصادية الحالية، كما يُلاحَظ من نسبة التمويل المشترك الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 للفترة 2020-2022، والتي تبلغ 1:1.63 مقارنة بـ 1:1.95 في الفترة 2019-2021. وفيما يتعلق بطلب المقارنة مع صناديق أخرى رأسية ومتعددة الأطراف، لا تحدد معظم الصناديق الأخرى الرأسية والمتعددة الأطراف مستويات مستهدفة محددة للتمويل المشترك – مثلا ليست للمؤسسة الدولية للتنمية ولا لصندوق التنمية الأفريقي ولا لصندوق التنمية الآسيوي ولا لصندوق التكيف مستويات مستهدفة للتمويل المشترك محددة في تجديد مواردها، على حد علم إدارة الصندوق. وللصندوق الأخضر للمناخ سياسة للتمويل المشترك لكنه يورد صراحة أنه على الرغم من أن التمويل المشترك مرغوب به، لا يُفرَض أن يكون هناك حد أدنى من التمويل المشترك للنشاط المموّل:

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/policy-cofinancing.pdf يشكل مرفق البيئة العالمية استثناء لافتا، إذ يحدد مستوى مستهدفا عاليا جدا للتمويل المشترك هو 1:5 أو 1:7 حسب السياق القطري، ولكن لا يمكن مقارنة نموذجه التشغيلي مباشرة بالنموذج التشغيلي للصندوق: https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF_FI_PL_01_Cofinancing_Policy_2018.pdf. وفيما يتعلق **بالشباب**، أُدرجت حاشية في الفقرة 65 توضح أن خطة عمل الصندوق بشأن الشباب الريفي (2019-2021) تعرّف المشروعات المراعية للشباب بأنها مشروعات: (1) تصف الشباب وتحدياتهم وفرصهم السياقية في تحليل تصميم المشروعات؛ (2) توجّه استراتيجية استهداف تستهدف صراحة الشباب من خلال أهداف وأنشطة ملموسة لتحقيق أثر في المجالات ذات الأولوية (انظر أدناه)، ويُعبَّر عنها كجزء من نظرية التغيير الخاصة بالمشروع ونهجه وإطاره للنتائج؛ (3) تخصص الموارد لتنفيذ أنشطة تستهدف الشباب. وفي التجديد الثاني عشر للموارد، جرى تحديث هذا التعريف بما يتطلب من المشروعات المراعية للشباب أن تتضمن مؤشرا محددا للحصائل بشأن العمالة، وهو المؤشر الرئيسي 2-2-1: الأشخاص الذين لديهم وظائف/فرص عمل جديدة. وتؤكد الإدارة أن تمويل العمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والأوضاع الهشة لن يعتمد على تعبئة موارد تكميلية إضافية. ولا يمكن تنفيذ العمليات غير السيادية في هذه السياقات القطرية إلا عن طريق الموارد الأساسية والمقترضة إذا دعت الحاجة. وهناك بالفعل ثلاث طرق لتمويلها:

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		1- موارد الصندوق المقترضة التي تُمزَج، عند الاقتضاء، مع الموارد التيسيرية (المنبثقة من موارد المنح الأساسية التي تصل قيمتها حتى 18 مليون دولار أمريكي و/أو الأموال التكميلية في حال توافرها)؛ 2- استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص التي توجَّه من خلال كيانات القطاع الخاص الموجودة في مواقع غير هشة أو عالية المخاطر لديها فروع في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة، مع الاحتفاظ بفوائد التمويل للبلد الذي هو بأمس الحاجة إليه. وقد اتبعت عدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف هذا النهج للتوفيق بين المخاطر والأثر؛ 3- الموارد التكميلية التي توجَّه من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بالتزام الصندوق الأوسع في البلدان المتأثرة بالهشاشة، يوفر الملحق الرابع عن نهج الصندوق المحدّث للعمل في الأوضاع الهشة معلومات إضافية عن كيفية مقاربة الصندوق لعمله في هذه الأوضاع والقيمة المضافة التي يمكن أن يحققها عندما يعمل مع الشركاء الآخرين وإلى جانبهم لمواصلة العمل والاستمرار في دعم المجتمعات المحلية الريفية، مع التركيز على نقاط الدخول الأساسية للصندوق في هذه الأوضاع بما في ذلك تعزيز المؤسسات المحلية، ودعم الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وأُدرجت إشارة إضافية إلى **استعراض مجموعة العشرين لتمويل التكيف مع المناخ** في الفقرة 115 وورد فيها أن الإدارة ستفكر أكثر في توصيات مجموعة العشرين في إعدادها للمناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن تحسين قائمة الموازنة وإمكانية الوصول إلى أدوات الاقتراض الأخرى.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		وجرى تعزيز الفقرة التي تركز على **مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية+2**. وأُضيفت إشارة إلى **سياسة التخرج في** مسودة تقرير التجديد الثالث عشر للموارد، وكذلك حاشية تشير إلى التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة التخرج الذي قُدِّم إلى هيئة المشاورات. وعلى النحو المتفق عليه في سياسة التخرج في الصندوق (EB 2021/133/R.5)، قُدِّم تقرير مرحلي إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في دورتها الثالثة يؤكد أن التنفيذ جار. وسيُقدَّم أيضا تحديث إضافي عن تنفيذ سياسة التخرج إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورة ديسمبر/كانون الأول 2023، فضلا عن التقرير السنوي بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، كما حدث في عام 2022 (EB 2022/137/R.3/Add.1/Rev.2)، تماشيا مع الالتزام بالإبلاغ السنوي إلى المجلس المنصوص عليه في السياسة.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
سويسرا	تجدون أدناه تعليقات سويسرا على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: عام 1- نود أن نشكر الصندوق على جودة التقرير ونهنئ المؤلفين الذين تمكنوا من دمج العديد من التعليقات والملاحظات السابقة التي قدمتها الدول الأعضاء. 2- وترحب سويسرا كذلك بمجالات التركيز الأربعة وهي الهشاشة، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، ومشاركة القطاع الخاص، والنهج الشامل. وتعتبر كل هذه الجوانب بالغة الأهمية للمساهمة في تحويل النظم الغذائية لتكون أكثر استدامة وقدرة على الصمود وإنصافا. 3- إن إعطاء الأولوية لمشاركة القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع التكيف مع تغير المناخ وتقديم الدعم للسياقات الهشة عمل طموح. وهو يتواءم بشكل جيد مع الأهداف الاستراتيجية لسويسرا. 4- ونرحب بالخطوط العريضة الواضحة للتدابير التي اتخذها الصندوق لمواصلة تعزيز فعاليته وكفاءته التنظيمية، بما في ذلك هيكله وثقافته وقدراته. ونعرض أدناه التعليقات والأسئلة حسب المجالات ذات الأولوية 1- تعزيز التركيز على السياقات الهشة 5- ترحب سويسرا باستراتيجية الصندوق واستعداده للعمل في السياقات الهشة وكذلك بالمبادئ الواردة في الملحق الرابع. وتتواءم هذه المبادئ إلى حد كبير مع تلك التي تتبعها سويسرا على وجه الخصوص في مواصلة العمل وعدم إلحاق الضرر، من بين أمور أخرى. 6- وكما هو مذكور في النص، فإن الصندوق ليس وكالة إنسانية، إلا أن التقرير ليس واضحا تماما بشأن كيف يمكن للصندوق أن يعمل في سياقات هشة، وكيف	تشكر الإدارة سويسرا على هذه التعليقات. فيما يتعلق بالنقطة 6 بشأن **الهشاشة**، سعت الإدارة إلى إدراج معلومات كافية لأغراض التقرير النهائي لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد. ويتوفر المزيد من المعلومات أيضا في وثائق أخرى مثل الورقة بشأن الهشاشة المقدمة إلى المجلس التنفيذي للمناقشة الاستراتيجية بشأن الهشاشة في مايو/أيار 2023 (EB 2023/138/R.2) والإدارة متاحة أيضا لإجراء مناقشات ثنائية. وكما هو مبين في التقرير، فإن جزءا من عمل وحدة الهشاشة الجديدة سيتمثل في استعراض وتحديث المبادئ التوجيهية الأكثر تفصيلا للصندوق فيما يتعلق بهذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالنقطة 7 بشأن **الشركاء من القطاع الخاص**، وتماشيا مع مهمة الصندوق المتمثلة في التركيز على التنمية المحلية الأصغر نطاقا في المناطق الريفية الأكثر نأيا، لطالما انصب جزء كبير من تركيز عمل الصندوق مع القطاع الخاص على القطاع الخاص المحلي والمشروعات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع العمل مع الشركات الدولية الكبرى حيثما يكون ذلك مناسبا ورهنا بإجراءات العناية الواجبة المناسبة. ومع ذلك، يتزايد الاعتراف بالصندوق كشريك قيّم للشركات الدولية والمستثمرين الدوليين، ولدى الصندوق أمثلة إيجابية على التعاون الذي عاد بفائدة على المجموعات الرئيسية المستهدفة في الصندوق، ويتوقع أن يواصل إقامة هذه الشراكات في المستقبل، وفقا للسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالنقطة 8 بشأن **إقامة الشراكات في الأوضاع الهشة**، تقدر الإدارة هذا الاقتراح. وقد تمكن الصندوق بالفعل من تعبئة التمويل من العديد من صناديق المناخ، وخاصة صندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، للمشروعات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وتعتمد هذه

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	يمكنه التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالتان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، أو تفويض بعض المهام لهما، وكيف يمكن مواصلة الدعم المقدم أساسا من خلال العمليات السيادية عندما لا تكون الحكومة قائمة مثلا. إن المبادئ والأسس المنطقية واضحة، ولكن "الكيفية" أكثر صعوبة في الفهم. 7- وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في السياقات الهشة، فإننا نفهم أنها تعتمد بشكل أساسي على القطاع الخاص المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات المزارعين وليس على الشركات الدولية أو المستثمرين المحتمل أن يترددوا في المشاركة في سياقات محفوفة بالمخاطر. 8- ولم تُذكر مسألة مراعاة الهشاشة/النزاع في الفصل المتعلق بالمناخ. ونظرا لخبرته الطويلة الأمد والتزامه بالوصول إلى الناس في مثل هذه السياقات، فإننا نشجع الصندوق على إشراك الآخرين (ولا سيما صناديق المناخ...) الذين لم يحرزوا تقدما كبيرا حتى الآن في مجال مراعاة النزاعات والوصول. 2- الاستثمار في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ لدى صغار المنتجين 9- ترحب سويسرا بالدعوة القوية إلى ربط التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ واعتماد نهج أكثر منهجية مطلوب بشدة لضمان قدر أكبر من الأثر والمنافع المشتركة. وسيتطلب النطاق الطموح المقترح في التقرير، بما في ذلك القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية، والحد من مخاطر الكوارث، مزيدا من التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى النشطة في هذه المجالات ذات الصلة، ولا سيما الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. ويعد الإنذار المبكر نقطة عمل أساسية، ولكنها مزدحمة للغاية أيضا. وتسعى نظم الإنذار المبكر والمخاطر المناخية ومرفق تمويل الرصد المنهجي ونظم الإنذار المبكر للجميع التابعة للأمين العام للأمم المتحدة إلى	الصناديق على كياناتها المعتمدة، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتقديم الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويتمتع الصندوق بالقدرة على تأدية دور أكبر في تشجيع صناديق المناخ هذه على أن تصبح أكثر وعيا بالروابط القوية بين تغير المناخ، والقدرة على التكيف والقدرة على الصمود، والهشاشة، فضلا عن الروابط مع الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات والهشاشة. ويمكن للصندوق أيضا أن يتعاون مع هذه الصناديق وغيرها من الوكالات المعتمدة لتبادل أفضل الممارسات للعمل في هذه الأوضاع، والتوجيهات بشأن تقييم المخاطر، وتحليل الهشاشة، وتصميم المشروعات المصممة خصيصا لهذه البيئات. وستستمر مناقشة هذا الأمر مع هذه الصناديق أثناء عملية وضع استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالنقطة 9 بشأن **نظم الإنذار المبكر**، تقدر الإدارة هذا الدعم القوي لعمل الصندوق بشأن نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث في المناطق الريفية وفيما يتعلق بمهمة الصندوق المحددة. ويستثمر الصندوق في تعزيز المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر من خلال شبكات المراقبة وقنوات النشر الخاصة بالمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر وتدريب المستفيدين. وعلى الصعيد العالمي، يهدف الصندوق إلى زيادة حافظة المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر الخاصة به خلال السنوات القادمة. ويعمل الصندوق على ضمان المواءمة مع المبادرات القائمة، بما في ذلك مبادرة الإنذار المبكر للجميع. وانضم الصندوق أيضا (ككيان منفذ) إلى مرفق تمويل عمليات المراقبة المنهجية. وسيكفل هذا العمل أن الاستثمارات المنفذة كجزء من مبادرة الإنذار المبكر للجميع ستُستكمل بتمويل من الصندوق، مع تركيز استثمارات الصندوق على تسليم الميل الأخير للمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	تحقيق الاتساق. ومن المهم أن يتواصل الصندوق مع هذه الجهود المنسقة، وألا يبدأ من الصفر. 10- ونرحب بذكر زيادة الاستثمارات في الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما في ذلك حفظ التربة، وإدارة المياه، فضلا عن النُهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة. وتعتبر الزراعة الإيكولوجية، بالنسبة لسويسرا، واحدة من أكثر الأساليب الواعدة لتحويل النظم الغذائية نحو المزيد من الاستدامة والإنصاف. فهي تشتمل على أبعاد أكثر من مجرد إنتاج يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، ويمكن أن تعالج أوجه عدم المساواة واختلالات القوى. 11- ويمثل التكيف مع تغير المناخ القيمة المضافة للصندوق في مجال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كما هو معروض في التقرير. ومع ذلك، فإن التقرير لا يشير كثيرا إلى ما سيفعله الصندوق بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، على سبيل المثال. من حيث إدارة الأراضي أو الثروة الحيوانية. ونحن نتطلع إلى مزيد من التفاصيل في "الاستراتيجية المقبلة لعمل الصندوق في مجالات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي". 12- ومعظم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أصبحت الآن متواءمة مع اتفاق باريس أو على الأقل التزمت بموعد نهائي للقيام بذلك. ونحن نرحب بخارطة الطريق المقبلة للصندوق في هذا الصدد ونعول على أن يحقق الصندوق المواءمة في أسرع وقت ممكن. 13- وهناك مشهد متزايد على المستويات القطرية يشمل مجموعة متزايدة باستمرار من مقدمي الخدمات (صناديق المناخ، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة، والوكالات الثنائية). ومن المهم أن يجري دعم الجهود التي تقودها البلدان بطريقة منسقة. ولا يشمل ذلك تنفيذ المشروعات فحسب، بل يشمل أيضا حوكمة المناخ على المستوى القطري.	وفيما يتعلق بالنقطة 11 بشأن **انبعاثات غازات الدفيئة**، تود الإدارة تسليط الضوء على أن تحليلا قد أجري بالفعل لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة من حافظة الصندوق، وأكدت أن الصندوق يعد بالوعة صافية في هذا الصدد. وتؤكد الإدارة أيضا أن الصندوق لديه طموح في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ وسيواصل السعي لتحقيق منافع مشتركة للتخفيف من آثار إجراءات التكيف مع تغير المناخ، ويهدف إلى إجراء تقييم منتظم لانبعاثات جميع المشروعات حتى يتمكن من ضمان برمجة التعويضات المناسبة. وفيما يتعلق بالنقطة 12 بشأن **المواءمة مع اتفاق باريس**، فقد أُحيط علما بهذا التعليق. وترد أيضا تفاصيل إضافية بشأن خارطة طريق المواءمة مع اتفاق باريس ردا على التعليقات الأخرى الواردة في هذه الوثيقة. وفيما يتعلق بالنقطة 13 بشأن **التنسيق**، يعمل الصندوق بنشاط على تعزيز دوره في إصلاح سياسات المناخ العالمية عن طريق مواءمة مشروعاته استراتيجيا مع الاحتياجات الخاصة للبلدان والأهداف المناخية الوطنية. وهو يركز على نهج موحد واستراتيجي للتمويل المناخي، مما يضمن أن المشروعات ليست ذات صلة فحسب، بل أيضا مستدامة وقادرة على الصمود. ولا يعمل الصندوق إلا عندما يتمكن من تقديم ميزة واضحة، وتعزيز الشراكات الهادفة وتماسك السياسات. وللمضي قدما، يلتزم الصندوق بتعزيز التعاون مع الكيانات الوطنية، وتعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمشاركة بنشاط في الحوارات المناخية على المستوى القطري، والمواءمة مع أطر الأمم المتحدة لمنع ازدواجية الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم الصندوق إنشاء وإصلاح أطر السياسات ويستكشف آليات التمويل المبتكرة، كل ذلك مع دمج اعتبارات المناخ والتنوع البيولوجي بالكامل في الاستراتيجيات الزراعية والإنمائية.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	14- الرصد والتقييم: تبدو مؤشرات المناخ جيدة ومن المؤكد أن الاستراتيجية القادمة ستتوسع أكثر. ونحن نشجع الصندوق على التواصل مع مقدمي الخدمات الآخرين (صناديق المناخ، وما إلى ذلك) للتأكد من وجود مواءمة في القياس إلى الحد المعقول والممكن. 15- وأخيرا، نرحب بطموح الصندوق بشأن الاستفادة من مستثمري القطاع الخاص من أجل المناخ. وهذا صعب للغاية بالنسبة للعديد من الاستثمارات في مجال التكيف (على الرغم من أن هياكل العائد/المخاطر ربما تكون أسهل بالنسبة للزراعة من مجالات التكيف الأخرى) وخصوصا في معظم السياقات المحرومة/الهشة. ونحن على ثقة من أن التركيز المتزايد للصندوق على تعبئة القطاع الخاص لن يترجم إلى إهمال هذه السياقات. ونحن نتطلع إلى التجارب في هذا الصدد. 3- زيادة المشاركة مع القطاع الخاص 16- كما ذكر في مناسبات سابقة، تدعم سويسرا استراتيجية الصندوق المحدثة لمشاركة القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونرحب بالتفاصيل التي يقدمها الملحق الثالث الجديد. وفي هذا الملحق نفسه، يبدو أن الشكلين 1 و2 يقدمان معلومات مختلفة فيما يتعلق بآليات التمويل المختلط. ففي الشكل 1، يبدو أن التمويل المختلط هو النهج العام لبرنامج تمويل القطاع الخاص (بما يتماشى مع مبادئ التحفيز والتجميع). ونحن في حيرة بشأن الشكل 2 الذي يوضح على ما يبدو أن التمويل المختلط لا ينطبق إلا على حالات محددة. وفي الشكل 2، لا نفهم معنى التدفقات المباشرة ونرحب بالحصول على توضيح على ذلك. 17- ونحن نقدر عملية بناء القدرات الداخلية التي أجريت وندعم استمرارها. ونحن نشيد بالصندوق على "الإقبال على المخاطر" عندما نظر في تخصيص 108 ملايين دولار أمريكي لبرنامج تمويل القطاع الخاص في قائمة الموازنة. ومع ذلك، يظل هذا المبلغ متواضعا في هذه المرحلة ونأمل أن يمكننا من مواصلة تطوير الخبرات/الدروس ذات الصلة لتحقيق طموح أقوى في المستقبل. ونحن نرحب	وفيما يتعلق بالنقطة 16 بشأن **برنامج تمويل القطاع الخاص**، وتماشيا مع مبادئ التحفيز والتجميع، سيكون الخلط جزءا من النهج الشامل لبرنامج تمويل القطاع الخاص. ومصطلح "التدفقات المباشرة" يعني الموارد غير المختلطة. وستكون التدفقات الخارجة كما يلي: (1) التدفقات المباشرة إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا باستخدام الموارد المقترضة (دون خلطها مع الأموال الأساسية أو التكميلية)؛ (2) التدفقات المختلطة إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الأوضاع الهشة (خلط الأموال المقترضة مع الأموال الأساسية أو التكميلية)؛ (3) التدفقات المباشرة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الأوضاع الهشة، بشكل رئيسي، بالاستخدام الحصري لموارد الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص خارج قائمة الموازنة (دون خلطها مع قائمة الموازنة). وفيما يتعلق بالنقطة 17 بشأن أهداف برنامج تمويل القطاع الخاص، فإن التعبئة الحالية في الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص غير مدرجة في هذا الرقم، لذا فهذه إضافة إلى ما تحقق بالفعل. ويُعد مبلغ 540 مليون دولار أمريكي رقما مجمعا يشمل 90 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة، والتمويل المشترك المتوقع أن تولده هذه الموارد بنسبة 1:5 (أي 90 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة بالإضافة إلى مبلغ 450 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك). وقد أُحيط علما بالنقطة 19 بشأن **مصطلح الأمن الغذائي والتغذية**. واستُخدم مصطلح الأمن الغذائي والتغذية في الوثيقة حسب الاقتضاء (مع الحرص على توضيح التمييز بين المؤشرات المختلفة التي يستخدمها الصندوق لقياس الأمن الغذائي والتغذية بصورة منفصلة).

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	بالمستوى المستهدف المتمثل في تعبئة 540 مليونا من القطاع الخاص ونود أن نفهم ما إذا كانت التعبئة الحالية التي تحدث في برنامج تمويل القطاع الخاص (من المتوقع تعبئة 140 مليونا) مدرجة في هذا الرقم. 4- ضمان الشمولية بحيث لا يترك أحد يتخلف عن الركب 18- نرحب بوضع أهداف محددة للمواضيع الشاملة المتعلقة بالمنظور الجنساني والشباب والتغذية. 19- وفيما يتعلق بالتغذية، نلاحظ الجهود المبذولة لتعميم النُهج المراعية للتغذية في حافظة الصندوق وأنشطته. ونحن نرحب بشدة وندعم هذا النهج الخاص بالنظم الغذائية، وبالتالي نوصي باستخدام مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية" بشكل منهجي للتعبير بشكل أفضل عن الجهود المبذولة - ليس في هذه الوثيقة فقط، ولكن بشكل عام في مراسلات الصندوق. 20- ونحن نشيد بالصندوق على كونه إحدى المؤسسات الوحيدة التي تدمج الأهداف المراعية للتغذية في حافظتها. ومع ذلك، فإننا نشجع الصندوق على أن يكون أكثر طموحا، لأننا مقتنعون بأنها وسيلة فعالة وذات كفاءة للغاية لتحسين سبل العيش. ولذلك نود أن نرى مستويات مستهدفة أعلى بنسبة 10 في المائة للمشروعات المراعية للتغذية بين المشروعات المنشأة حديثا مقارنة بفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وبالتالي ترتفع النسبة من 60 إلى 70 في المائة. (الفقرة 61) 21- وتعرب سويسرا عن أسفها وتود أن تفهم انعكاسات انخفاض الهدف المتمثل في حصول الأشخاص على تغذية محسنة - حيث جرى تخفيض العدد من 11 مليون في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 5 ملايين في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. 22- ونحن مقتنعون بأن التدخلات المصممة بشكل جيد تعمل على تحسين انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في نفس الوقت. ولذلك، نود أن نرى الأهداف الخاصة	وفيما يتعلق بالنقطتين 20 و21 بشأن أهداف التغذية، في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تقترح الإدارة الحفاظ على الهدف البالغ 60 في المائة ومواصلة التركيز على دعم تنفيذ الحافظة المتنامية من المشروعات الجارية المراعية للتغذية. وهذا جزء من الاستراتيجية الأوسع للحفاظ على أهداف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالنسبة لمعظم مواضيع التعميم من أجل تجنب زيادة تعقيد المشروعات، أو أن تصبح مدفوعة بالعرض بإفراط، مما يترك المجال للصندوق والحكومة لتكييف المشروعات الفردية مع الاحتياجات والسياقات المحلية أثناء العمل على تحقيق النتائج ومستويات الأثر المستهدفة على مستوى الحافظة الشاملة. ومع اتضاح النتائج المحسنة وأثر عمليات الصندوق، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب من جانب الحكومات فضلا عن الدروس المستفادة لتحسين التغذية في سياقات مختلفة. ومن الضروري مواصلة الجهود لزيادة الوعي بأهمية الاستثمار المراعي للتغذية لتوليد الطلب في البلدان، ويجري أيضا متابعة ذلك كجزء من التنفيذ المستمر لالتزام التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لضمان دمج التغذية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بنسبة 100 في المائة. وتقيس تقييمات الأثر في الصندوق أثر مشروعاته على المؤشرات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للصندوق ومواضيع التعميم عند إغلاق المشروعات التي يمولها الصندوق. وأظهرت نتائج تقييم أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتي قُدمت إلى المجلس التنفيذي في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة أن المشروعات التي أُغلقت أثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أدت إلى تحسن في التغذية لصالح 0.6 مليون شخص. واستمرت المشروعات المدرجة في تقييمات الأثر الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لمدة ثماني سنوات في المتوسط، وبالتالي فقد صُممت قبل أن تصبح التغذية موضوعا

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	بالأشخاص الذين يتمتعون بتغذية محسنة (5 ملايين) متوائمة بشكل أوثق مع الهدف الخاص بالأشخاص الذين يتمتعون بالأمن الغذائي (78 مليونا) من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة). 23- وتشجع سويسرا الصندوق على استخدام مؤشر سياسات التغذية الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحسين رصد التقدم المحرز في تحقيق حصائل التغذية وقياسه كميا، فضلا عن الحصول على أداة إضافية لتحديد التدخلات التي تساهم في تحسين الأنماط الغذائية والتغذية. (الفقرة 61) 24- ويُشجَّع الصندوق كذلك على التعلم من تقييمات الأثر والشركاء الآخرين الناشطين في مجال التغذية والأنماط الغذائية الصحية بشأن النُهج الأكثر فعالية ومواصلة تكييف تدخلاته وفقا لذلك. (الفقرة 61) 25- وترحب سويسرا بالتركيز على الاستفادة من التمويل المناخي لتسهيل الوصول إلى أنماط غذائية صحية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. (الفقرة 39) 26- وكما أظهر تقييم الأثر، سيكون الاهتمام المستمر بالتغذية أساسيا (الفقرة 61)، ولذلك نقترح إدراج في مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد نص يفيد بأن 100 في المائة من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة ستظل مراعية للتغذية. 27- ويجب على الاستراتيجية الموحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي التي سيجري تقديمها إلى المجلس أن تغتنم بالمثل فرصة مراعاة التغذية وبالتالي زيادة إمكانات التآزر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2 و12 و13 و15 إلى أقصى حد.	للتعميم بانتظام. وأظهر هذا التقرير أنه على الرغم من تحسن الأمن الغذائي، فإن تحقيق التغييرات السلوكية اللازمة لتحسين التغذية يستغرق وقتا طويلا ويمثل تحديا بدون نظرية مخصصة للتغيير. وهذا لا يعني أن الاستثمار في مشروع الصندوق لا يحقق نتائج تغذوية، ولكن من المرجح أن تتحقق آثاره عندما تُدمج التغذية في مرحلة التصميم. ومن المتوقع أن تكون المشروعات التي تنتهي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قد صُممت أثناء فترة التجديد العاشر أو التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قبل تعميم التغذية بالكامل. ولهذه الأسباب، نُقح الهدف المتعلق بتحسين التغذية بخفضه إلى 5 ملايين شخص. وفيما يتعلق بالنقطة 22 بشأن سوء التغذية، تود الإدارة توضيح أن الهدف البالغ 5 ملايين شخص يتمتعون بتغذية محسنة لا يرتبط مباشرة بالأثر على سوء التغذية. والمؤشر الذي يستخدمه الصندوق لقياس الأثر على التغذية هو دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة. ودليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري هو مقياس نوعي للاستهلاك الغذائي يعكس إمكانية حصول الأسر المعيشية على أغذية منوّعة. وفيما يتعلق بالنقطة 23 بشأن **مؤشر سياسات التغذية** الذي **وضعته لجنة المساعدة الإنمائية** التابعة **لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،** يعترف الصندوق بالتوصية وسيواصل دراسة استخدام مؤشر سياسة التغذية الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جانب الشركاء الآخرين، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ذات الصلة لتحديد التدخلات التي تساهم في تحسين النظم الغذائية وما هو مناسب لاستخدامها إلى جانب الأدلة والتوجيهات الداخلية القائمة. وفيما يتعلق بالنقطة 26 بشأن **برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المراعية للتغذية،** فقد جرى بالفعل إدراج التزام بضمان أن تدرج 100 في المائة من

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	5- الهيكلية المالية 28- نرحب بجهود الصندوق الرامية إلى تعزيز إطاره المالي. ونقدر بشكل خاص الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق للاستفادة من رأس ماله بحكمة، مع الحفاظ على استدامته المالية. ونتفق على أن منح الجهات المانحة ينبغي أن تظل العمود الفقري للهيكلية المالية للصندوق لتوفير موارد بشروط ميسرة للبلدان المؤهلة. 29- ونؤيد استمرار استخدام الإصدارات الخاصة. ونشجع الصندوق على النظر في الإصدارات العامة وبناء سجل حافل باعتباره جهة إصدار متخصصة متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أسواق رأس المال، مع مراعاة تكاليف وفوائد الإصدارات العامة مقارنة بالإصدارات الخاصة. 30- ونشجع الصندوق على استكشاف ما إذا كان يمكنه تقديم التمويل بالعملة المحلية إلى البلدان المقترضة وفي أي ظروف، ونتطلع إلى تقييم مفصل للتكاليف والمنافع. 6- الشراكات والتنسيق 31- نطلب من الصندوق تعميق الشراكات والتنسيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، بما في ذلك عن طريق وضع ما يلزم من حوافز للموظفين وحوافز مؤسسية. 32- ونتوقع أن يساهم الصندوق في تعزيز مواءمة العمليات التشغيلية والسياسات والمعايير على نطاق النظام المتعدد الأطراف لتقليل العبء الإداري على العملاء، وتيسير التمويل المشترك وضمان تكافؤ الفرص بين المؤسسات. 33- ونتوقع أيضا أن يعمل الصندوق على تعميق التعاون في مجال التحليلات والتشخيصات المشتركة والمشاركة بشكل منهجي في المنصات القطرية وآليات التنسيق الأخرى.	برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التغذية كالتزام في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ويستمر تنفيذه وتتبعه في التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق. كما تتضمن مصفوفة التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالفعل التزاما محددا آخر بشأن النظم الغذائية، على النحو التالي: "التأكد من أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تتماشى مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة على المستوى الوطني حيثما وجدت". وهذا يغطي مجموعة واسعة من الجوانب، بما في ذلك التغذية. وفيما يتعلق بالنقطة 29 بشأن **الإصدارات الخاصة والإصدارات العامة**، تقدر إدارة الصندوق هذا التعليق الداعم وقد قامت بتحديث نص التقرير فيما يتعلق بهذه المسألة استجابة لهذا التعليق وغيره من التعليقات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالنقطة 30 بشأن **التمويل بالعملة المحلية**، يواصل الصندوق، كجزء من جهوده المستمرة لدعم البلدان المقترضة، استكشاف ابتكارات تمويلية جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية العالمية الحالية. وقد يشتمل ذلك على مزيج من زيادة مساهمات تجديد الموارد والهياكل المالية التي اختُبرت بالفعل في المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. وبناء على تجربة بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تدرس الإدارة نُهج جديدة ومبتكرة محتملة لتعبئة التمويل وإعادة الإقراض، مثل زيادة حصص المساهمين عن طريق إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، أو تعبئة الموارد من المساهمين غير التقليديين لإزالة مخاطر معاملات الصندوق وزيادة تيسيريتها. وتستكشف الإدارة أيضا إمكانية إنشاء خطة ضمان كجزء من حافظتها السيادية، والتي من شأنها أن تطلق المزيد من رأس المال القابل للتخصيص. كما سيجري استكشاف فرصة توفير التمويل بالعملة المحلية. ويمكن إدراج ذلك كجزء من المناقشات

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	34- ونقترح التزاما مخصصا في مصفوفة الالتزامات بتقديم تحليل استشرافي بشأن كيفية عمل الصندوق بشكل منهجي مع الشركاء الآخرين على المستوى الاستراتيجي والمالي والتشغيلي. 7- الضمانات البيئية والاجتماعية 35- نأسف لعدم إجراء أي نقاش بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية. ويعد الامتثال للحوكمة والضمانات البيئية والاجتماعية ومواصلة تحسينها أولوية مهمة بالنسبة لنا. ونرى أن من المفيد أن يتضمن تقرير النواب وصفا للتدابير التي سيتخذها الصندوق لضمان أعلى المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.	الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي أثناء الفترة المتبقية من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وقد أحيط علما بالنقطة 31 بشأن **الشراكات**. ويتمثل جزء مهم من إطار الشراكات في الصندوق (EB 2019/127/R.4) في تقديم دعم مؤسسي محسّن وحوافز للموظفين من أجل الشراكة وخلق ثقافة الشراكة على نطاق المؤسسة وعمليات أعمالها الرئيسية. وشعبة الموارد البشرية مكلفة بضمان أن تكون مهارات الشراكات جزءا من تقييم أداء الموظفين والتوظيف. وفيما يتعلق بالنقطة 32 بشأن **المواءمة على نطاق النظام المتعدد الأطراف**، فإن الصندوق عضو في مختلف مجموعات عمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ذات الصلة التي نقوم من خلالها بمواءمة العمليات إلى أقصى حد ممكن. ويشارك الصندوق أيضا بالكامل في إصلاحات الأمم المتحدة، واستراتيجيات عمليات تسيير الأعمال، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي ننخرط من خلالها في تخفيض الأعباء الإدارية. وعلى سبيل المثال، أبرم البنك الدولي والصندوق مؤخرا اتفاقية اعتماد متبادل في مشتريات المشروعات، بحيث يمكن لكل طرف في المشروعات ذات التمويل المشترك تفويض المهام المتعلقة بالمشتريات إلى الطرف المعين بوصفه الممول المشارك الرئيسي ويضمن احترام المتطلبات الائتمانية لكلا الطرفين في المشروعات ذات التمويل المشترك بينما يضطلع الممول الرئيسي بتنفيذ أنشطة المشتريات اليومية نيابة عن الممولين. وفيما يتعلق بالنقطتين 33 و35 بشأن **التحليلات المشتركة وإقامة الشراكات**، كان تمكين هذا النوع من التعاون على المستوى القطري هدفا مهما لتحقيق اللامركزية في الصندوق خلال السنوات الأخيرة، مما مكن الصندوق من أن يكون أكثر نشاطا في المشاركة في المنصات على المستوى القطري وآليات

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		التنسيق الأخرى مع الحكومات، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين. وكمثال على ذلك، يواصل الصندوق تبني آليات البرمجة المشتركة على المستوى القطري ويضمن المشاركة البناءة والتعاونية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع هذه الآليات. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الإعداد المشترك للمشاركة في عمليات التخطيط لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والمساهمة المشتركة في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومواءمة الخطط المتعددة السنوات لبلدانهم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، والمشاركة المشتركة حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون أجل التنمية المستدامة تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة. ويُعد الصندوق أيضا شريكا منفذا نشطا لمبادرة 2030x50، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة البنك الدولي وكذلك الحكومات الشريكة والجهات الفاعلة في مجال التنمية. وتركز مبادرة 2030x50 على تحسين البيانات القطرية عن طريق تطوير برنامج استقصاء زراعي وريفي مناسب للغرض ومتكامل ومستدام ماليا يعزز ثقافة استخدام البيانات في اتخاذ القرار لدعم الاستدامة الزراعية والتنمية الريفية ومعالجة الأزمات الغذائية والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتوافق الإدارة على أهمية التحليل الاستراتيجي الاستشرافي لكيفية عمل الصندوق بانتظام مع الشركاء الآخرين على المستوى الاستراتيجي والمالي والتشغيلي. ولكن بدلا من إضافة هذا كالتزام محدد، من المتوقع أن يجري ذلك كجزء من وضع الإطار الاستراتيجي المحدث للصندوق الذي سيُقدم إلى المجلس

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		التنفيذي في عام 2025 (وهو التزام قائم بالفعل)، ومن خلال المناقشات الاستراتيجية المنتظمة مع المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالنقطة 35 بشأن **الضمانات البيئية والاجتماعية**، يشير تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى الجهود المتواصلة لتعزيز الاهتمام بالضمانات (التي تجري معالجتها في الصندوق من خلال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي)، إلى جانب إدماج مؤشر جديد مقترح لإطار قياس النتائج (3-1-8) الذي يحدد هدفا يتمثل في حصول 100 في المائة من المشروعات الجديدة على تصنيف 4 أو أعلى فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات وإجراءات الضمانات في الصندوق. وتعمل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق على تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية والمناخية عن طريق تقديم مبادئ توجيهية لتجنب الآثار السلبية للمشروعات التي يدعمها الصندوق أو تقليلها إلى أدنى حد أو خفضها أو التخفيف منها. وتحدد الإجراءات المخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية الخاصة بالمشروعات والفرص الإنمائية مع ضمان دمج الإجراءات الوقائية المناسبة و/أو تدابير التخفيف في تصميم المشروعات وتنفيذها. وبهذه الطريقة، تدمج إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي أولويات الصندوق في التعميم في الاستثمارات الجديدة التي يدعمها الصندوق، وتربط الاعتبارات الوقائية الاجتماعية والبيئية والمناخية بالمشتريات لضمان إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي. ويضمن الإجراء المعزز لتقديم الشكاوى في الصندوق إمكانية التحديد المبكر للتظلمات ويقدم آلية لمعالجة التظلمات على المستوى المؤسسي. ويقدم المعيار 8 لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بشأن الوسطاء الماليين

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		والاستثمارات المباشرة توجيهات بشأن متطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية وضمانات الحوكمة المطبقة على عملياتها غير السيادية. وقد أُحيط علما بالتعليقات الأخرى التي لم يُرد عليها بالتحديد.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
اليابان	تود اليابان أن تشكر الإدارة على مسودة التقرير الأولى التي تضمنت التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المشاورات السابقة. [حجم برنامج العمل وتجديد الموارد] في حين تدعو المسودة الأولى للتقرير إلى توفير مبلغ ملياري دولار أمريكي كتمويل جديد لتجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كما هو موضح في الفقرة 2 والفقرة 15 من الموجز التنفيذي، فإن مسودة التقرير تفتقر إلى توضيحات وأسباب كافية بشأن الحاجة إلى برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي وملياري دولار أمريكي من موارد جديدة لزيادة دخل 100 مليون شخص في المناطق الريفية. [تعبئة الموارد] حتى لو كانت هناك حاجة إلى برنامج عمل لا تقل قيمته عن 10 مليارات دولار أمريكي لتحقيق هدف زيادة الدخل، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتجميع أي أموال متاحة من أجل ضمان توافر المبلغ اللازم لتحقيق الهدف، بما في ذلك زيادة نسبة التمويل المشترك من المؤسسات المالية الدولية وغيرها، بدلا من التركيز في المقام الأول على تجديد موارد جديد. [مشاركة القطاع الخاص] تؤكد المسودة الأولى للتقرير على أهمية زيادة المشاركة مع القطاع الخاص. وبما أن اليابان ترى أيضا أن زيادة مشاركة القطاع الخاص مهم، فإننا نطلب من الصندوق اتخاذ أي إجراءات لجذب المزيد من المشاركة من القطاع الخاص، بما في ذلك تصميم المشروعات الذي يمكّن القطاع الخاص من تقديم خبرته التقنية إلى المناطق الريفية.	تشكر الإدارة اليابان على هذه التعليقات. فيما يتعلق **بالصلة بين السيناريوهات المالية والأثر**، فإن الأثر على الدخل للأهداف الاستراتيجية الخاصة ببرنامج العمل والسيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعتمد على توقعات من نتائج وافتراضات تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لمراعاة سياق الأزمة العالمية التي يعمل فيها الصندوق. وعُرضت نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي وأظهرت أن المشروعات التي أُغلقت أثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أدت مجتمعة إلى زيادة دخل حوالي 77 مليون مستفيد. وبلغ إجمالي قيمة المشروعات التي أُغلقت أثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 7.1 مليار دولار أمريكي، مما يعني أن حوالي 11 مليون مستفيد سجلوا زيادة في دخلهم لكل مليار دولار أمريكي من الاستثمار. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى زيادة التركيز على **التمويل المشترك**، تود الإدارة التأكيد على أن تمويل تجديدات الموارد هو أساس الهيكلية المالية للصندوق وهو أمر بالغ الأهمية لدعم المنح والقروض التيسيرية للغاية لأشد البلدان فقرا، فضلا عن تنمية القاعدة الرأسمالية للصندوق للسماح بزيادة الاقتراض والتمويل بالديون من أجل استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء على نحو أكثر كفاءة. وعلى هذا النحو، لا يمكن اعتبار التمويل المشترك بديلا عن موارد التجديدات. والواقع أن التجديد القوي للموارد هو شرط لدعم برنامج القروض والمنح الذي يمكّن الصندوق من تعبئة التمويل المشترك. ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية وارتفاع مستويات الديون، ترى الإدارة أنه سيكون من الصعب زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي في التجديد الثالث عشر للموارد، وتقترح الإبقاء على المقترح الحالي المتمثل في زيادة المستوى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		المستهدف من 1:1.5 في التجديد الثاني عشر للموارد إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر للموارد، ويُتوقَّع أن تنشأ الزيادة من زيادة التمويل المشترك الدولي. ويلاحظ بالفعل الأثر الأولي للبيئة الاقتصادية الحالية في نسبة التمويل المشترك الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 للفترة 2020-2022، والتي تبلغ 1:1.63 مقارنة بـ 1:1.95 في الفترة 2019-2021. وفيما يتعلق بالنقطة بشأن **المشاركة مع القطاع الخاص**، تؤكد الإدارة أن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيعطي أولوية عالية لتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص على نطاق حافظته، بما في ذلك على سبيل المثال من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز تبادل المعرفة من كيانات القطاع الخاص.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
الصين	تقدر الصين الجهود التي بذلتها الإدارة في إعداد مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتؤكد الصين من جديد أن تجديد الموارد هو القناة الرئيسية لموارد الصندوق، وأن تحقيق سيناريو طموح لتجديد الموارد يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للصندوق من أجل تعزيز تحول النظم الغذائية العالمية وإحداث أثره بفعالية في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الزراعية في المناطق الريفية. ولذلك، تدعو الصين جميع الأعضاء إلى العمل معا لضمان نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتشير الصين إلى أن مسودة التقرير هذه تضع الهشاشة على رأس المجالات ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتزيد نسبة الموارد المخصصة للأوضاع الهشة. ويتماشى هذا الالتزام تماما مع مهمة الصندوق ومساعيه الجديدة لقيادة خطة تحويل النظم الغذائية. ويسر الصين أن ترى أن الصندوق يحقق التوافق بينه وبين المعايير الدولية في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق لتحقيق اللامركزية وتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين. ونرى أيضا أن السيناريوهات المالية المنقحة عملية وتوفر أساسا متينا لمزيد من المناقشات العملية. وفيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، تؤكد الصين أن المساهمات الأساسية هي العمود الفقري للموارد المالية للصندوق. ومن أجل الحفاظ على استقرار المساهمات الأساسية، ينبغي للصندوق أن يحسن تصميم المساهمات المناخية الإضافية، بما في ذلك شروط المساهمة ونسبة حقوق التصويت، وما إلى ذلك من أجل تجنب مخاطر استبدال المساهمات الأساسية، والوفاء بشكل أفضل بمهمته المتمثلة في خدمة البلدان النامية. وتشيد الصين بالصندوق على مواصلة إثراء مجموعة أدوات التمويل، في حين تأمل في أن تُتخذ إجراءات في أقرب وقت ممكن لتحقيق تقدم كبير في الاقتراض من	تشكر الإدارة الصين على هذه التعليقات وتعرب عن تقديرها لتأكيد الصين مجددا على أن تجديد الموارد هو القناة الرئيسية لموارد الصندوق، واعترافها بأهمية تحقيق تجديد طموح للموارد. وتقدر الإدارة أيضا التعليقات الداعمة لأولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التنوع البيولوجي. وتشير إلى أنه استجابة لهذا التعليق وغيره من التعليقات، أُدرجت في التقرير إشارات إضافية إلى إعلان كونمينغ المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الذي استضافته حكومة جمهورية الصين الشعبية في عام 2021. وفيما يتعلق **بالمساهمات المناخية الإضافية**، واستنادا إلى تعقيبات الصين، فضلا عن التعقيبات الواردة من دول أعضاء الأخرى، جرى تحديث المقترح المتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بحقوق التصويت وشروط المساهمات من أجل تقليل مخاطر الاستبدال إلى أدنى حد وضمان أن تظل المساهمات الأساسية هي العمود الفقري للموارد المالية للصندوق، مع الاستفادة أيضا من المساهمات المناخية الإضافية كأداة إضافية لزيادة التمويل المناخي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وترد مقترحات المساهمات المناخية الإضافية المحدثة في الملحق السابع. وفيما يتعلق **بالاقتراض**، تشكر الإدارة الصين على دعمها المستمر لفرص توسيع أداة الاقتراض في الصندوق ومجموعة أدواته. وأثناء الفترة المتبقية من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستواصل الإدارة المناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن إمكانية الوصول إلى أدوات الاقتراض الأخرى، بما يتماشى مع القرار 223/د-44، استنادا إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من الإصدارات الخاصة. وبهذه الطريقة، ستقدم الإدارة إلى المجلس التنفيذي تقديرا مفصلا للتكاليف والمنافع

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	السوق. وكما نعلم جميعا، فإن المناقشات الاستراتيجية التي أجراها الصندوق بشأن الاقتراض من السوق يمكن أن ترجع إلى عشر سنوات مضت، وقد جرى الاعتراف على نطاق واسع بالدور الإيجابي للاقتراض من السوق. وفيما يتعلق بالقدرة المؤسسية، ترى الصين أن الصندوق لديه بالفعل المؤهلات اللازمة لإصدار السندات العامة. ولكي يؤدي الصندوق دورا أكبر، هناك حاجة ملحة إلى معالجة اختناق موارده. وتدعو الصين الصندوق إلى اتخاذ إجراء لإطلاق أو تجريب الاقتراض من السوق خلال التجديد الثالث عشر لموارده. وفي الوقت نفسه، لا بد من تبسيط عملية الموافقة، ولابد من تفويض الصلاحيات بالموافقة على الاقتراض من السوق إلى المجلس التنفيذي، بدلا من مجلس المحافظين. وعلاوة على ذلك، تقدر الصين الأهمية المتزايدة المعلقة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مسودة التقرير، بما في ذلك دوره كأداة في البرامج القطرية للصندوق لمعالجة المجالات ذات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ولا سيما تحديات الهشاشة. ونرحب بتركيز الصندوق على رصد وتقييم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج القروض والمنح في الصندوق، وبالتزام الصندوق برفع الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى 100 في المائة في إطار قياس النتائج في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولكن في الوقت نفسه، بما أن المؤشرات الحالية مقترحة من منظور تصميم المشروعات، فإنه ينبغي تقييم رصد فعالية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من منظور المستفيدين. وفي هذا الصدد، تشجع الصين الإدارة على مواصلة توسيع نطاق مؤشرات إطار قياس النتائج وزيادة التقييم الكمي ودعم البيانات لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونحن نحث الصندوق على إدراج مؤشر "للأشخاص الذين يتلقون الدعم مباشرة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" في إطار قياس النتائج لجعل الرصد والتقييم أكثر عملية.	المتعلقة بالدروس المستفادة من تجربة الاقتراض الحالية ومقترحا لأدوات الاقتراض التي يمكن أن تفيد عمليات الصندوق عن طريق الحد من مخاطر التمويل وزيادة القدرة على التنبؤ بتعبئة الموارد. وفي إطار هذا الاستعراض، ستواصل الإدارة التفكير في توصيات مجموعة العشرين للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لاستكشاف سبل تحسين قائمة الموازنة لتعزيز قدراتها على الإقراض لمن هم في أشد الحاجة إليه ومن أجل المناخ، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. وفيما يتعلق **بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**، تعمل هذه الآلية على مواءمة أنشطة الشراكة والمعرفة والمشاركة في السياسات، مع تعزيز التحول الشامل والمستدام في النظم الغذائية، ولا سيما فيما يتعلق بالمناخ والمنظور الجنساني والتغذية والشباب. وتتضمن مسودة إطار قياس النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالفعل المؤشر 3-3-4 الذي يقيس جودة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والتي تعد الأدوات الرئيسية لتشكيل المجالات والأهداف ذات الأولوية الاستراتيجية للصندوق والبلد. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن مصفوفة التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التزاما مقترحا بأن يتضمن 25 مشروعا على الأقل مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أثناء فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو التزام سيُنفذ بناء على فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيُستكمل ذلك بالأنشطة المخطط لها في استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للصندوق للفترة 2022-2027 وإطار قياس النتائج المرتبط بها لضمان مستوى عالٍ من التغطية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق. وعلى هذا الأساس، وتماشيا مع المقترح الخاص بالحد من

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	وتشكر الصين الصندوق مرة أخرى وتتطلع إلى نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	العدد الإجمالي للمؤشرات المدرجة في إطار قياس النتائج، يقترح عدم إدراج المزيد من مؤشرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار قياس النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للأهمية الاستراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تضخيم الأثر الإنمائي لمجموعة واسعة من الأنشطة التي يمولها الصندوق، وارتباطاته الوثيقة ببرنامج عمل الصندوق على أرض الواقع، سيكون من الصعب التمييز بين المستفيدين من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن غيره، كما أن المؤشر لن يلتقط الأهمية والأثر الكاملين لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في السياسات، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة.
السويد	تود السويد أن تشكر الصندوق على مسودة التقرير. وترحب السويد بالتوجه العام والطموح المتزايد بشأن الأولويات المواضيعية. وتؤيد السويد زيادة نسبة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح من 40 في المائة إلى 45 في المائة على الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن السويد: - ترحب بالتركيز على زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال وضع نموذج التمويل الجديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص. - وتؤيد زيادة الطموح بشأن تعبئة موارد التمويل المشترك.	تشكر الإدارة السويد على هذه التعليقات. فيما يتعلق **بالتمويل المشترك**، ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية وارتفاع مستويات الديون، تعتقد الإدارة أنه سيكون من الصعب زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي في التجديد الثالث عشر للموارد، وتقترح الإبقاء على المقترح الحالي المتمثل في زيادة المستوى المستهدف من 1:1.5 في التجديد الثاني عشر للموارد إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر للموارد، ويُتوقَّع أن تنشأ الزيادة من زيادة التمويل المشترك الدولي. ويلاحظ بالفعل الأثر الأولي للبيئة الاقتصادية الحالية في نسبة التمويل المشترك الواردة في تقرير الفعالية

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	- وترحب بإدراج وتعزيز التركيز على الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. - وفيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، تكرر دعمها للخيار 2، أي 50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات. وينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين المساهمات الأساسية غير المخصصة في تجديدات الموارد وغيرها من الطرائق.	الإنمائية للصندوق لعام 2023 (للفترة 2020-2022)، والتي تبلغ 1:1.63 مقارنة بـ 1:1.95 في الفترة 2019-2021. وفيما يتعلق **بالمساهمات المناخية الإضافية**، أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
المملكة المتحدة	تود المملكة المتحدة أن تشكر الصندوق على مسودة التقرير وترغب في مشاركة التعليقات التالية. ونتطلع إلى المتابعة وإلى مزيد من المناقشة. بناء سبل العيش الريفية والنظم الغذائية القادرة على الصمود يبدو أن التقرير يقتصر على الطريقة التي يضع بها إطارا للقدرة على الصمود، مع التركيز على "التعامل". ويمكن تعزيز ذلك بشكل كبير من خلال تركيز أوسع (يشمل نظم القدرة على الصمود الاجتماعية والإيكولوجية، ولا سيما ذات الصلة بأصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر تهميشا، والتي يستهدفها الصندوق). وهناك مجموعة كبيرة من البحوث بشأن هذه المسألة، ولكن القدرة على الصمود الاجتماعية والإيكولوجية تعكس قدرة نظام على الاستيعاب والاستجابة والتكيف ومواصلة العمل في مواجهة الاضطرابات وحيثما يكون لدى النظام "القدرة على التكيف أو التحول في مواجهة التغيير". وهناك فرصة لتعزيز العنصر التحويلي في تقرير الصندوق، أي التركيز على بناء التقدم/التعلم والتنمية من الصدمات، بدلا من مجرد "التعامل معها". ويمكن أن تكون القدرة على الصمود تحويلية. ونحن نؤيد زيادة التركيز على المناخ الذي ينعكس في زيادة نسبة التمويل المناخي من 40 في المائة إلى 45 في المائة. زيادة الاستثمار مع القطاع الخاص يشير التقرير إلى أنه ينبغي للصندوق أن يواصل العمل العالي الطموح والمشاركة مع القطاع الخاص لتهيئة بيئة تمكينية، ويحدد ثلاث مجالات رئيسية يتعين على الصندوق تعزيز عمله فيها. ومع ذلك، سيكون من المفيد رؤية تفسير أوضح للقيمة المضافة التي يجلبها الصندوق (وتحديد خبرات الصندوق ونتائجه حتى الآن)، وتوضيح دور الصندوق وميزته النسبية، بما في ذلك ما يتعلق بتجميع التمويل في هذا المجال. الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب	تشكر الإدارة المملكة المتحدة على هذه التعليقات. يُعرّف الصندوق، تماشيا مع الأمم المتحدة، **القدرة على الصمود** بأنها قدرة نظام أو مجتمع محلي أو مجتمع معرض للمخاطر (تغير المناخ، الهشاشة، النزاع وما إلى ذلك) على مقاومة آثار الخطر واستيعابها والتكيف معها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على هياكله ووظائفه الأساسية واستعادتها. ويساعد الصندوق المجتمعات المحلية الضعيفة على إدارة المخاطر المختلفة بفعالية، مما يضمن قدرتها على التعافي مع الحفاظ على التنمية المستقرة والرفاه دون الإضرار بالآفاق المستقبلية. ويعد هذا المفهوم حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقليل آثار تغير المناخ إلى أدنى حد، والحفاظ على المكاسب الإنمائية أثناء الأزمات. وبالتالي، يستثمر الصندوق في تعزيز سبل العيش الريفية والنظم الغذائية القادرة على الصمود من خلال وسائل مثل الزراعة المستدامة وتحسين التغذية، مما يضمن مستقبلا مستقرا ومزدهرا لهذه المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق **ببرنامج تمويل القطاع الخاص**، يهدف القسم الخاص بالميزة النسبية في الملحق الثالث إلى تقديم هذه المعلومات. ومع ذلك، في حالة الحاجة إلى مزيد من المعلومات، فمن الممكن أيضا تقديمها ثنائيا. وفيما يتعلق **بالشمولية**، فقد أُحيط علما بذلك وتوافق إدارة الصندوق على ذلك نظرا لإدراج مفهوم التقاطع في سياسة استهداف الفقر في الصندوق (EB 2023/138/R.3) واستراتيجية إدماج منظور الإعاقة في الصندوق للفترة 2022-2027 (EB 2022/137/R.7). وتعريف المجموعة المستهدفة من الصندوق في سياسة استهداف الفقر المنقحة المعتمدة في الصندوق ترتكز على مفهوم التقاطع المتعلق بتقاطع محركات عديدة للفقر: المنظور الجنساني، والسن، والإعاقة، والإثنية، والبُعد الجغرافي، والتدهور البيئي وما إلى ذلك. وقد جرى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	من الجيد أن نرى إشارة صريحة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وسيكون من المفيد أن نرى اعترافا أكثر وضوحا بالتقاطع بين الجوانب (باستثناء ما يتعلق بالمنظور الجنساني والتغذية)، حيث قد يقع الفرد تحت أكثر من فئة واحدة من نقاط الضعف. وإذا كانت للتدخلات أن تشرك الأكثر ضعفا بشكل فعال وأن تكون مؤثرة وقابلة للتوسع حقا، فيجب مراعاة عدم تجانس المزارعين (أي عدم الاقتصار على نوع جنسهم فحسب، بل أيضا على ديناميات المجتمع/السلطة، ونقاط الضعف المتقاطعة والفرص المتاحة لهم)، وتقدير كيف تشكل هذه الأمور قدرتهم على العمل والحصول على منافع (وألا تكون التدخلات غير قادرة على التكيف)، وليس المخاطرة بالتركيز على إدراج إحدى فئات الضعف. وينبغي تصور التدخل مع تقدير قوي للسياق منذ البداية، لدعم العمل مع الأكثر ضعفا منذ البداية. ومن المفيد أن تكون هناك إجراءات قابلة للرصد تركز على إدراج مجموعة محددة من الأشخاص، على سبيل المثال، 1-1-6 "التأكد من أن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية". ولكن على مستوى التنفيذ، نأمل أن نرى ذلك مصحوبا بالنظر في تقديم دعم إضافي لاستدامة المشاركة في أنشطة البرنامج. وبدون ذلك، وطرق العمل القابلة للتكيف، ممكن أن تؤدي البرامج إلى خطر المزيد من الاستبعاد والتهميش (سوء التكيف) للمستفيدين المستهدفين. [على سبيل المثال، تسلط دراسة سميث وآخرون (2021) الضوء على كيف يكافح المزارعون الضعفاء ذوو الموارد والقدرات المحدودة (أي كبار السن والنساء والفقراء في الموارد) للمشاركة في أنشطة البرنامج أو تعزيز الممارسات الزراعية (مثل حضور الدورات التدريبية أو الاستثمار في المدخلات الزراعية). وتشير الدراسة إلى أن الموارد المتاحة لدعم هؤلاء المزارعين محدودة (على سبيل المثال من خلال التعويض المالي عن وقتهم) وأن قواعد المشاركة غير المرنة أدت إلى استبعادهم بشكل غير مقصود.]	تعزيز صيغة الفقرة ذات الصلة للاعتراف بذلك مع الأخذ في الاعتبار تعليقات الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا المصطلح. وبالإضافة إلى ذلك، نُقح السرد بشأن **منظور الإعاقة** لتسليط الضوء على خطة تعميم مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات الممولة وفقا لاستراتيجية الصندوق لإدماج منظور الإعاقة. كما حُدثت الصيغة بشأن **المنظور الجنساني** في الفقرات المشار إليها وفقا للمقترحات وفي جميع أنحاء الوثيقة حيثما كان ذلك مناسبا، وتماشيا مع خطة عمل الصندوق المتعلقة بالمنظور الجنساني، عُدلت المصطلحات لتضم "النساء والفتيات".

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	المنظور الجنساني نود أن نتجنب وضع إطار للمسائل الجنسانية على أنها مجرد "المساواة بين الرجل والمرأة" (على سبيل المثال، تشير الفقرة 60 إلى "التوزيع غير المتكافئ بين الرجال والنساء") لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى محو التعقيدات الأوسع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتهميش. ولذلك نقترح صيغة مثل "المساواة بين الجنسين". ونحن نشجع على تعزيز الصيغة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرامج المراعية للمنظور الجنساني. ولذلك، على سبيل المثال، يمكن تحسين العنوان "تعزيز مشاركته في مجال المساواة بين الجنسين" (الفقرة 60) لأنه يمكن أن يشير حاليا إلى وضع المساواة بين الجنسين على أنها منفصلة عن الحافظة، بدلا من تعميمها من خلالها. وتشير الفقرة 60 إلى ".. معالجة المعايير والممارسات والمواقف والمعتقدات الاجتماعية ونظم القيم فيما مجموعه 35 في المائة من المشروعات عند التصميم". وفي حين نعترف بطموح الصندوق بشأن التحول، نود أن نؤكد على أهمية تعميم المساواة بين الجنسين في 100 في المائة من برامج الصندوق، بوصفها معيارا. ولذلك فإن الحصول على مزيد من التفاصيل عن كيفية تحقيق الصندوق لذلك سيكون مفيدا. وتتناول الورقة كثيرا الأثر على النساء، ولكن لا توجد إشارة محددة إلى الفتيات. ونقترح في بعض النقاط قول "النساء والفتيات بكل تنوعهن" أو "جميع النساء والفتيات".	

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
المملكة المتحدة (تعليقات إضافية مرسلة بالبريد الإلكتروني)	**التغذية** • نرحب بشدة بالمستوى المستهدف المتمثل في مراعاة التغذية في 60 في المائة من المشروعات الجديدة. وأشير إلى أن 64 في المائة من المشروعات في استعراض منتصف المدة في التجديد الثاني عشر للموارد كانت مراعية للتغذية، مما تجاوز بالفعل المستوى المستهدف. فهل يمكن أن يحدد الصندوق نسبة 65 في المائة بدلا من 60 في المائة؟ • وكذلك هل يفكر الصندوق فعليا في رفع *جودة* برامجه المراعية للتغذية، لا فقط نسبتها؟ وكيف يضمن الصندوق أن تدخلاته المراعية للتغذية تعتمد أعلى المعايير في تحقيق "المراعاة"؟ (انظر المثال تحت النقطة الرابعة أدناه). **بشأن تعزيز الصندوق لعرضه في مجال التغذية:** • يُعَد مزيج من الأنشطة المشتركة بين القطاعات والقائمة على الأدلة حيويا لمعالجة سوء التغذية لدى الأطفال والأمهات. هل يمكن أن يوضح الصندوق ما إذا كان السكان الريفيون الأكثر ضعفا سيحصلون أيضا على التثقيف التغذوي وخدمات التواصل للتغيير الاجتماعي والسلوكي؟ قد يبدو منافيا للبديهة إبقاء هذه الخدمات خارج متناول السكان الريفيين الأكثر ضعفا، في أي عرض متمايز. • ما هي مؤشرات/خطوط الأساس المتعلقة بالفقر والتغذية التي تُستخدَم لتحديد الضعف؟ كيف سيعمل الصندوق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومع المنظمات غير الحكومية في الاستهداف وتقديم عرض محسّن؟ **بشأن خفض الصندوق لمستوى *الأثر* المستهدف في مجال التغذية من تحسين التغذية لـ 11 مليون شخص إلى تحسين التغذية لـ 5 ملايين شخص.**	فيما يتعلق **بالمستوى المستهدف المتمثل في مراعاة التغذية في 60 في المائة من المشروعات الجديدة**، يرجى أخذ العلم بأن التجديد الثاني عشر للموارد لا يزال قيد التنفيذ، ولم نتجاوز بعد المستوى المستهدف بصورة عامة. وقد عرض استعراض منتصف المدى للتجديد الثاني عشر للموارد النسبة المئوية للمشروعات الموافق عليها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2022 التي استوفت معايير مراعاة التغذية. ولكن لا يمكن البت في تحقيق المستوى المستهدف إلا في ختام التجديد الثاني عشر للموارد حين تكون قد جرت الموافقة على جميع المشروعات. واستنادا إلى الأرقام الأخيرة، بما فيها المشروعات التي جرت الموافقة عليها في عام 2023، وإلى تحليل ذخيرة المشروعات للفترة المتبقية من التجديد الثاني عشر للموارد، لا تزال نسبة 60 في المائة تُعتبَر مستوى مستهدفا ملائما، مما يتيح أيضا أن تبقى مشروعات الصندوق موجهة بالطلب القطري. وفيما يتعلق **بجودة البرامج المراعية للتغذية**، يلتزم الصندوق برفع جودة المشروعات في مرحلة التنفيذ وتُوجَّه الموارد نحو تحقيق هذا الهدف. ويواصل الصندوق تطوير قدرات موظفيه وشركائه المنفذين في الزراعة والنظم الغذائية المراعية للتغذية من خلال مختلف الوسائل. وقد أُعِدت دورة للتعلم الإلكتروني عن التغذية في الصندوق وأُطلِقت في نظام إدارة التعلم ويُنظَّم تدريب مخصص للموظفين على أساس متواصل. ووضع الصندوق أيضا قائمة بالاستشاريين المؤهلين (المتخصصين في التغذية) الذين يدعمون التصميم والتنفيذ على السواء. وعلى مستوى المشروعات، يشكل بناء القدرات لموظفي إدارة المشروعات في مجال التغذية أولوية عالية، ونُظِّمت أيضا أحداث لتبادل الخبرات من أجل السماح بالتعلم عبر المشروعات والبلدان. ويُقدّم موظفو الصندوق والخبراء الآخرون دعما تقنيا مخصصا للمشروعات خلال بعثات الإشراف ودعم التنفيذ. وفضلا عن ذلك، تلقى الصندوق أموالا تكميلية لتوفير مزيد من بناء القدرات للمشروعات بما يتجاوز ما يمكن تمويله من الميزانية الإدارية للصندوق. وعلى سبيل المثال، يدعم الصندوق، في إطار برنامج "تغذية الناس والأرض من خلال الزراعة

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	• نحيط علما بالأساس المنطقي لهذا التخفيض، ولكن مستوى الأثر المستهدف في مجال التغذية هو الآن أقل بكثير من أهداف الصندوق ذات الصلة لتحسين دخل الأشخاص (103 ملايين)، وتحسين الإنتاج (83 مليون)، وتحسين الوصول إلى الأسواق (86 مليون)، وتعزيز القدرة على الصمود (86 مليون)، وتحسين الأمن الغذائي (78 مليون)، وتحسين تمكين المرأة (61 مليون). ونوصي الصندوق بأن يُعِدّ لمستوى مستهدف محدّث بحلول نهاية دورة التجديد الثاني عشر للموارد وبأن يتشارك المعلومات بشأن تحقيقه المحتمل في التجديد الثالث عشر للموارد. **بشأن مقترح الصندوق بحذف مؤشر الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات في مجال التغذية.** • لا نوافق على مقترح الصندوق ونوصي بالإبقاء على هذا المؤشر. فهذا المؤشر هو على ما يبدو أداة هامة لتعزيز واستعراض الأثر البرنامجي للصندوق على حصائل المنظور الجنساني-التغذية. وليس لأي مؤشر آخر من مؤشرات التغذية في الصندوق منظور واضح من حيث المنظور الجنساني، ولذلك ستترتب عن حذف المؤشر خسارة أكيدة. وهذا مرتبط بتعليقنا عن أن جودة مراعاة التغذية – أي القياس الفعال لحصائل التغذية الخاصة بالفئات الأكثر ضعفا (النساء والفتيات) – تقدّم مثالا عن المعايير الأعلى التي يجب أن يطمح إليها الصندوق في مجال "مراعاة التغذية". • إذا كان الصندوق قلقا بشأن العدد القليل من البرامج التي تبلّغ عن هذا المؤشر، وبدلا من التخلي عن هذا القياس، نوصي بأن يكون هناك مزيد من التشجيع داخل الصندوق لتعزيز واعتماد هذا المؤشر في تصاميم البرامج الجديدة والقائمة حيثما أمكن. **يبقى مؤشران للتغذية في إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد.**	الشاملة والمستدامة" المموّل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، عشرة مشروعات تلقت مساعدات تقنية ومالية لإدماج التغذية. **وفيما يتعلق بتعزيز الصندوق لعرضه في مجال التغذية،** تؤكد الإدارة أن الدعم للمجموعات الضعيفة يمكن أن يشمل التثقيف التغذوي وتدخلات التواصل للتغيير الاجتماعي والسلوكي. وقد جرى تحرير نص التقرير لتوضيح هذه النقطة. وفيما يتعلق بالمؤشرات، يستخدم الصندوق مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد وكذلك المؤشرات المتعلقة بكافة أشكال سوء التغذية (نقص التغذية، والوزن الزائد والبدانة، ونقص المغذيات الدقيقة)، والأسباب الكامنة (الأمن الغذائي، وممارسات الرعاية والصحة البيئية)، واستهلاك الأغذية وخصائص الأنماط الغذائية. ويعمل الصندوق بالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ومع المنظمات البحثية والمنظمات غير الحكومية على جميع المستويات للتعلم منها بشأن الممارسات الجيدة، وتوليد الأدلة وكذلك لدعم بناء القدرات من أجل التنفيذ. وعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق عن كثب مع برنامج الأغذية العالمي ويستخدم تحليله للضعف، وتكلفة الأنماط الغذائية ودراسات أخرى للاسترشاد بها في تحسين استهداف التغذية والتركيز بطريقة أفضل على التدخلات. وفيما يتعلق بخفض **مستوى الأثر المستهدف في مجال التغذية،** من المهم الإشارة إلى أن نتائج الأثر تستند إلى نتائج المشروعات التي أُغلِقت في الدورة المعنية. وتُجرى تقييمات الأثر للتجديد الثاني عشر للموارد على المشروعات التي صُمِّمت قبل التجديد الحادي عشر للموارد حين حُدِّدت المستويات المستهدفة لأول مرة للبرامج المتعلقة بالتغذية في مرحلة التصميم. وتبعا لذلك، سيكون من الصعب تحديد مستوى مستهدف محدّث استنادا إلى تقييمات الأثر للتجديد الثاني عشر للموارد لأنه لا يُتوقَّع أن تظهر نتائج مختلفة إلى حد كبير عن النتائج التي

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	كما ورد أعلاه، هذا مثال عن أن الصندوق يخفف على ما يبدو الصرامة من خلال إسقاط مؤشر عن نواتج التغذية خاص بالمنظور الجنساني. ونوصي بإدراج المؤشر القائم للمنظور الجنساني.	أُبلغ عنها في تقييمات الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد (0.6 مليون شخص فقط). وقد صُمِّمت المشروعات المدرجة في تقييمات الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد قبل تعميم التغذية بصورة منهجية في استثمارات الصندوق بثلاث سنوات إلى 12 سنة. وأظهر تقرير تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد أنه على الرغم من تحسن الأمن الغذائي، ينطوي تحقيق التغييرات السلوكية الضرورية لتحسين التغذية على تحديات في حال عدم وجود نظرية تغيير مخصصة. وتشمل عناصر المشروعات التي يمكنها تحقيق التغيير الضروري الاستثمارات في التثقيف والتدريب على التغذية، وحوافز السوق (مثل التوسيم والتتبع) والتدخلات للتأثير في تفضيلات المستهلكين (بما في ذلك الأطر التنظيمية)، شرط أن تكون هذه العناصر مترابطة ومضمّنة في نظرية التغيير الشاملة. ولكن يُتوقَّع أن يزداد أثر التغذية (على النحو الذي تقيسه مؤشرات تنوع الأنماط الغذائية التي يستخدمها الصندوق) في تقييمات الأثر للتجديد الثالث عشر للموارد. وتشير الحسابات الحالية إلى أن المستوى المستهدف الواقعي هو مليونا شخص، ولكن حُدِّد مستوى مستهدف طموح هو 5 ملايين شخص. **وفيما يتعلق بمؤشر الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات في مجال التغذية**، تود الإدارة أن تسلط الضوء على أن أي تبسيط للمؤشرات في إطار إدارة النتائج لا يعني أن الصندوق يولي اهتماما أقل للموضع المحدد. وإطار إدارة النتائج هو أداة إبلاغ مؤسسية رفيعة المستوى حيث تُدرَج فقط مجموعة فرعية من المؤشرات ذات الصلة لأكثرية المشروعات على مستويات النواتج والحصائل والأثر. وتماشيا مع أفضل الممارسات وتقييم مكتب التقييم المستقل، بسّطت الإدارة إطار إدارة النتائج لضمان أن المؤشرات المدرجة فيه هي تلك التي تنطبق على أكثرية عمليات الصندوق ويمكن الإبلاغ عنها على مستوى إجمالي. وداخليا، يستخدم الصندوق مجموعة أوسع بكثير من المؤشرات في

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		مشروعاته ويقوم بتتبعها ورصدها بانتظام. وكي يكون المشروع مراعيا للتغذية، يجب أن يشمل مؤشرا للحصائل ومؤشرا للنواتج. والمؤشر الرئيسي للحصائل الذي يستخدمه الصندوق هو الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية للنساء. ويستند مقترح حذف هذا المؤشر المحدد من إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد إلى المجموعة المحدودة من المشروعات الحالية حيث يُعَد قياس المؤشر ذا صلة وفعالا من حيث التكلفة. وقد أُدخِل هذا المؤشر في عام 2020، وستبلّغ حفنة من المشروعات فقط عنه في دورة التجديد الثالث عشر للموارد لأن الإبلاغ ذا الصلة يبدأ بعد انتصاف مدة المشروع. وتبعا لذلك، فهو لا يمثل أيضا الحافظة الشاملة على النحو المتوقع من المؤشرات المدرجة في إطار إدارة النتائج. ويحافظ الصندوق على التزامه بتشجيع زيادة اعتماد هذا المؤشر، ولكن الإبلاغ الفعلي عن النتائج يتطلب وقتا. ويُقترَح إدراجه في إطار إدارة النتائج في الدورات اللاحقة لتجديد الموارد حين يبلغ مزيد من المشروعات التي تستخدم هذا المؤشر منتصف المدة، وتتمكن المشروعات من الإبلاغ عن نتائج أكثر رسوخا وموثوقية، بدلا من التقديرات الأولية. **وفيما يتعلق بعدد مؤشرات التغذية المتبقية في إطار إدارة النتائج، سيظل إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد** يتضمن مؤشرين في المستوى الثاني عن التغذية، على مستوى الأثر (المؤشر 2-1-5) وعلى مستوى الحصائل/النواتج (المؤشر 2-3-12). وهناك أيضا مؤشر ثالث في المستوى الأول (1-2-2): التزام التجديدين الثاني عشر والثالث عشر للموارد بضمان مراعاة 60 في المائة من المشروعات الجديدة للتغذية. وتواصل الإدارة تنفيذ التزام التجديد الحادي عشر للموارد بضمان إدراج التغذية في 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، فضلا عن التدابير الأخرى المضمنة في خطة عمل الصندوق بشأن التغذية 2019-2025. وعلاوة على ذلك، تقترح

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		الإدارة، كما ورد أعلاه، إدراج المؤشر المحدد الإضافي على مستوى الحصائل بشأن النسبة المئوية للنساء اللواتي يبلغن عن حد أدنى من التنوع في الأنماط الغذائية، في إطار إدارة النتائج في المستقبل. وقد أُدرِج المؤشر في المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن المؤشرات الرئيسية، ويُدرَج روتينيا في الأطر المنطقية للمشروعات ويُقاس أيضا في استقصاءات خط الأساس وخط الوسط وخط النهاية. ويعمل الصندوق باستمرار على بناء قدرات المشروعات المتعلقة بكيفية قياس المؤشر والإبلاغ عنه، ونشهد زيادة في عدد المشروعات التي تدرج مؤشر التغذية في استقصاءاتها.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
فرنسا بالنيابة عن الأرجنتين وبلجيكا والكاميرون وكوبا وإسبانيا وفرنسا ولكسمبرغ والمكسيك وبيرو والجمهورية الدومينيكية وسويسرا وجمهورية فنزويلا	إن الدول الاثنتي عشرة أدناه التي تشارك في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وبوصفها أعضاء في الصندوق، وأعضاء منتسبين أو مراقبين في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وأعضاء في مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية، تشكر إدارة الصندوق على مسودة تقرير هيئة المشاورات، وتتشرف بلفت انتباهها إلى أهمية التطبيق الكامل للتعددية اللغوية، بوصفها قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة، خلال فترة تجديد الموارد الممتدة لثلاث سنوات من 2025 إلى 2027. ولهذه الغاية، يُقترَح ما يلي: إضافة فقرة تحت الرقم 108(أ) مكرر إلى مسودة التقرير، وفقا للصياغة التالية: "سيتخذ الصندوق إجراءات حاسمة لضمان التعددية اللغوية وتطويرها. وسيستند في هذا الصدد إلى أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وسيضع مؤشرات رئيسية للأداء متعلقة بالتعددية اللغوية في إطار تنفيذ استراتيجيته للتنوع والإنصاف والشمول. وسيدرج عناصر متعلقة بالنظرة إلى احترام التعددية اللغوية في الاستقصاء العالمي للموظفين. وسيعين منسقا أو منسقة للتعددية اللغوية ضمن مديريه التنفيذيين". إضافة الإجراء القابل للرصد 25 (أ) مكرر إلى الملحق الأول الذي يتضمن الإجراءات والالتزامات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفقا للصياغة التالية: "وضع سلسلة من المؤشرات المتعلقة بالتعددية اللغوية في إطار تنفيذ استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق" مع تحديد الإطار الزمني للتنفيذ بـ "الفصل الرابع من عام 2024"؛ إضافة المؤشر 3-6-4 بعنوان "النسبة المئوية للموظفين الذين يتقنون أكثر من لغة واحدة من لغات الصندوق الرسمية" إلى الملحق الثاني الذي يتضمن مؤشرات إطار إدارة النتائج، ويوضَع هذا المؤشر استنادا إلى قواعد البيانات المؤسسية ويُعرَّف على النحو التالي: "عدد الموظفين الذين لديهم إتقان متقدم لأكثر من لغة واحدة من	تقدر الإدارة هذا التعليق وتؤكد أن الصندوق يقر بالتزام الأمم المتحدة بالتعددية اللغوية، ويشير إلى مقترح إدراج مؤشر للتعددية اللغوية في إطار التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق. ويلتزم الصندوق بوضع أفضل الممارسات لتنفيذ استراتيجيته للتنوع والإنصاف والشمول، وهناك مقارنة معيارية جارية بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لضبط مؤشرات الأداء. ومشاركة الصندوق في الفريق العامل المتعدد الاختصاصات المعني بالتنوع والإنصاف والشمول التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، والذي يضم خبراء في مجال التنوع، تتيح فرصة لتبادل المعرفة. ولا أمثلة حاليا عن مؤشرات للتعددية اللغوية يمكن استخلاصها من المقارنة المعيارية التي نُفِّذت حتى الآن، ولكن الصندوق سيواصل العمل بهذا الخصوص. ولا يزال التزام الصندوق بالتعددية اللغوية في سياق قوته العاملة، وأصحاب المصلحة والمستفيدين يتجلى باستخدام اللغات الرسمية للصندوق في جميع حالات التواصل على موقعه الشبكي المؤسسي، وقنواته للتواصل الاجتماعي وبياناته الصحفية. ونواظب أيضا على تشجيع الموظفين على حضور حصص دراسية مجانية في اللغات. ولسوء الحظ، ليس إدراج المؤشر المقترح الخاص بإطار إدارة النتائج والجدول الزمني ممكنا في الوقت الحالي. ولا تنص سياسة الصندوق وأحكامه الحالية المتعلقة بالتوظيف على ضرورة الإتقان المتقدم لأكثر من لغة واحدة من لغات الصندوق الرسمية، ما لم يُحدَّد ذلك في نبذة محددة عن الوظيفة ويرد ضمن متطلباتها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يضع الصندوق العملية والمعايير اللازمة لجمع البيانات المحتملة والتحقق منها وتحديثها. وسيتطلب تعريف المؤشر والعملية وكذلك جمع البيانات موارد إضافية ولن يكون ممكنا في الفصل الرابع

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	لغات الصندوق الرسمية، مع مستوى من الكفاءة اللغوية مطابق للمستوى الثالث أو أعلى منه في إطار الأمم المتحدة للغات".	من عام 2024. وكما ورد آنفا، ليس لأي كيان آخر في الأمم المتحدة أو مؤسسة مالية دولية أخرى مؤشر للتعددية اللغوية. وقد صُمِّم إطار إدارة النتائج في الصندوق لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات والتوجهات الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وإطار إدارة النتائج هو أداة تستخدمها المؤسسات المالية الدولية بصورة أساسية لإدارة الأداء خلال فترة تجديد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، التزم إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد بتبسيط عدد المؤشرات كمبدأ أساسي. ولم تدرج أي من المؤسسات المالية الدولية الأخرى هذا المؤشر في إطارها المكافئ لإطار إدارة النتائج. وختاما، الصندوق منظمة لامركزية، وبالتالي هناك في مكاتبه عدد كبير من الموظفين الوطنيين الذين لغتهم الرئيسية هي لغة غير رسمية.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
ألمانيا	نشيد بالإدارة على تقديمها مسودة تقرير ممتازة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولذلك، سنقدم في هذه المرحلة فقط بعض التعليقات البسيطة من جانبنا. وسنعود بمزيد من الاقتراحات إذا لزم الأمر خلال الدورة الثالثة. التعليقات الشاملة: 1- نرحب بتأكيد التقرير على أهمية هدف التنمية المستدامة 5. ومع ذلك، نرى أن الدور الأساسي والحيوي للمرأة وكذلك المجموعات المهمشة مثل الشباب والشعوب الأصلية ينبغي أن يظهر بشكل أقوى في مجالات المشاركة المختلفة الواردة في التقرير. وفي العديد من المجالات، سيؤدي التركيز بشكل أقوى على النساء والمجموعات المهمشة المستنير بالحقوق والموارد والتمثيل إلى تحسن كبير في احتمال إنجاز المشروعات بنجاح لجميع الأطراف. ونتساءل أيضا لماذا لم تُذكر أي رابطة نسائية ضمن شراكات الصندوق مع مختلف المنظمات والرابطات (المزارعون والشعوب الأصلية والشباب). 2- ونرحب بأن التقرير ينظر إلى النساء والمجموعات المهمشة الأخرى بطريقة شاملة. ومع ذلك، فإن معظم الإشارات تقتصر على القسم ثالثا دال "ضمان الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وفي هذا الجزء، تجري الإشارة إلى مشاركة ومعرفة وقيمة النساء والشباب والشعوب الأصلية وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا يجري ذكر تقاطع الفئات الاجتماعية المختلفة والآثار المترتبة على الوصول إلى الغذاء والأراضي والمشاركة إلا في سياق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويبدو أيضا أنه جرى تقويض الجوانب الأساسية مثل الحصول على الأراضي أو الغذاء أو الموارد. ويجب التركيز بشكل حاسم على أن المرأة لم تُذكر على الإطلاق في القسم ثالثا جيم بشأن زيادة المشاركة مع القطاع الخاص، وهو مجال تُمثل فيه المرأة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير (على سبيل المثال، الفقرة 51). 3- ويسلط التقرير الضوء بقوة على الروابط المتبادلة مع أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء بشكل أقوى على أوجه التآزر مع الأطر العالمية	تشكر الإدارة ألمانيا على هذه التعليقات. وفيما يتعلق بالسؤال بشأن **الرابطات النسائية**، يقيم الصندوق شراكات مع المنظمات التي تقودها النساء والرابطات النسائية، ولا سيما على المستويات المجتمعية والشعبية والمحلية من خلال مشروعاته، ومن خلال مختلف أنشطة الأموال التكميلية ومبادرات المناصرة مثل العمل النسائي من أجل العدالة المناخية. وينطوي هذا على وجه الخصوص على الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت النساء وتمثيلهن في المناصب القيادية في المنظمات على جميع المستويات، وداخل الصندوق نفسه. والسبب الوحيد وراء ذكر منظمات المزارعين ومجموعات الشعوب الأصلية والشباب كمجموعة، دون ذكر الرابطات النسائية أيضا، هو الإشارة إلى الآليات المحددة المنشأة المشاركة مع مجموعات أصحاب المصلحة هذه في الصندوق - وهي منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، والحركة الشعبية للشباب في الصندوق. وفي جميع هذه الحالات تُبذل الجهود لضمان تمثيل قوي للنساء ولضم المنظمات التي تقودها النساء والتي تركز على النساء. وأُحيط علما بالتعليق الآخر بشأن **الإشارات إلى النساء** وتقاطع المسائل المختلفة، واستجابة لهذا التعليق والتعليقات الأخرى التي تدعم زيادة التركيز على التقاطع بين الفئات الاجتماعية المختلفة، جرى تعزيز وتوسيع هذه الفقرة في القسم ثالثا- دال. وفيما يتعلق بالتركيز على النساء في مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص، كما هو مبين في الملحق الثالث، فإن لبرنامج تمويل القطاع الخاص ثلاثة أهداف محددة: (1) خلق فرص العمل والإدماج الاقتصادي للشباب؛ (2) تمكين النساء؛ (3) تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره لتحقيق قدر أكبر من القدرة على الصمود بين صغار المنتجين وفقراء الريف. وبالإضافة إلى ذلك،

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	الأخرى، مثل اتفاق باريس، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. 4- وتعتبر تحليلات المخاطر المناخية ضرورية لتحديد عوامل الضعف، وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ والتعرض لها، بالإضافة إلى وضع خيارات التكيف على المدى الطويل. ويمكن تناول إمكانات تحليلات المخاطر المناخية بشكل أكثر بروزا في التقرير. 5- وقد جرى ذكر زيادة أو تعزيز أو بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ (للناس والنظم الغذائية وما إلى ذلك) بشكل بارز في التقرير. ومع ذلك، لا يوجد تعريف واضح للقدرة على الصمود. ونظرا لأن القدرة على الصمود لها تفسيرات متعددة، سيكون من المفيد معرفة كيفية تفسير القدرة على الصمود في هذا التقرير ونوع الأنشطة التي تندرج على وجه التحديد ضمن بناء القدرة على الصمود. 6- ونرى أن هناك مجالا لتسليط الضوء على عدم المساواة المتزايد والذي يرتبط بكل من الجوع والفقر. 7- وينبغي أن تنعكس في النص الأهمية الكبيرة لمساهمات الشركاء في نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ودعم الصندوق. ويشمل ذلك التمويل الحكومي الكافي، بما في ذلك على المستوى المحلي، للزراعة والتنمية الريفية ومكافحة الفقر. ولكن أيضا تحسين الحوكمة وتعزيز القدرات وتوفير ظروف إطارية أفضل لأصحاب الحيازات الصغيرة. تعليقات محددة الموجز التنفيذي الفقرة 4: نقترح إضافة أن السكان الريفيين لا يساهمون بشكل كبير في الأمن الغذائي فحسب، بل أيضا في الحد من الفقر بشكل عام من خلال تعزيز الاقتصادات المحلية.	يجري تخصيص 50 في المائة من موارد برنامج تمويل القطاع الخاص للاستثمارات التي تراعي المنظور الجنساني وتعطى الأولوية للشركات التي تملكها وتديرها النساء أو الشباب. ويقدم الإطار الأول في الملحق الثالث تفاصيل إضافية محددة بشأن كيفية دعم برنامج تمويل القطاع الخاص للأولويات المؤسسية فيما يتعلق بالشباب والمنظور الجنساني والمناخ. وحُدث القسم ثالثا- جيم لتسليط الضوء بوضوح على التركيز القوي لبرنامج تمويل القطاع الخاص على النساء. وجرت إضافة أو تعزيز الإشارات إلى مختلف **الأطر العالمية** الأخرى حيثما كان ذلك مناسبا في الوثيقة. وفيما يتعلق بالنقطة 4 بشأن **المخاطر المناخية**، يعمل الصندوق على ضمان مراعاة المخاطر المناخية على نطاق حافظته في كل مرحلة من مراحل دورة المشروعات. وفي التنقيح الأخير لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق في عام 2021، أُجري فحص محدث للمخاطر المناخية أثناء تصميم المذكرة المفاهيمية للمشروع لتحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بالمناخ. وتؤدي المشروعات ذات التصنيف الكبير أو العالي للمخاطر المناخية تلقائيا إلى إجراء تحليل مفصل للمخاطر المناخية أو تقييم التكيف المستهدف لضمان أن ترتكز تدابير التكيف والتخفيف بالكامل على قاعدة أدلة علمية. وحدّث الصندوق أيضا مجموعة أدوات التكيف الخاصة به، مما يتيح أدوات مفتوحة المصدر لأفرقة المشروعات لضمان تطبيق أفضل الأدوات المتاحة على نطاق حافظة الصندوق. وأخيرا، لدى الصندوق تعاون متزايد مع منظمة الأغذية والزراعة التي هي أيضا في طليعة تطوير الأدوات التي تهدف إلى تحديد المخاطر والآثار المناخية في قطاع الزراعة.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	انظر منظمة الأغذية والزراعة (2017) "العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من الفقر الريفي"؛ الصفحات 5 و8-9. الفقرة 14: على الرغم من ذكر التحدي الذي تشكله الأزمات المتعددة، إلا أنه سيكون هناك مجال للإشارة إلى "مبدأ التعافي في المستقبل" الذي يسمح بتجاوز مراحل التنمية. الفقرة 24: نقترح ذكر مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب الوارد في خطة 2030 في هذه الفقرة/ في الموجز التنفيذي للتقرير. أولا إلى تاسعا الفقرة 30: ينبغي هنا أيضا ذكر الآثار على أسعار الأسمدة. الفقرة 33: لم يجر ذكر النساء إلا في الجملة الأخيرة مما يعطي الانطباع بأنهن لسن جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية. ولم يجر وصف أي التزامات لنقاط الاتصال الفعلية للتنفيذ. الفقرة 34: نوصي بإدراج إشارة إلى الوضع الخاص للنساء عند ذكر المخاطر المتعددة الأوجه المرتبطة بالهشاشة. باء- الاستثمار في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ لدى صغار المنتجين تعتبر النساء بكل تنوعهن عوامل تغيير مركزية وحاملات للمعرفة لحفظ التنوع البيولوجي والعمل المناخي. ومع ذلك، كثيرا ما تعوقهن هياكل السلطة التمييزية التي تعبر عن نفسها في توزيع الموارد والتمثيل والحقوق القائمة على أساس نوع الجنس. ومع ذلك، لم يجر ذكرهن في هذا القسم على الإطلاق. ونوصي بإدراج النساء والفتيات في جميع أنحاء هذا القسم.	وفيما يتعلق بالنقطة 5 بشأن **القدرة على الصمود**، يُعرّف الصندوق، تماشيا مع الأمم المتحدة، القدرة على الصمود بأنها قدرة نظام أو مجتمع محلي أو مجتمع معرض للمخاطر (تغير المناخ، الهشاشة، النزاع وما إلى ذلك) على مقاومة آثار الخطر واستيعابها والتكيف معها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على هياكله ووظائفه الأساسية واستعادتها. ويساعد الصندوق المجتمعات المحلية الضعيفة على إدارة المخاطر المختلفة بفعالية، مما يضمن قدرتها على التعافي مع الحفاظ على التنمية المستقرة والرفاه دون الإضرار بالآفاق المستقبلية. ويعد هذا المفهوم حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقليل آثار تغير المناخ إلى أدنى حد، والحفاظ على المكاسب الإنمائية أثناء الأزمات. وبالتالي، يستثمر الصندوق في تعزيز سبل العيش الريفية والنظم الغذائية القادرة على الصمود من خلال وسائل مثل الزراعة المستدامة وتحسين التغذية، مما يضمن مستقبل مستقر ومزدهر لهذه المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالنقطة 6 بشأن الروابط بين **عدم المساواة والفقر والجوع**، فإن التقارير الأخيرة عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم سلطت الضوء بالفعل على استمرار وتزايد أوجه عدم المساواة كمحرك رئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد جرى إدراج إشارة إضافية إلى دور عدم المساواة، إلى جانب النزاعات والصدمات المناخية والتباطؤ الاقتصادي في دفع الأزمة الحالية، في الفقرة الافتتاحية. وقد ورد ذكره أيضا في الموجز التنفيذي. وفيما يتعلق بالنقطة 7 بشأن **مساهمات الشركاء**، توافق الإدارة على أن البلدان المقترضة تؤدي دورا أساسيا في تمويل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بدءا من سداد قروضها في الوقت المناسب وحتى المساهمات الإضافية لتجديد الموارد والتمويل النظير للمشروعات الاستثمارية الفردية. وقد جرى إدراج

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	الفقرة 42: يعد تحسين البنية التحتية الحالية وتكييفها مهما أيضا في سياق الأحداث البطيئة الظهور (مثل ارتفاع مستوى سطح البحر) التي يمكن أن تقع تحت نتيجة الآثار الضارة لتغير المناخ إلى جانب الأحداث المناخية المتطرفة. وفي سياق "الاستثمار في المشروعات التي تعزز استعادة النظم الإيكولوجية، والإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التنوع البيولوجي"، يمكن إدراج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. ومن الأمور الإيجابية الإشارة إلى أن الصندوق يستثمر في نظم الإنذار المبكر لتعزيز قدرة صغار المنتجين على الصمود. ومع ذلك، ينبغي النظر في المشاركة في مبادرة الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق أقصى قدر من المواءمة الدولية. وفي سياق "تغطية خسائر الأصول الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة"، من المهم بنفس القدر وضع في الاعتبار أن الظواهر الجوية المتطرفة والعمليات البطيئة الظهور يمكن أن تؤدي إلى خسائر غير اقتصادية (على سبيل المثال، فقدان التنوع البيولوجي، وفقدان التراث الثقافي). الفقرة 53: نوصي بإضافة النساء والفئات المهمشة كمستفيدين. الفقرة 57: بينما يناقش القسم التواصل والتعاون مع الفئات المهمشة، فإنه لا يحدد ما إذا كان يجري دمج النساء والفئات المهمشة الأخرى في هذه العمليات أو كيف يجري ذلك. ونوصي بإدراج المنظمات التي تقودها النساء، أيضا في الإطار 3 كشركاء رئيسيين. وشكرا لكم!	صيغة إضافية بشأن أهمية المساهمات النظيرة (المدرجة عادة في تعريف "التمويل المشترك المحلي" في وثائق الصندوق). وفيما يتعلق **بالفقرة 4**، تتفق الإدارة بشدة مع هذا التعليق، الذي يقدم جزءا كبيرا من الأساس المنطقي للاستثمار في الزراعة الصغيرة النطاق والمناطق الريفية. وقد عُدلت الفقرة ذات الصلة. وفيما يتعلق **بالفقرة 14**، تعترف الإدارة بقيمة مبدأ "التعافي إلى الأمام"، إلا أن مفهوم "التعافي إلى الأمام" يمكن أن يكون صعبا عند ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للصندوق مع ضمان الفهم المشترك للمصطلح. ومع ذلك، أُضيفت صياغة إضافية إلى الفقرة التي تحاول أن تعكس هذا المبدأ. وأُعيد النظر في **الفقرات 24 و30 و33 و34 و53** بناء على تعليقات ألمانيا. وفيما يتعلق **بالإشارات إلى النساء في القسم الخاص بالتنوع البيولوجي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ**، تؤدي النساء دورا محوريا في استراتيجية التنوع البيولوجي في الصندوق، حيث يؤدين دورا رئيسيا في الجمع بين الحفظ والتنمية المستدامة. ويعمل الصندوق على تمكين النساء للمساعدة في إدارة التنوع البيولوجي وحمايته من خلال الممارسات الزراعية المستدامة، مما يضمن مشاركتهن في اتخاذ القرارات المهمة والاستفادة منها. وتُستخدم مهارات النساء ومعارفهن الفريدة لتشجيع النُهج المجتمعية التي تعزز الحصول على الموارد الأساسية مثل الأراضي والتمويل. وعلاوة على ذلك، تعد النساء جهات فاعلة رئيسية للاستفادة من العلاقة بين التنوع البيولوجي والتغذية حيث إنهن في أغلب الأحيان مسؤولات عن صحة الأسرة المعيشية وتغذيتها، وبالتالي يمكن أن يدفعن إلى تبني الممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للأغذية البرية التي توفر منافع مشتركة للتغذية والصحة. وتعد الشعوب الأصلية أيضا

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		من المشرفين الرئيسيين على التنوع البيولوجي، ومن وكلاء التغيير الذين يضعهم الصندوق على رأس أولوياته في عمله في مجال التنوع البيولوجي. ويعترف الصندوق أيضا بأهمية معالجة أوجه عدم المساواة التي أثرت على النساء والفتيات على حد سواء، ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في خطة عمل الصندوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للفترة 2019-2025، وقد أُدمجت إشارات إضافية إلى النساء والفتيات في التقرير حيثما كان ذلك مناسبا (https://webapps.ifad.org/members/eb/126/docs/arabic/EB-2019-126-INF-6.pdf). وفيما يتعلق **بالفقرة 42**، أُجريت تعديلات على الفقرات المشار إليها لدمج هذه التعليقات، بما في ذلك إضافة إشارة إلى التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. وتسلط الإدارة الضوء أيضا على أن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية مدرج ضمنيا في الإشارة إلى "البنية التحتية الخضراء" وجزء لا يتجزأ من نهج الصندوق المتكامل لإدارة مستجمعات المياه. وفيما يتعلق **بنظم الإنذار المبكر**، يعمل الصندوق على ضمان المواءمة مع المبادرات القائمة، بما في ذلك مبادرة الإنذار المبكر للجميع. وانضم الصندوق أيضا (ككيان منفذ) إلى مرفق تمويل عمليات المراقبة المنهجية. وسيكفل هذا العمل أن الاستثمارات المنفذة كجزء من مبادرة الإنذار المبكر للجميع ستُستكمل بتمويل من الصندوق، مع تركيز استثمارات الصندوق على تسليم الميل الأخير للمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر. وقد حُدثت الفقرة ذات الصلة لتعكس ذلك بمزيد من الوضوح. وفيما يتعلق **بالفقرة 57 بشأن التعاون**، جرى إدراج إشارة إلى المنظمات التي تقودها النساء في الفقرة. ولكن الإدارة تشير إلى أن هذا القسم من الوثيقة يقدم

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		تقريرا عن مجموعة محددة من المشاورات التي أُجريت مع مجموعات الشعوب الأصلية ومنظمات المزارعين والشباب من خلال الآليات القائمة التي أنشأها الصندوق خلال السنوات الأخيرة. وتشمل هذه الآليات المنظمات التي تقودها النساء، ولكن ليس كمجموعة منفصلة محددة من أصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه العملية على الموقع الشبكي للصندوق على الروابط التالية: https://www.ifad.org/ar/farmers-forum https://www.ifad.org/ar/indigenous-peoples-forum https://www.ifad.org/ar/youth

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
كندا	تود كندا أن تشيد بالصندوق على الجودة العامة لمسودة التقرير. ونحن ندعم طموح الصندوق بشأن النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجنساني، ونرحب بإدخال مؤشر جديد للحصائل بشأن المساواة بين الجنسين. ونرى في ذلك إشارة إلى عزم الصندوق على تحسين الأداء في تنفيذ البرنامج والأداء عند الإنجاز. كما نقدر الالتزام بتعبئة التمويل الإضافي والتقدم المحرز في إنشاء المساهمات المناخية الإضافية، التي ندعمها. ونرحب بزيادة المستوى المستهدف للتخصيص من 25 في المائة على الأقل إلى 30 في المائة على الأقل للبلدان ذات الأوضاع الهشة، وهو ما يتسق مع الزيادة المقترحة في التركيز على السياقات الهشة مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. كما نقدر الالتزام بالعمل مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم استثمارات جيدة التنسيق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما بملكية قطرية قوية وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك بشأن استراتيجية فريق الأمم المتحدة القطري (الفقرة 36). ونحن نتفق على أهمية التقييمات (التشخيص المعزز للهشاشة) في كل حالة من أجل فهم الأبعاد المتعددة للهشاشة بشكل أفضل (الفقرة 34). ويمكن أن يتعاون الصندوق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لوضع تقييمات مشتركة وترسيخها على نطاق أوسع في الاستجابة القطرية للأمم المتحدة - كلما أمكن ذلك. وفيما يتعلق بالاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي، فإننا نقدر الجهود المبذولة لتحسين دمج المناخ والتنوع البيولوجي. وسنكون ممتنين لو تلقينا المزيد من المعلومات عما ستتضمنه خارطة الطريق المتعلقة بالمواءمة مع اتفاق باريس على وجه التحديد. وسنكون ممتنين أيضا لو	تشكر الإدارة كندا على هذه التعليقات. فيما يتعلق **بالمواءمة مع اتفاق باريس**، فإن وضع خارطة طريق سيوضح الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق في دعم البلدان في تنفيذ خططها المتعلقة بالعمل المناخي في الزراعة الصغيرة النطاق والمجال الريفي، عملا باتفاق باريس، واستنادا إلى المبادئ المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتقييم المواءمة مع اتفاق باريس،[2] بما في ذلك توضيح الإجراءات المحددة والجداول الزمنية والآثار على الموارد. وأحد العناصر الرئيسية للمواءمة مع اتفاق باريس هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة من حوافظ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونظرا لمهمة الصندوق المحددة وتركيزه على الزراعة المستدامة الصغيرة النطاق، واتباع نُهج التنمية المتمحورة حول الإنسان، فإن الصندوق لا يواجه بعض التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية الدولية المشاركة تاريخيا في الاستثمارات المتعلقة باستخراج الوقود الأحفوري وتجهيزه أو الطاقة أو مشروعات البنية التحتية الكبيرة. والواقع أن العمل قد اضطُلع به بالفعل لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة من حافظة الصندوق، وهو ما يؤكد أن الصندوق هو بالوعة صافية لانبعاثات غازات الدفيئة في هذا الصدد[3]. وستحدد خارطة طريق الصندوق إجراءات مستقبلية محددة تشمل ما يلي: • الانتقال إلى إجراء تحليل تفصيلي لغازات الدفيئة لجميع المشروعات التي يمولها الصندوق، بما في ذلك خلال مرحلة

[2] https://www.worldbank.org/en/publication/paris-alignment/joint-mdb-paris-alignment-approach

[3] https://www.ifad.org/documents/38714170/41937469/paris-alignment.pdf/7a248b90-e885-016d-1172-163a584d2384?t=1676560374052

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	تمكنت الوثيقة من مناقشة تكامل الاستثمارات المقترحة في نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث (الفقرة 42) مع المبادرات الحالية مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية التي تديرها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتدعم كندا جهود الصندوق الرامية إلى ابتكار وتنويع حلول التمويل لصالح الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا والجهود الرامية إلى دعم تهيئة بيئة تمكينية أفضل للمؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ونحن نشيد باستخدام برنامج تمويل القطاع الخاص في الصندوق للهياكل المالية المختلطة والمبتكرة بنسبة تعبئة وتمويل تبلغ 5:1. ونرحب أيضا بالالتزام بتحديد فرص القطاع الخاص في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ونحن نرحب بإدراج السيناريو المالي الجديد. ويمكن أن تدعم كندا السيناريو المالي الذي يمثل نموا اسميا معتدلا مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، في ضوء الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الطموح والبيئة المالية الصعبة.	وضع التصورات لتحديد خيارات الاستثمار الزراعي الأمثل المتجذرة في انسجامها مع التكيف مع تغير المناخ-التخفيف من آثاره وآفاق التخفيف من آثاره. وستُجرى هذه العملية أيضا عند إنجاز المشروعات. • تعزيز التكامل بين المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ضمن مخططات مشروعاتنا. • تعزيز إلمام الموظفين باتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وتوضيح الطرق التي يمكننا من خلالها المساعدة. • تعظيم المزايا المشتركة للتكيف والتخفيف والتنوع البيولوجي في استثماراتنا. • مواصلة تحسين نهجنا إزاء تقييم المخاطر المناخية في تصميمات المشروعات، وزيادة تحديد استراتيجيات التكيف مع المناخ المستدامة وذات الصلة بالسياق والمبتكرة والمصممة خصيصا للتركيبة السكانية التي يستهدفها الصندوق. • زيادة حجم التمويل المناخي المستمد من مختلف المساهمين، وخاصة القطاع الخاص. • تكثيف دعمنا للدول الأعضاء في زيادة مساهماتها المحددة وطنيا/خطط عملها الوطنية وفي صياغة مبادرات قابلة للاستثمار لتحقيق الأهداف المناخية، ولا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي وتحويل النظام الغذائي.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		• مواصلة تعزيز تقدير وتوثيق نتائج القدرة على التكيف مع تغير المناخ التي حققتها المشروعات. ويستثمر الصندوق في **تعزيز المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر** من خلال شبكات المراقبة وقنوات النشر الخاصة بالمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر وتدريب المستفيدين. وعلى الصعيد العالمي، يهدف الصندوق إلى زيادة حافظة المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر الخاصة به خلال السنوات القادمة. ويعمل الصندوق على ضمان المواءمة مع المبادرات القائمة، بما في ذلك مبادرة الإنذار المبكر للجميع. وانضم الصندوق أيضا (ككيان منفذ) إلى مرفق تمويل عمليات المراقبة المنهجية. وسيكفل هذا العمل أن الاستثمارات المنفذة كجزء من مبادرة الإنذار المبكر للجميع ستُستكمل بتمويل من الصندوق، مع تركيز استثمارات الصندوق على تسليم الميل الأخير للمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر. وقد حُدثت الفقرة ذات الصلة لتعكس ذلك بمزيد من الوضوح. وفيما يتعلق **بالسيناريوهات المالية**، تقدر الإدارة هذه التعقيبات وتحث الدول الأعضاء على دعم السيناريوهات الأعلى وضمان نمو حقيقي كبير في برنامج القروض والمنح الشامل كجزء من استجابة طموحة للأزمات الحالية، ودعم الجهود العالمية لتحويل النظم الغذائية، والاستجابة لتغير المناخ، وإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح. وتُبين التعهدات الواردة حتى الآن أن الدول الأعضاء، سواء كانت مقترضة أو جهات مانحة تقليدية، مستعدة لزيادة مساهماتها بما يتماشى مع أعلى السيناريوهات وما بعدها. وتُشجَّع الدول الأعضاء أيضا على استكشاف إمكانية توفير قروض الشركاء الميسّرة والمساهمات المناخية الإضافية، بالإضافة إلى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		مساهماتها الأساسية، إذا كان هذا خيارا لزيادة مساهمتها الإجمالية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
البرازيل	تقدر البرازيل الجهود التي بذلتها الإدارة في إعداد مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتجدون أدناه بعض الأسئلة عن مسودة التقرير. وإذا لزم الأمر، سيجري تقديم توصيات تكميلية خلال الدورة الثالثة. وتطلب البرازيل المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالجدول 3. وبالنظر إلى أن برنامج القروض والمنح في السيناريو +A أعلى من مستواه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فلماذا يُتوقع أن تكون قيمة آلية الحصول على الموارد المقترضة أقل من مستواها في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في جميع السيناريوهات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؟ ويكتسي هذا التوضيح أهمية خاصة، حيث إن المعلومات الواردة في المحادثات مع الصندوق كانت تشير إلى أنه يمكن زيادة آلية الحصول على الموارد المقترضة في السنوات القادمة.	تشكر الإدارة البرازيل على هذه التعليقات. تود الإدارة تسليط الضوء على أنه من المتوقع أن يكون **مستوى التمويل المتاح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا** أعلى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في جميع السيناريوهات من ألف+ إلى جيم. ويستمد مستوى موارد **آلية الحصول على الموارد المقترضة** من الحاجة إلى مواصلة إدارة الاقتراض بحكمة، وزيادة موارد هذه الآلية ليست شرطا لزيادة التمويل للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويعتمد ذلك أيضا على مستوى الطلب على موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة من مجموعات الدخل القطري الأخرى وعدد البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تستوفي متطلبات الجدارة الائتمانية للحصول على موارد

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	ونود أن نرى المزيد من المعلومات في التقرير فيما يتعلق بآلية الحصول على الموارد المقترضة وكيف يعتزم الصندوق اقتراض الموارد لتمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالجدول 3 أيضا، سنكون ممتنين لو تمكن الصندوق من تقديم المزيد من التفاصيل عن "المنح الأخرى غير القطرية/الإقليمية العالمية".	تلك الآلية. ومن المتوقع أن تكون موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أعلى نسبيا في إطار برنامج القروض والمنح الشامل، وأن تكون آلية الحصول على الموارد المقترضة أقل قليلا، مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ولكن الموارد المتاحة لجميع مجموعات البلدان تزيد في جميع السيناريوهات من ألف+ إلى جيم. ويجري تقديم تحديث بشأن تنفيذ آلية الحصول على الموارد المقترضة إلى المجلس التنفيذي كل ديسمبر/كانون الأول، وستتم مناقشة التحديث التالي في الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2023. وسيجري تقديم لمحة عامة كاملة عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في نهاية دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيجري أيضا تقديم تحديث بشأن اقتراض الصندوق إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول كجزء من الوثيقة السنوية بشأن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيستمر تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة من خلال الاقتراض بما يتماشى مع إطار الاقتراض المتكامل المحدث، وخلال التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق، ستستمر المناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن اقتراض الصندوق واستكشاف السبل التي يمكن للصندوق أن يستجيب بها لتوصيات مجموعة العشرين المقدمة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحسين قوائم موازناتها وتعزيز قدرتها على الإقراض. ولقد شكل تمويل **المنح غير القطرية/العالمية- الإقليمية** منذ فترة طويلة جزءا من برنامج القروض والمنح الشامل للصندوق، والذي جرى تحديده تاريخيا بنسبة 5 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح. ولكن منذ التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، جرى تعريف مظروف المنحة هذا على أنه مبلغ تمويل محدد،

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		وليس نسبة مئوية من الإجمالي لضمان التوافق مع قدرة الصندوق الإجمالية على تقديم المنح. وكجزء من هذا التحول، جرى تخفيض مبلغ التمويل لهذه المنح بشكل كبير مقارنة بالمستويات التاريخية، ومع ذلك يظل مصدرا حاسما لتمويل الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق بما في ذلك دعم العمل المعرفي والابتكار والبحث وبناء القدرات والأنشطة الأخرى التي تساعد على تعميق أثر برنامج عمل الصندوق وتوفير دعم تقني إضافي للدول الأعضاء المقترضة. ويخضع استخدام هذه الموارد لسياسة المنح العادية في الصندوق والتي جرى تحديثها واعتمادها آخر مرة من قبل المجلس التنفيذي في عام 2021 (EB 2021/132/R.3).

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
الولايات المتحدة	تود الولايات المتحدة أن تشكر إدارة الصندوق على المسودة الممتازة التي تعكس تعقيبات الدول الأعضاء ووجود عملية تشاركية وتكرارية. ونحن نقدر السرد الدقيق عن حالة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والوثيقة القصيرة التي جرى إعدادها لتسليط الضوء بشكل أفضل على التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لصانعي القرار المعنيين. ورغم أن هذه النقاط قد جرى تناولها بشكل جيد في مقدمة التقرير، ولا سيما في الفقرات 3 و4 و7، فإن الموجز التنفيذي سيستفيد أيضا من الإشارة الصريحة إلى حاجة الصندوق إلى بذل المزيد من الجهود فيما يقوم به على أحسن وجه. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع الصندوق على مواصلة زيادة الحاجة إلى جهود إصلاح السياسات وقيمتها لاستكمال التمويل الموسع وتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق في تعزيز إصلاحات السياسات من خلال برامجه القطرية وشراكاته الاستراتيجية. ونحن نقدر السيناريوهات المالية المنقحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتي تعكس مدخلات الدول الأعضاء. ونرحب بمزيد من التوضيح بشأن النص الوارد بين قوسين في الفقرة 2 فيما يتعلق بدعوة الصندوق للحصول على تمويل إضافي بقيمة ملياري دولار في ضوء مدخلات الدول الأعضاء في الوثيقة النهائية. وفيما يتعلق بالهشاشة، نشيد بالصندوق على زيادة هدفه المتعلق بالهشاشة وتعزيز مشاركته المقررة مع الشركاء الاستراتيجيين. وتتماشى الاستراتيجية المبينة في الملحق الجديد بشأن الهشاشة مع الميزة النسبية للصندوق ومهمته وخبرته الواسعة في السياقات الهشة، وتعكس تعقيبات الدول الأعضاء. وكما ذكرنا في المشاورة غير الرسمية، نحن نتفق على أن تركيز الصندوق المتزايد على الهشاشة والتزامه بزيادة حصة الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل من 40 في المائة إلى 45 في المائة يمكن أن يفسح المجال أيضا لطموح أكبر بشأن تخصيص الموارد لأفريقيا. وفيما يتعلق بالمناخ، نؤيد بقوة هدف الصندوق المتزايد بشأن المناخ وتركيزه على التكيف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ونحن نتفق مع طلبات الحصول على	تشكر الإدارة الولايات المتحدة على هذه التعليقات. استنادا إلى هذه التعقيبات على **السرد**، جرى تحسين الفقرات ذات الصلة في الموجز التنفيذي على النحو المقترح، مع الاعتماد بشكل خاص على الفقرة 7 من المقدمة. وفيما يتعلق **بالمشاركة في السياسات**، وكما أُبلغ مؤخرا إلى المجلس التنفيذي في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 (EB/2023/139/R.14)، وفي حين أن المشاركة في السياسات على المستوى القطري لا تزال مجالا أضعف في أداء الصندوق، تُتَّخذ خطوات لمعالجة ذلك اعترافا بالحاجة إلى المشاركة في السياسات وقيمتها لاستكمال توسيع نطاق التمويل. ومؤخرا حسّن الصندوق أدواته التوجيهية بشأن المشاركة في السياسات على المستوى القطري، وجدد استراتيجيته لإدارة المعرفة لضمان زيادة التركيز على: (1) البيانات والأدلة المنهجية؛ (2) استخدام المعرفة؛ (3) تعزيز الروابط مع البرامج القطرية، ولا سيما للمشاركة في السياسات الوطنية. ويخطط الصندوق أيضا لتوفير خدمات استشارية قطرية تجريبية في سبعة بلدان في عامَي 2023 و2024 من أجل تقديم بيانات وأبحاث هادفة لتوجيه المشاركة في السياسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق الاستثمار في اللامركزية وزيادة القُرب من الشركاء من أجل تحسين الدعم غير الإقراضي الذي يُقدَّم على المستوى القطري. وتُلاحَظ تحسينات في الأنشطة غير الإقراضية بصورة عامة في استنتاجات التقييم الذاتي واستقصاء أصحاب المصلحة في الصندوق لعام 2022. وفيما يتعلق **بالنص الوارد بين قوسين** في الوثيقة، في حين أن الوثيقة بأكملها عبارة عن مسودة، فقد جرى إدراج قوسين حيث جرت الإشارة بشكل محدد إلى

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	مزيد من الوضوح بشأن خارطة الطريق التي يقترحها الصندوق للمواءمة مع اتفاق باريس. وأخيرا، فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، فإننا لا نزال حذرين بشأن الآثار المترتبة على إنشاء قنوات مميزة في سياق تجديد الموارد ونرى أن تفعيل مثل هذه الآلية ينبغي أن يعكس اهتماما واضحا من الدول الأعضاء. ونحن نحث الصندوق على أن يوضح في تقرير المشاورة أن إنشاء المساهمات المناخية الإضافية لن يشكل سابقة لقنوات إضافية في عمليات تجديد الموارد في المستقبل. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، نود أن نرى زيادة أكبر في إمكانية وأهمية الاستفادة من أوجه التآزر بين استثمارات القطاعين العام والخاص. ونلاحظ الإشارة إلى لجنة استشارية في الفقرة 28 من الملحق الثالث - ونرى أنه مع توسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص، فإنه ينبغي أن يتواءم مع الحوكمة الحالية للصندوق وينبغي أن يؤدي المجلس التنفيذي دورا إشرافيا على وضع برامج العمليات غير السيادية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى دور الصندوق كمجمع للتمويل ونسبة التمويل المشترك البالغة 1.95:1 التي جرى الوصول إليها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، فإننا نتفق مع تعليقات الدول الأعضاء الأخرى التي تفيد بأن هناك مجالا أمام الصندوق لزيادة المستوى المستهدف للتمويل المشترك الخاص به بما يتجاوز النسبة المقترحة البالغة 1.6:1. ونسلط الضوء بشكل خاص على نطاق الطموح الأكبر للتمويل المشترك المحلي والاستفادة من العمليات غير السيادية في ضوء خطوط أساس كل منها. ونرى أيضا أنه مع توسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص، فإنه ينبغي أن يتواءم مع التركيز الأساسي للصندوق على البلدان المنخفضة الدخل/البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من أجل توليد أكبر قدر ممكن من الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في العمل التأسيسي للصندوق في بلدان أخرى. ونحن نتطلع إلى المناقشة الاستراتيجية في العام المقبل بشأن الآفاق المالية للصندوق حتى عام 2030 والتي اقترحها رئيس الصندوق ألفرو لاريو في دورة المجلس	أهداف تمويل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتوضيح أن هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى مناقشتها بمزيد من التفصيل في الدورة الثالثة. وتعتبر **نسبة الموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا** نتيجة لعدد من العوامل، بما في ذلك صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولا سيما المستوى الشامل لتجديد الموارد ومبلغ التمويل الذي يمكن تخصيصه على نحو مستدام لتمويل المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة. ومن بين 43 بلدا أفريقيا حصلت على التمويل في التجديد الثاني عشر للموارد، احتاج 12 بلدا إلى منح في إطار القدرة على تحمل الديون. وحاليا ارتفع هذا العدد إلى 15، وقد يرتفع أكثر خلال التجديد الثالث عشر للموارد. ولذلك، فإن حصة الموارد الأساسية لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتبطة بقوة بحجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون المتاح في التجديد الثالث عشر للموارد، والذي يتحدد في حد ذاته بمستوى المساهمات في تجديد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في قيم متغيرات صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتي قد تؤثر بشكل أكبر على الحصائل الإقليمية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. لذلك، وفي حين أنه جرى تجاوز الحد الأدنى لحصص أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التجديد الثاني عشر للموارد، من الحكمة الإبقاء على هذه المستويات الدنيا في التجديد الثالث عشر للموارد لمراعاة هذه العوامل، مع الإقرار بأنها تضمن حدا أدنى وليست سقفا. وسيجري الإبلاغ الأول عن الحصة الفعلية للموارد الأساسية المخصصة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال التقرير المرحلي المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2024، والذي سيتضمن توزيع موارد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	التنفيذي في مايو/أيار 2023. وبناء على ذلك، نقترح أن تركز الفقرة 115 على هذا الالتزام بالمناقشات الاستراتيجية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بدلا من استكشاف توسيع أدوات الاقتراض في الصندوق. ويمكن القيام بذلك عن طريق حذف الجملة الأولى الواردة بالخط العريض في الفقرة ونقل الجملة الثالثة، "خلال الفترة المتبقية من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستواصل الإدارة المناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن إمكانية الوصول إلى أدوات الاقتراض الأخرى في دورات تجديد الموارد المستقبلية، تماشيا مع القرار 223/د-44،87 بناء على الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من الإصدارات الخاصة." إلى بداية الفقرة 115. وأخيرا، وتكرارا لتعليقاتنا من المناقشة السابقة، نشير إلى الالتزام المهم من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بإعداد تقرير عن تنفيذ سياسة التخرج، والذي التزم الصندوق بتقديمه خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ونطلب إرفاق تقرير التنفيذ هذا بتقرير هيئة المشاورات كملحق به.	وفيما يتعلق **بالمواءمة مع اتفاق باريس**، فإن وضع خارطة طريق سيوضح الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق في دعم البلدان في تنفيذ خططها المتعلقة بالعمل المناخي في الزراعة الصغيرة النطاق والمجال الريفي، عملا باتفاق باريس، واستنادا إلى المبادئ المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتقييم المواءمة مع اتفاق باريس،[4] بما في ذلك توضيح الإجراءات المحددة والجداول الزمنية والآثار على الموارد. وأحد العناصر الرئيسية للمواءمة مع اتفاق باريس هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة من حوافظ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونظرا لمهمة الصندوق المحددة وتركيزه على الزراعة المستدامة الصغيرة النطاق، واتباع نُهج التنمية المتمحورة حول الإنسان، فإن الصندوق لا يواجه بعض التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية الدولية المشاركة تاريخيا في الاستثمارات المتعلقة باستخراج الوقود الأحفوري وتجهيزه أو الطاقة أو مشروعات البنية التحتية الكبيرة. والواقع أن العمل قد اضطلع به بالفعل لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة من حافظة الصندوق، وهو ما يؤكد أن الصندوق هو بالوعة صافية لانبعاثات غازات الدفيئة في هذا الصدد[5]. وستحدد خارطة طريق الصندوق إجراءات مستقبلية محددة تشمل ما يلي: • الانتقال إلى إجراء تحليل تفصيلي لغازات الدفيئة لجميع المشروعات التي يمولها الصندوق، بما في ذلك خلال مرحلة وضع التصورات لتحديد خيارات الاستثمار الزراعي الأمثل المتجذرة في انسجامها مع التكيف مع تغير المناخ-التخفيف من

[4] https://www.worldbank.org/en/publication/paris-alignment/joint-mdb-paris-alignment-approach

[5] https://www.ifad.org/documents/38714170/41937469/paris-alignment.pdf/7a248b90-e885-016d-1172-163a584d2384?t=1676560374052

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		آثاره وآفاق التخفيف من آثاره. وستُجرى هذه العملية أيضا عند إنجاز المشروعات. • تعزيز التكامل بين المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ضمن مخططات مشروعاتنا. • تعزيز إلمام الموظفين باتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وتوضيح الطرق التي يمكننا من خلالها المساعدة. • تعظيم المزايا المشتركة للتكيف والتخفيف والتنوع البيولوجي في استثماراتنا. • مواصلة تحسين نهجنا إزاء تقييم المخاطر المناخية في تصميمات المشروعات، وزيادة تحديد استراتيجيات التكيف مع المناخ المستدامة وذات الصلة بالسياق والمبتكرة والمصممة خصيصا للتركيبة السكانية التي يستهدفها الصندوق. • زيادة حجم التمويل المناخي المستمد من مختلف المساهمين، وخاصة القطاع الخاص. • تكثيف دعمنا للدول الأعضاء في زيادة مساهماتها المحددة وطنيا/خطط عملها الوطنية وفي صياغة مبادرات قابلة للاستثمار لتحقيق الأهداف المناخية، ولا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي وتحويل النظام الغذائي.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		وفيما يتعلق **بالمساهمات المناخية الإضافية**، فقد جرى إدراج نص إضافي في الوثيقة للتأكيد على أن إنشاء مساهمات مناخية إضافية لا ينبغي اعتباره بمثابة سابقة لإنشاء مساهمات مواضيعية إضافية أخرى لموارد الصندوق في المستقبل. وفيما يتعلق **بحوكمة وعمليات برنامج تمويل القطاع الخاص**، وكجزء من إطار تنفيذ طرائق التمويل الجديدة لبرنامج تمويل القطاع الخاص المقرر تقديمها إلى المجلس التنفيذي خلال الفصل الثالث من عام 2024 (الالتزام 1-4، الإجراء القابل للرصد 14)، ستستعرض الإدارة هذه الترتيبات استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في المنظمات الأخرى، وستقدّم تدابير محدّثة لحوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي. وسيظل المبدأ الموجِّه الإشراف القوي من المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق **بالتمويل المشترك**، ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية وارتفاع مستويات الديون، ترى الإدارة أنه سيكون من الصعب زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي في التجديد الثالث عشر للموارد، وتقترح الإبقاء على المقترح الحالي المتمثل في زيادة المستوى المستهدف من 1:1.5 في التجديد الثاني عشر للموارد إلى 1:1.6 في التجديد الثالث عشر للموارد، ويُتوقَّع أن تنشأ الزيادة من زيادة التمويل المشترك الدولي. ويلاحظ بالفعل الأثر الأولي للبيئة الاقتصادية الحالية في نسبة التمويل المشترك الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 (للفترة 2020-2022)، والتي تبلغ 1:1.63 مقارنة بـ 1:1.95 في الفترة 2019-2021. وكان **أثر التمويل بالديون للعمليات غير السيادية** أعلى من الهدف في عام 2022، ولكن بناء على عدد محدود من العمليات. ومع توسع حافظة العمليات غير السيادية، سيتمكن الصندوق أيضا من رصد الاتجاهات وتعزيز التعلم بشأن هذا الجانب.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		وفيما يتعلق **ببرنامج تمويل القطاع الخاص**، وكما هو مذكور في الملحق الثالث، سيجري استخدام المبلغ الكامل لموارد المنح الأساسية لتوفير التمويل المختلط للاستثمارات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فضلا عن البلدان التي تعاني من الهشاشة، بما يتماشى مع الاتفاق الأوسع بشأن استخدام الموارد الأساسية للصندوق في برنامج القروض والمنح. وقد أدرج في الملحق نص إضافي لتوضيح ذلك. وفيما يتعلق **بالمناقشة الاستراتيجية بشأن التوقعات المالية للصندوق** حتى عام 2030، تقدر الإدارة هذه التعقيبات. وقد عُدلت الفقرة المشار إليها بما يتماشى مع المقترح، وحُذفت الجملة الأولى المكتوبة بالخط العريض وقُدمت توضيحات إضافية بشأن المناقشات الاستراتيجية في المجلس التنفيذي استجابة لهذا التعليق والتعليقات الأخرى للدول الأعضاء. وفيما يتعلق **بسياسة التخرج**، جرت إضافة إشارة إلى مسودة تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى حاشية تشير إلى التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة التخرج الذي جرى تقديمه إلى هيئة المشاورات. وكما هو متفق عليه في سياسة التخرج في الصندوق (EB 2021/133/R.5)، جرى تقديم تقرير مرحلي إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في دورتها الثالثة. وسيجري أيضا تقديم تحديث إضافي إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورة ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى جانب التقرير السنوي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، كما حدث في عام 2022 (EB 2022/137/R.3/Add.1/Rev.2). ويتماشى ذلك مع الالتزام الوارد في السياسة بإبلاغ المجلس التنفيذي سنويا.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
		ويُقدم هذا التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة التخرج إلى المجلس التنفيذي للعلم كجزء من الوثيقة الشاملة بشأن برنامج عمل الصندوق القائم على النتائج لعام 2024، والميزانيتين العادية والرأسمالية، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026، ولكنه غير مدرج في وثيقة الميزانية النهائية المقدمة إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها، حيث إن الموافقة على التقرير المرحلي غير مطلوبة. وتوصي الإدارة باتباع نفس النهج فيما يتعلق بتقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
فنلندا (تعليقات واردة بالبريد الإلكتروني)	القطاع الخاص تستحق الجهود الاستباقية التي يبذلها الصندوق لدعم القطاع الخاص الريفي في البلدان النامية الثناء. ويكمن الأساس في بناء نظم غذائية مستدامة قائمة على السوق في إنشاء قطاع خاص محلي نشط وسلاسل قيمة في قطاع إنتاج الأغذية. وقد بنى الصندوق مستوى كبيرا من الخبرة والموارد المالية لصالح القطاع الخاص الريفي في البلدان النامية. وفي حين أن هذا أمر موضع ترحيب من منظور تمويل التنمية المستدامة، فمن المهم بنفس القدر إدارة المخاطر المتزايدة لهذا التوسع بشكل صحيح. المناخ والتنوع البيولوجي نحن نقدر اهتمام الصندوق المتزايد بالتنوع البيولوجي والنهج الشامل لتناول مسائل المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي بالتوازي. ونرحب بسعي الصندوق إلى تقديم استراتيجية موحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، وتخطيط خارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس. ونود أن نشجع الصندوق على مواءمة خارطة الطريق أيضا مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وإنه من الممتاز أن يهدف الصندوق إلى الاستثمار في نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث. ومن الأهمية بمكان تنسيق الجهود مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة للإنذار المبكر للجميع من أجل تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر، والمشاركة في التنسيق على المستوى القطري، بقيادة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ولدى فنلندا خبرة وتجربة كبيرتان في تحسين نظم الطقس والمناخ والإنذار المبكر وسيكون من دواعي سرورها مناقشة هذا الأمر مع الصندوق بمزيد من التفصيل.	تشكر الإدارة فنلندا على هذه التعليقات. كما هو مذكور في التقرير، سيجري تقديم إطار لتنفيذ طرائق جديدة لتمويل **برنامج تمويل القطاع الخاص**، بما في ذلك ترتيبات محدثة بشأن حوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي في عام 2024، وسيركز بشدة على إدارة المخاطر التي ينطوي عليها توسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص. ويتمثل الأساس المنطقي لوضع **استراتيجية** موحدة واحدة **للمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي** في ضمان اتباع نهج جيد التنسيق وشامل يأخذ في الاعتبار الاتفاقات والأولويات الدولية الرئيسية المتعلقة بمختلف المسائل، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بحيث يؤخذ ذلك في الاعتبار عند وضع خارطة الطريق للمواءمة مع اتفاق باريس، والتي سيجري ربطها في حد ذاتها بوضع الاستراتيجية. وتقدر الإدارة هذا الدعم القوي لعمل الصندوق بشأن **نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث** في المناطق الريفية وفيما يتعلق بمهمة الصندوق المحددة. ويستثمر الصندوق في تعزيز المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر من خلال شبكات المراقبة وقنوات النشر الخاصة بالمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر وتدريب المستفيدين. وعلى الصعيد العالمي، يهدف الصندوق إلى زيادة حافظة المعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر الخاصة به خلال السنوات القادمة. ويعمل الصندوق على ضمان المواءمة مع المبادرات القائمة، بما في ذلك مبادرة الإنذار المبكر للجميع. وانضم الصندوق أيضا (ككيان منفذ) إلى مرفق تمويل عمليات المراقبة المنهجية. وسيكفل هذا العمل أن الاستثمارات المنفذة كجزء من مبادرة الإنذار المبكر للجميع ستُستكمل بتمويل من الصندوق،

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	ونحن نرحب بخطة الصندوق للبدء في الإبلاغ باستخدام ما يسمى بـ "مؤشرات ريو". ومن المهم أن تؤخذ جميع المعالم الأربعة (التكيف، والتخفيف، والتنوع البيولوجي، والتصحر) في الاعتبار، وليس بعضها فقط. وبالإضافة إلى ذلك، نحن نشجعكم على التفكير في استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية. ونحن نثني بشدة عن استخدام مصطلح "مراع للمناخ". فمراعاة المناخ لها معنى محدد - "التغير في درجة حرارة سطح الأرض استجابة لتغير في تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي أو أي قوة إشعاعية أخرى" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ). وهو ليس مصطلحا مماثلا لمصطلح مراعاة المنظور الجنساني، على سبيل المثال. و"استثمارات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وخفض الانبعاثات" مصطلح طويل الأجل، ولذلك ينبغي استخدام المصطلحات الصحيحة ذات المعاني المحددة جيدا، بما يتماشى مع اتفاق باريس. وهناك خيار آخر، وهو إذا كانت هناك حاجة إلى مصطلح أقصر، يمكن استخدام عبارة "ذكية مناخيا" لأن هذا المصطلح يُستخدم بشكل شائع لا سيما للإشارة إلى الزراعة الذكية مناخيا التي تشمل جهود التكيف والتخفيف على حد سواء. المساواة بين الجنسين: نحن نقدر تركيز الصندوق الواضح والطموح على وضع برامج تفضي إلى تحول في المنظور الجنساني وهدفه البالغ 35 في المائة في هذا الصدد. ونحن نشجع الصندوق على مواصلة معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتغيير المعايير الجنسانية بهدف المساهمة في تحقيق نتائج أكثر استدامة ومساواة بين الجنسين. كما نقدر اعتراف الصندوق الصريح بالتقاطع بين المنظور الجنساني والتغذية ودور المرأة في تحسين حصائل التغذية. ويشكل المؤشر الجديد لقياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين خطوة مهمة إلى الأمام. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم	مع تركيز استثمارات الصندوق على تسليم الميل الأخير للمعلومات المناخية وخدمات الإنذار المبكر. وفيما يتعلق **بمؤشرات ريو**، تود الإدارة التأكيد على أن النية في هذه المرحلة هي البدء في الإبلاغ عن مؤشرات ريو المناخية على مستوى المشروعات مع الاحتفاظ بمنهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لقياس التمويل المناخي على وجه التحديد. ويمكن للصندوق استكشاف استخدام مؤشرات ريو الأخرى ومؤشر المساواة بين الجنسين للجنة المساعدة الإنمائية من قبل شركاء آخرين لتحديد النُهج المناسبة ذات الصلة بنموذج عمل الصندوق المحدد، مع مراعاة عبء العمل المحتمل والآثار المترتبة على الموارد. وفيما يتعلق بمصطلح **"مراعاة المناخ"**، أُحيط علما على النحو الواجب بهذه التعقيبات. وبما أن بعض الشركاء من المجتمع المدني والدول الأعضاء يفضلون عدم استخدام مصطلح "ذكي مناخيا"، فقد استعيض عن مصطلح "مراعاة المناخ" في التقرير بعبارة "استثمارات قادرة على الصمود في وجه المناخ ومنخفضة الانبعاثات" عند الاقتضاء ومصطلحات أخرى في أماكن أخرى، حيث لم يستخدم بما يتماشى مع التعريف المحدد للمصطلح الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتقدر الإدارة الدعم القوي الذي تقدمه فنلندا لعمل الصندوق في معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة **بين الجنسين**. ويمكن للإدارة أن تؤكد تطبيق منظور جنساني على جميع الاستثمارات التي يمولها الصندوق، وأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يدخل في جميع مجالات عمليات الصندوق، بما في ذلك كمنظمة، على النحو الذي ينعكس في الالتزامات بزيادة حصة المرأة في المناصب من رتبة ف-5 وما فوقها وتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وقد نقحت الإشارة المحددة إلى النساء بوصفهن فئة ضعيفة استنادا

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	أن يزيد الصندوق من تركيزه على ضمان استخدام المنظور الجنساني في جميع الأنشطة، وأن يكون هناك تعميم واضح وصريح للمنظور الجنساني في جميع مجالات عمليات الصندوق. ويجري الآن إدراج النساء كمجموعة ضعيفة – وهذا خطأ ينبغي تصحيحه. فالنساء نصف المجتمع ولسن مجموعة. وينبغي النظر بوجه عام في تغيير مصطلح "المجموعات الضعيفة" إلى "الأشخاص والمجموعات الذين يكونون في حالات ضعف"، حيث إن الأشخاص والمجموعات المدرجة ضمن "المجموعات الضعيفة" (بخلاف النساء، وكذلك الشعوب الأصلية والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة) ليسوا بطبيعتهم ضعفاء ولكنهم قد يجدون أنفسهم في حالات ضعف بسبب التشريعات والمعايير والهياكل التمييزية والقرارات السياسية وما إلى ذلك. وسيستفيد عمل الصندوق من معالجة التقاطع بين أسباب التمييز والخصائص الشخصية والاجتماعية مثل نوع الجنس، والإعاقة، والعمر، والأصل الإثني، وما إلى ذلك، حسبما هو مناسب للسياق. ويجري تصنيف البيانات حسب متغيرات مختلفة، وهو ما يمثل خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل ووضع الأهداف والإبلاغ عن النتائج سيصبح أكثر ثراء إذا جرى أخذ التقاطعات ذات الصلة في الاعتبار. وتشمل مسودة التقرير هدفا/نشاطا تشغيليا يتمثل في ضمان استشارة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب عند وضع استراتيجيات الصندوق وسياساته التشغيلية ذات الصلة. فهل من الممكن إعادة صياغة هذا النص من منظور ضمان المشاركة على النحو الواجب لجميع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المعنيين في عمليات السياسات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص أو المجموعات التي قد تواجه حواجز إضافية أمام المشاركة. فمدى المشاركة والحوار يتجاوز مجرد التشاور، ويجب أن تكون العمليات التشاركية شفافة وأن تؤكد على	إلى الصياغة المقترحة في التعليق، كما عدلت الصياغة في مواضع أخرى من الوثيقة حيثما كان ذلك مطلوبا بوضوح. وفيما يتعلق **بالتقاطع**، جرى تحديث صياغة التقرير بما يتماشى مع سياسة الاستهداف المنقحة للصندوق، مع إبراز أن الصندوق سيعتمد نهجا متمحورا حول الإنسان يعترف ويعالج عدم تجانس الاحتياجات والأولويات مع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة للمحركات المتعددة والمتقاطعة للفقر والضعف، بما في ذلك العمر ونوع الجنس والأصل العرقي ونقص التعليم. وفيما يتعلق **بمجموعات أصحاب المصلحة** المذكورة في التقرير، فقد جرى تحديدها على وجه التحديد لأن الصندوق قد أنشأ بالفعل آليات محددة للمشاركة والتشاور معهم. غير أن التعليق قد أخذ به بشكل جيد وجرى تحديث صياغة الالتزام لتشمل إشارة إلى قيام الإدارة باستكشاف الخيارات لضمان المشاركة الواجبة لجميع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المعنيين في العمليات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص أو المجموعات التي قد تواجه عوائق إضافية أمام المشاركة. غير أن ذلك سيحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار هياكل وعمليات الحوكمة القائمة للصندوق، والآثار المحتملة على الموارد.

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	المساءلة. وينبغي تسليط الضوء على المشاركة المتساوية والهادفة للمرأة بشكل منفصل وصريح.	

الجدول 2- التعليقات الواردة بشأن المساهمات المناخية الإضافية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
الولايات المتحدة	نود أن نشكر الصندوق على هذه الوثيقة الجديدة، التي تعكس العمليات التكرارية والروح التعاونية التي وجهت هذه العملية. ونحن نشيد بالصندوق على طموحه في الالتزام بزيادة المستوى المستهدف للتمويل المناخي إلى 45 في المائة، بغض النظر عن مستوى المساهمات المناخية الإضافية المستلمة. وتماشيا مع تركيزنا على التأكيد على المساهمات القوية في الموارد الأساسية كأساس لعملية تجديد ناجحة للموارد، فإننا نؤيد الخيار 2 مع حصول المساهمات المناخية الإضافية على حقوق تصويت بمعدل 50 في المائة. ونحن نؤيد التعليقات التي أدلى بها بعض الزملاء بشأن التعديلات الممكنة لزيادة تخفيف مخاطر الاستبدال. وعلى الرغم من أننا نقدر أنه سيجري دمج المساهمات المناخية الإضافية في المساهمات الأساسية، فإننا نظل حذرين بشأن التبعات المستقبلية لإنشاء قناة مميزة في سياق تجديد الموارد ونرى أن تفعيل مثل هذه الآلية ينبغي أن يعكس اهتماما واضحا للأعضاء. وبناء على ذلك، نفضل الإبقاء على العتبة البالغة 100 مليون دولار أمريكي.	تشكر الإدارة الولايات المتحدة على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بشرط الاستبدال، بينما وردت تعليقات تتضمن مقترحات لعدد من البدائل المختلفة من أجل تجنب مخاطر الاستبدال، يبدو أن هناك توافقا أقوى في الآراء على أنه يجب على الدولة العضو، كي تتمكن من الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، أن تقدّم تعهدا أساسيا بالمساهمة في التجديد الثالث عشر للموارد بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من مساهمتها الأساسية الأخيرة بالقيمة الاسمية وبالعملة المحلية. وتُقترَح هذه العتبة، مقرونة بتوفير مستوى أدنى من حقوق التصويت (50 في المائة) مقارنة بالمساهمات الأساسية، كآلية كافية لإدارة مخاطر الاستبدال. وقد جرى إدراج نص إضافي في الوثيقة للتأكيد على أن إنشاء مساهمات مناخية إضافية لا ينبغي اعتباره بمثابة سابقة لإنشاء مساهمات مواضيعية إضافية أخرى لموارد الصندوق في المستقبل.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
السويد	نود أن نشكر الصندوق على الوثيقة المنقحة وعلى النظر في التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء خلال المشاورات الأخيرة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية. وتؤيد السويد الخيار 2، أي 50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات. ونرى أنه ينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين التمويل الأساسي وغير المخصص في تجديدات الموارد والطرائق الأخرى.	تشكر الإدارة السويد على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
ألمانيا	تشكر ألمانيا الإدارة على التنقيح الشامل للوثيقة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مخاطر الاستبدال وحقوق التصويت والمستوى المستهدف العام للتمويل المناخي. وفيما يلي بعض الملاحظات: 1- نحن نؤيد بقوة الزيادة غير المشروطة للمستوى المستهدف للمناخ إلى 45 في المائة من برنامج القروض والمنح ونتعاطف مع فكرة فرنسا المتمثلة في تحديد "مستوى مستهدف فائق" في حالة وصول المساهمات المناخية الإضافية إلى مستوى معين. 2- ولا ينبغي أن تكون المساهمات المناخية الإضافية ممكنة إلا للدول الأعضاء التي تتعهد على الأقل بمتوسط مبلغ المساهمات الثلاث الأخيرة المقدمة إلى الصندوق من أجل موازنة مخاطر الاستبدال ولتخفيف التقلبات في المدفوعات. 3- ونرى في هذه المرحلة فيما يتعلق بحقوق التصويت بأن الخيار 2 (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات) سيكون النهج المفضل نظرا لأن المساهمات الأساسية ستظل حجر الأساس في الصندوق.	تشكر الإدارة ألمانيا على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بشرط الاستبدال، بينما وردت تعليقات تتضمن مقترحات لعدد من البدائل المختلفة من أجل تجنب مخاطر الاستبدال، يبدو أن هناك توافقا أقوى في الآراء على أنه يجب على الدولة العضو، كي تتمكن من الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، أن تقدّم تعهدا أساسيا بالمساهمة في التجديد الثالث عشر للموارد بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من مساهمتها الأساسية الأخيرة بالقيمة الاسمية وبالعملة المحلية. وتُقترَح هذه العتبة، مقرونة بتوفير مستوى أدنى من حقوق التصويت (50 في المائة) مقارنة بالمساهمات الأساسية، كآلية كافية لإدارة مخاطر الاستبدال.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
فرنسا	تود فرنسا أن تشكر الإدارة على أنها وضعت في الاعتبار التعليقات المختلفة المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية - ولا سيما فيما يتعلق بمخاطر الاستبدال وكذلك زيادة الحصة المستهدفة للتمويل المناخي. وفي هذا الصدد، يرجى ملاحظة أن فرنسا: 1- ترحب بالزيادة غير المشروطة في المستوى المستهدف للمناخ من 40 في المائة إلى 45 في المائة من برنامج القروض والمنح، بغض النظر عن مستوى المساهمات المناخية الإضافية؛ 2- ترى أنه يمكن تحديد "مستوى مستهدف فائق" مشروط بنسبة 50 في المائة، والذي سيجري تفعيله تلقائيا إذا وصلت المساهمات المناخية الإضافية إلى مستوى معين (على سبيل المثال، 100 مليون دولار أمريكي، كما هو مذكور في الإصدار السابق من الوثيقة)؛ 3- ترى أنه ينبغي وضع شرط أكثر صرامة لعدم الاستبدال، خصوصا في حالة الخيار 1 من خيارات حقوق التصويت، حيث لن تكون المساهمات المناخية الإضافية ممكنة إلا للدول الأعضاء التي تتعهد بما لا يقل عن 100 في المائة من مساهماتها الأساسية "الأعلى"، بدلا من مساهماتها الأساسية "الأكثر حداثة" بالقيمة الاسمية.	تشكر الإدارة فرنسا على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بشرط الاستبدال، يبدو أن هناك توافقا أقوى في الآراء على أنه يجب على الدولة العضو، كي تتمكن من الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، أن تقدّم تعهدا أساسيا بالمساهمة في التجديد الثالث عشر للموارد بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من مساهمتها الأساسية الأخيرة بالقيمة الاسمية وبالعملة المحلية. وتُقترَح هذه العتبة، مقرونة بتوفير مستوى أدنى من حقوق التصويت (50 في المائة) مقارنة بالمساهمات الأساسية، كآلية كافية لإدارة مخاطر الاستبدال.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
البرازيل	ترحب البرازيل بالمقترح المنقح المتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية. ونحن نشيد بالصندوق على ميزته النسبية في تنفيذ المشروعات التي تربط العمل المناخي بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز بشكل خاص على التكيف. وتجدر الإشارة أيضا إلى الدعم الذي يقدمه الصندوق للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي داخل النظم الإيكولوجية الريفية. وفيما يتعلق بالأهلية، تؤكد البرازيل من جديد اعتقادها بأن المساهمات المناخية الإضافية ينبغي أن تكون متاحة لجميع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وبوصفها بلدان نامية، فإن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لا تزال تحتاج في كثير من الأحيان إلى معالجة أوجه عدم مساواة كبيرة في الدخل وبين الأقاليم. ومع وضع ذلك في الاعتبار، ينبغي السماح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الحصول على تمويل مباشر من خلال المساهمات المناخية الإضافية بدلا من الاستفادة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. وبما أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا مؤهلة للحصول على تمويل من آلية الحصول على الموارد المقترضة، سيكون من الضروري إنشاء إجراء تخصيص منفصل لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الحصول على تمويل مباشر من خلال المساهمات المناخية الإضافية. والأساس المنطقي وراء ذلك هو اعتقادنا الراسخ بأهمية إشراك البرازيل على وجه التحديد كمشارك رئيسي في حوارات ومبادرات التكيف مع تغير المناخ لتشجيع الممارسات المستدامة التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على جهود المناخ العالمية. ونحن نرى أن التعاون مع البرازيل مفيد للصندوق في التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات التي يطرحها تغير المناخ. وتعتبر معالجة نقاط الضعف الناجمة عن آثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات التكيف مسألة بالغة الأهمية لحماية الشعوب الأصلية والسكان الريفيين والنظم الإيكولوجية المتضررة من	تشكر الإدارة البرازيل على هذه التعليقات وعلى دعم البرازيل لعمل الصندوق في ربط العمل المناخي بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وترغب الإدارة في التأكيد على أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ستستفيد من إنشاء مساهمات مناخية إضافية لأن الزيادة في الموارد الأساسية تؤدي إلى زيادة التمويل بالديون، وبالتالي زيادة توافر تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة، والتي يمكن استخدامها بمرونة من قبل البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أيضا لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ. ومن المهم تسليط الضوء على أنه في المساهمات المناخية الإضافية، لا تمرير مباشر للتمويل كما يحصل في حالة الموارد التكميلية حيث تُربَط المساهمات بمشروعات ومبالغ مصروفة محددة. فالمساهمات المناخية الإضافية تصبح جزءا من الموارد الأساسية للصندوق وتدمج في الإطار المالي الشامل لتجديد الموارد. وستتيح زيادة التمويل للصندوق توفير "إضافات التمويل المناخي" للبلدان المؤهلة للاستفادة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بمبلغ مساو لمستوى المساهمات المناخية الإضافية التي جرى تسلمها، وكذلك زيادة التمويل عن طريق آلية الحصول على الموارد المقترضة بمبلغ يُقدَّر استدلاليا بـ 30 في المائة من قيمة المساهمات المناخية الإضافية التي جرى تسلمها. والسبب في تمييز إضافات التمويل المناخي عن المخصصات العادية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو تمكين الصندوق من أن يضمن أن مبلغ التمويل المناخي المبرمج نتيجة للمساهمات المناخية الإضافية يساوي على الأقل قيمة المساهمات المناخية الإضافية، ومن أن يكون قادرا على الإبلاغ عن ذلك على هذا الأساس. وقد دُمِج تعزيز آلية الحصول على الموارد المقترضة نتيجة للمساهمات المناخية الإضافية بالفعل في السيناريوهات المالية، استنادا إلى المستوى المستهدف للمساهمات المناخية الإضافية في كل سيناريو. وستتمكن البلدان

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
	تغير المناخ. وبالمثل، من الممكن أن تجعل ممارسات الإنتاج الزراعي المبتكرة مشاركة البرازيل أساسية في تنفيذ استراتيجيات التكيف القابلة للتكرار. وعلاوة على ذلك، يشكل تغير المناخ تحديا عالميا يتطلب جهودا منسقة من جميع الدول. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة البرازيل النشطة في جهود التكيف مع تغير المناخ ستساهم في ضمان وضع حلول جماعية وتنفيذها على مستوى العالم. وفيما يتعلق بجوانب الحوكمة، ولا سيما "حقوق التصويت"، تؤيد البرازيل الخيار 2 (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات). وأخيرا، تكرر البرازيل طلبها بتحديد أن المساهمات المناخية الإضافية ستكون طوعية.	المؤهلة للاستفادة من آلية الحصول على الموارد المقترضة من الحصول على هذا التمويل الإضافي مع قيود أقل على استخدامه مقارنة بإضافات التمويل المناخي للبلدان المؤهلة للاستفادة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي يجب استخدامها في استثمارات متعلقة بالمناخ بنسبة 100 في المائة. ولكننا ندرك أنه ربما لم يكن ذلك واضحا على نحو كاف في النسخ السابقة من الوثيقة، وقد أُدرجت توضيحات إضافية في الوثيقة للتشديد على أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ستتمكن من الحصول على الأموال المتزايدة المستمدة من المساهمات المناخية الإضافية، من خلال الآلية القائمة للحصول على الموارد المقترضة ومن دون تخصيص إضافي. وتؤكد الإدارة أيضا للبرازيل التزام الصندوق القوي بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لدعم الجهود المناخية العالمية. وتؤكد الإدارة أن الخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) قد أبقي عليه في النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع، تماشيا مع ما تفضله البرازيل، حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي يحظى بتوافق الآراء. وتؤكد الإدارة كذلك أن المساهمات المناخية الإضافية ستكون طوعية، كما هو الحال بالنسبة لجميع مساهمات تجديد موارد الصندوق.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
الصين	تود الصين أن تعرب عن تقديرها لقيام الإدارة بدمج آراء الدول الأعضاء في الوقت المناسب وتنقيح الوثيقة. وبعد مناقشة متأنية، ترى الصين أن خيار حقوق التصويت بنسبة 50 في المائة يحتاج إلى صياغة مفصلة للأساس المنطقي ومنهجية القياس. وتأمل الصين بقوة أن تقدم الإدارة المزيد من التوضيحات بشأن هذا الأمر لتسهيل المناقشات المستقبلية بين الدول الأعضاء في دورة متابعة مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	تشكر الإدارة الصين على هذه التعليقات. وفيما يتعلق بحقوق التصويت، أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء، والمبرر على أساس أن المساهمات المناخية الإضافية تساهم أيضا في الموارد الأساسية للصندوق وحقوق المساهمين، والحاجة إلى إدارة مخاطر الاستبدال، وبالنظر إلى السابقة التي جرى إنشاؤها مع نافذة العمل المناخي لصندوق التنمية الأفريقي.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
مملكة هولندا	نود أن نشكر الصندوق على إتاحة الفرصة لنا للتعليق على مسودة الوثيقة الجديدة المتعلقة بالمساهمات المناخية الإضافية كجزء من مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتؤيد هولندا أن تكون المساهمات المناخية الإضافية جزءا من الموارد الأساسية للصندوق. ومن خلال ضمان عدم إمكانية تخصيص أي مساهمة من المساهمات المناخية الإضافية وعودة التدفقات العائدة من المساهمات المناخية الإضافية إلى مساهمات أساسية في الصندوق، فإن هولندا توافق على أن تكون المساهمات المناخية الإضافية جزءا من الموارد الأساسية للصندوق عن حق. ولذلك تؤيد هولندا الخيار 1 بتخصيص 100 صوت لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات. ونرى أنه قد تمت معالجة مخاطر الاستبدال بشكل مناسب من خلال توقع ما يعادل 100 في المائة على الأقل من التعهد الأساسي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مقارنة بأحدث مساهمات تجديد للموارد بالقيمة الاسمية. وتؤيد هولندا زيادة المستوى المستهدف الإجمالي من 40 في المائة إلى 45 في المائة، بغض النظر عن إنشاء المساهمات المناخية الإضافية، وتوافق على التكامل والإضافية الموضحين للمساهمات المناخية الإضافية. كما ندعم التركيز بشكل أكبر على التكيف مع تغير المناخ والتركيز على البلدان الأكثر ضعفا في وجه تغير المناخ والتي ستستفيد من المنح أو الشروط التيسيرية للغاية. ويتواءم هذا التركيز مع المهمة الأساسية للصندوق. كما ندعم الصندوق في جذب التمويل المناخي من البلدان غير الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول، بشرط ألا يؤثر ذلك على عملية صنع القرار والحوكمة الحالية. فحق اتخاذ القرارات النهائية وإدارة المساهمات المناخية الإضافية يقع حصريا ضمن مسؤولية المجلس التنفيذي.	تشكر الإدارة هولندا على هذه التعليقات وعلى الدعم العام لمقترحات المساهمات المناخية الإضافية. وفيما يتعلق بحقوق التصويت، أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
	وأخيرا، نرى أن إزالة العتبة مع الحفاظ على مستوى مستهدف قدره 100 دولار أمريكي يعد أكثر واقعية، ويؤكد المنظور الطويل الأجل للمساهمات المناخية الإضافية.	

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
كندا	نود أن نشكر الصندوق على هذه الفرصة لتقديم تعليقات على هذه النسخة الجديدة من المقترح. وترحب كندا بزيادة المستوى المستهدف للمناخ لبرنامج القروض والمنح إلى 45 في المائة. كما أننا ندعم المساهمات المناخية الإضافية، التي جرى إنشاؤها كفئة فرعية جديدة من الموارد الأساسية، مع وجود قواعد الحوكمة الصحيحة. وتؤيد كندا الخيار 1 نظرا للاختلافات بين المساهمات المناخية الإضافية المقترحة ونافذة العمل المناخي التابعة لصندوق التنمية الأفريقي. وعلى سبيل المثال، وعلى النحو الذي أشارت إليه سويسرا، يمكن معاملة المساهمات المناخية الإضافية كموارد أساسية (دون تخصيصها لبلدان محددة، وما إلى ذلك) مع عودة التدفقات العائدة إلى الموارد الأساسية. وعلاوة على ذلك، لن يجري منح الدول غير الأعضاء أي دور في إدارة المساهمات المناخية الإضافية. وتقدر كندا الدقة الإضافية المقدمة بشأن المساهمات المناخية الإضافية المقترحة، ونتطلع أيضا إلى تلقي المزيد من المعلومات عن قروض الشركاء الميسرة المتعلقة بالمناخ والتي جرى اقتراحها في نموذج العمل.	تشكر الإدارة كندا على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء. كما جرى تحديث شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الواردة في الملحق الخامس من التقرير فيما يتعلق بإمكانية تقديم قروض الشركاء الميسرة من أجل المناخ.

البلد	التعليق	الاستجابة المتخذة/الإجراء المتخذ
إيطاليا	نود أن نشكر الإدارة على الوثيقة المنقحة. وبالإشارة إلى الفقرة 13 (جوانب الحوكمة) ولا سيما "حقوق التصويت"، فإننا نؤيد الخيار 2 (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات)، قياسا على نافذة العمل المناخي التابعة لصندوق التنمية الأفريقي.	تشكر الإدارة إيطاليا على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء.
سويسرا	نود أن نشكر الصندوق على الوثيقة الجديدة والأفكار الإضافية. وتؤيد سويسرا بقوة أن تكون المساهمات المناخية الإضافية جزءا من الموارد الأساسية للصندوق وأن يجري دمجها بالكامل في قائمة الموازنة للصندوق، من أجل توفير للبلدان تمويل إضافي يمكن التنبؤ به للمناخ. وقد جرى تحديد التكامل مع برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل جيد وجرى وصف إضافية المساهمات المناخية الإضافية بشكل جيد. ويحظى رفع المستوى المستهدف إلى تمويل مناخي نسبته 45 في المائة في برنامج القروض والمنح في الصندوق بتقدير كبير. وبما أن الصندوق يشير بوضوح إلى أنه سيجري إنشاء المساهمات المناخية الإضافية كفئة فرعية جديدة من المساهمات الإضافية للصندوق كما هو الحال مع المساهمات الأساسية، وستعتبر التدفقات العائدة في نهاية المطاف جزءا من الموارد الأساسية العادية للصندوق، فإننا نؤيد الخيار 1 (100 صوت لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات). ونحن نؤيد كذلك تعديل قاعدة الإضافية فيما يتعلق بمخاطر الاستبدال. وتؤكد إزالة العتبة لإنشاء أداة المساهمات المناخية الإضافية على التوجه الطويل الأجل للمساهمات المناخية الإضافية.	تشكر الإدارة سويسرا على هذه التعليقات. أزالت النسخة المحدثة من مذكرة المساهمات المناخية الإضافية الواردة في الملحق السابع الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية) واحتفظت بالخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة) حيث يبدو أن هذا هو الخيار الذي حظي بتوافق الآراء.